سلسلة الإدارة الحديثة

إدارة الموارد الماليـة

إعــداد
د. محمود رأفت علي الدرديري
د. إبراهيم جابر السيد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

٦٥٨

ا . ا السيد ، إبراهيم جابر .

سلسلة الإدارة الحديثة : إدارة الموارد المالية / إبراهيم جابر السيد.–ط١.– دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع.

١٨٨ ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم .

تدمك : 0 - 651 – 308 – 977 – 978

١. إدارة أعمال.

أ – العنوان .

رقم الإيداع : ٥١٤٧ .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق – شارع الشركات– ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز

هاتف– فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥– ٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣

E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com ، elelm_aleman@yahoo.com

النـــاشـــر : دار الجــديد للنشـــر والتـــوزيع

تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر

هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣

الفـهرس

مقدمة

إن البعض قد يدعى عدم إمكانية تخطيط النقدية، لكون أعمالهم لها طبيعة معينة، وتمثل عنصر ضغط على النقدية فى بعض الأوقات، وبالتالى مهما يتوافر لديهم من النقدية لابد وأن تؤجل بعض المدفوعات، وعادة ما تظهر لديهم بعض الإلتزامات التى لم تكن فى الحسبان، وبالتالى فليس هناك مبرر من إعداد خطة للنقدية.

إلا أننا نرى أن ترك موقف النقدية فى المستقبل دون تخطيط لها، ودون الإستعداد لما قد يحدث فى المستقبل مقدماً، فسوف يحدث لها الكثير من الأزمات النقدية الى يصعب مواجهتها، والتى قد تؤدى إلى إفلاس المنشأة.

ولذلك فلابد لأى منشأة، مهما كانت طبيعة نشاطها أن تعد خطة للتدفقات تغطى فترة زمنية مستقبلية يرى الكثيرون أنها سنة، إلا أن طبيعة نشاط المنشأة هى التى تحدد فترة الخطة النقدية، والتى قد تكون سنوية فى بعض المنشآت، أو نصف أو ربع سنوية، وفى بعض المنشآت ذات الطبيعة الخاصة، قد يتحتم عليها إعداد خطة نقدية إسبوعية أو يومية فى بعض الأحيان، مثل البنوك التجارية مثلاً، لأن مشكلة السيولة فى مثل هذه المنشآت لا تحتمل التأجيل، وقد تكون قاتلة للبنك، وفترة إعداد الخطة النقدية سوف تختلف من منشأة لأخرى وفقاً لطول دورة الإنتاج وموسمية البيع ونمط التحصيل.

ولذلك فإن الخطة النقدية هى أداة لتخطيط التدفقات النقدية الداخلة (أى المقبوضات)، وكذلك التدفقات النقدية الخارجة (أى المدفوعات) خلال فترة زمنية مستقبلة، لتوقع الأوقات التى يحتمل أن يكون بها فائض فى النقدية، وقيمة هذا الفائض، ومدة الإستغناء عنه للبحث عن فرصة لتوظيفها وتحقيق عائد منها بدلاً من تركها عاطلة، وكذلك معرفة الأوقات التى يحتمل أن يكون بها عجز

نقدى وقيمة هذا العجز ومدة الحاجة إليه للبحث عن كيفية تدبيره من المصادر المناسبة، ولذلك قبل المفاجأة بحدوثه.

الفصل الأول
التخطيـــط المـــالى وإعداد الموازنة التقديرية

الموازنة التقديرية النقدية:

يقصد بالموازنة النقدية بيان الفائض أو العجز النقدى خلال فترة زمنية محددة نتيجة حساب الفارق بين الإيرادات النقدية المتوقعة مطروحاً منه المصروفات النقدية المتوقعة خلال نفس الفترة.

إدارة التدفقات النقدية:

إن البعض قد يدعى عدم إمكانية تخطيط النقدية، لكون أعمالهم لها طبيعة معينة، وتمثل عنصر ضغط على النقدية فى بعض الأوقات، وبالتالى مهما يتوافر لديهم من النقدية لابد وأن تؤجل بعض المدفوعات، وعادة ما تظهر لديهم بعض الإلتزامات التى لم تكن فى الحسبان، وبالتالى فليس هناك مبرر من إعداد خطة للنقدية.

إلا أننا نرى أن ترك موقف النقدية فى المستقبل دون تخطيط لها، ودون الإستعداد لما قد يحدث فى المستقبل مقدماً، فسوف يحدث لها الكثير من الأزمات النقدية الى يصعب مواجهتها، والتى قد تؤدى إلى إفلاس المنشأة.

ولذلك فلابد لأى منشأة، مهما كانت طبيعة نشاطها أن تعد خطة للتدفقات تغطى فترة زمنية مستقبلية يرى الكثيرون أنها سنة، إلا أن طبيعة نشاط المنشأة هى التى تحدد فترة الخطة النقدية، والتى قد تكون سنوية فى بعض المنشآت، أو نصف أو ربع سنوية، وفى بعض المنشآت ذات الطبيعة الخاصة، قد يتحتم عليها إعداد خطة نقدية إسبوعية أو يومية فى بعض الأحيان، مثل البنوك التجارية مثلاً، لأن مشكلة السيولة فى مثل هذه المنشآت لا تحتمل التأجيل، وقد تكون قاتلة

للبنك، وفترة إعداد الخطة النقدية سوف تختلف من منشأة لأخرى وفقاً لطول دورة الإنتاج وموسمية البيع ونمط التحصيل.

ولذلك فإن الخطة النقدية هى أداة لتخطيط التدفقات النقدية الداخلة (أى المقبوضات)، وكذلك التدفقات النقدية الخارجة (أى المدفوعات) خلال فترة زمنية مستقبلة، لتوقع الأوقات التى يحتمل أن يكون بها فائض فى النقدية، وقيمة هذا الفائض، ومدة الإستغناء عنه للبحث عن فرصة لتوظيفها وتحقيق عائد منها بدلاً من تركها عاطلة، وكذلك معرفة الأوقات التى يحتمل أن يكون بها عجز نقدى وقيمة هذا العجز ومدة الحاجة إليه للبحث عن كيفية تدبيره من المصادر المناسبة، ولذلك قبل المفاجأة بحدوثه.

أهمية الموازنة النقدية

قد لا تجد معظم الشركات أموالاً نقدية كافية لتمويل برامجها الإنتاجية فهناك فترات تتزايد فيها الأموال النقدية عن حاجة الشركة وأوقات تحتاج الشركة فيها الى سيولة وتكن غير قادرة على توفيرها، لهذا كانت الموازنة النقدية أداة من الأدوات اللازمة للتخطيط المالى تساهم فى توضيح الموقف النقدى لمشروعات الأعمال خلال فترة زمنية محددة وذلك لتوجيه الإدارة بإتخاذ القرارات المناسبة لتعديل برامج المنشأة بما يتناسب لديها.

وتعد قائمة التدفق النقدى بقصد توجيه قرارات الإدارة فى عدة مجالات أهمها:

١) **مراجعة الخطط المختلفة قبل إقرارها على ضوء الموقف النقدى** فإذا تبين للشركة من دراسة الموازنة النقدية أنه من المتوقع أن يكون هناك عجز فى الإيرادات النقدية عن المصروفات النقدية تراجع خطة الإنتاج والبيع والتوسعات بقصد تعديلها لتلافى هذا العجز. وقد تؤجل الشركة مشروعات التوسع مثلاً حتى تتفادى هذا العجز أو تعدل فى برنامج الشراء حتى تخفض من الدفعات المطلوبة للسداد أو تعدل فى برنامج البيع لتضمن معدلاً أعلى للتحصيل.

<u>وجود الموازنة النقدية يساهم فى جدولة السداد بالنسبة للموردين</u> كما يساهم فى تحديد الأوقات الزمنية التى يمكن فيها تسهيلات للعملاء كالسداد أو الفترات التى يمكن فيها الشراء بكميات كبيرة... الخ.

٢) **<u>الموازنة النقدية مطلوبة للتعامل مع البنوك والمنشآت المالية</u>** لأنها تعكس الموقف المالى للشركة خلال فترة زمنية متوقعة.

٣) **<u>الموازنة النقدية تساهم فى زيادة الثقة</u>** فى إدارة منشآت الأعمال أمام الموردين والدائنين بشكل عام لأنها تعكس مهارة الإدارة المالية لدى الشركة والقائمين عليها وتوضح مقدار المدفوعات والمقبوضات خلال فترة زمنية محددة.

٤) **<u>تستخدم الموازنة النقدية كأداة رقابية</u>** على تنفيذ برامج المشروعات وأن التغيير فى العجز أو الفائض يعطى دلالة على إختلال الأداء مما يساهم فى العمل على تصحيحه أولاً بأول وإكتشاف أماكن الإنحراف فى خطة الإنتاج أو خطة المبيعات.

مراحل إعداد الموازنة النقدية

أ) تقدير المقبوضات النقدية وأهمها:

- مقبوضات إيرادات (مبيعات) نقدية.
- مقبوضات إيرادات (مبيعات) من شهور سابقة.
- فوائد ودائع مصرفية.
- إيجار محصل.
- إيرادات أسهم وسندات.

ب) تقدير المدفوعات النقدية وأهمها:

- مدفوعات مشتريات نقدية.
- مدفوعات مشتريات من شهور سابقة.
- مدفوعات أقساط آلات وأجهزة.
- أقساط فوائد وقروض مصرفية.
- أجور ومرتبات.
- إيجار مدفوع.
- ضرائب مستحقة.

ج) يتم طرح المدفوعات من المقبوضات للوصول الى الفائض أو العجز النقدى التشغيلى.

د) يتم إضافة النقدية المرحلة من الشهر السابق (رصيد أول المدة) للوصول الى (رصيد النقدية آخر المدة).

هـ) يتم طرح الحد الأدنى من النقدية الذى يجب الإحتفاظ به لتغطية مخاطر نقص المقبوضات أو زيادة المدفوعات خارج نطاق التنبؤات العادية، وأحياناً يتم فرض ذلك بواسطة البنك الدائن أو الموردين، فنصل فى النهاية الى الموقف النقدى النهائى.

كيف يتم الإستفادة من نتيجة «الخطة النقدية»

إذا أسفر الموقف النهائى عن النتائج التالية:

- صفر: يكون ذلك وضع توازن حيث لا يوجد نقص أو زيادة فى السيولة بعد أخذ كل من دوافع المعاملات (التشغيل) ودافع الإحتياط (الحد الأدنى من النقدية) فى الإعتبار.

- فائض: (رصيد موجب) فيتم تشغيله فى أوراق مالية قصيرة الأجل مثل أذون الخزانة تعطى عائد وفى نفس الوقت تحافظ على السيولة.
- عجز: (رصيد نقدى سالب) **فيتم تغطيته بأساليب عديدة منها:**
  - الحصول على قرض مصرفى.
  - تأجيل المدفوعات النقدية.
  - تعجيل المقبوضات النقدية.

مع مراعاة الحفاظ على السمعة الإئتمانية للمشروع.

- يلاحظ أنه لا يدخل ضمن الخطة النقدية إلا المقبوضات أو المدفوعات النقدية، ولذا فإن هناك مبيعات تتم فى شهور الخطة ولكن يتم قبضها بعدها فيتم إستبعادها، فى حين أن هناك مشتريات تتم فى شهور الخطة ولكن يتم دفعها بعدها فيتم إستبعادها، والعكس صحيح حيث نأخذ فى الإعتبار مقبوضات ومدفوعات عن مبيعات ومشتريات تمت قبل الخطة ولكن واقعة القبض أو الدفع تتم فى شهور الخطة.
- بجانب الدور التخطيطى للخطة النقدية فإن لها دوراً رقابياً حيث يتم مقارنة النتائج الفعلية بعد التنفيذ مع ما كان متوقعاً من خلال الخطة النقدية بحيث نصل إلى الإنحرافات بين الفعلى والمتوقع لتحسين التخطيط أو التنفيذ أو الإثنين معاً مستقبلاً.

يمكن أخذ عدم التأكد فى الإعتبار بوضع عدة تقديرات للمقبوضات والمدفوعات النقدية فى ظل ظروف السوق: جيدة، عادية، سيئة مع أخذ المتوسط لكل بند وإعداد الخطة بالشكل السابق فتكون التقديرات واقعية.

القوائم المالية:

يجب على كل جمعية بمجرد انتهاء سنتها المالية (١٢ شهر ميلادى) ان تعد حساباتها الختامية السنوية اذا كان التقرير السنوى الذى يعده مجلس الإدارة مبين نشاط الجمعية الاجتماعى أو الثقافى وما قامت بدفعه فان الحسابات الختامية تترجم هذا النشاط إلى ارقام مالية وتظهر الحسابات الختامية الاعمال المالية التى قامت بها الجمعية طوال العام وتوضح ما اذا كانت الايرادات تغطى المصروفات وتحقق فائضا ماليا أم ان الايرادات عجزت عن تغطية المصروفات.وتصور الميزانية العمومية المركز المالى الحقيقى للجمعية فى نهاية السنة المالية .

الميزانية العمومية:

يتم اعداد الحسابات الختامية طبقا للقواعد والأصول المتبعة فى النظم المحاسبة وما يقضى به القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والقرارات المنفذة له والتعليمات .

وتبدأ السنة المالية للجمعيات فى ٢٠٠/١/١ وتنتهى فى ٢٠٠/١/٣١ من كل عام.

الأصـول:

هى كل شيئ مملوك للجمعيه وله قيمه سواء نقدى أو عينى وتنقسم الى أصول ثابته وأصول متداوله.

الخصـوم:

جميع موارد المشروع من منح مقدمه كرأسمال قروض أو منح لتغطية مصروفات التشغيل وكذلك ما على المشروع من ديون مثل أى ديون على المشروع للبنوك .

قائمة الدخل (الإيرادات والمصروفات):

هى عملية قياس نتيجة النشاط فى مقابلة إيرادات المشروع خلال فتره محدده بكل المصروفات التى تم لإنفاقها فى سبيل تحقيق تلك الإيرادات ، وعادة ما يتم قياس نتيجة النشاط عن فتره مدتها عام كامل تبدأ مع بداية السنه الماليه للمشروع كما أن عملية قياس نتيجة النشاط فى برامج الإقراض تتم شهريا لقياس مدى تقدم البرنامج وتحقيقه لنقطة التعادل .

الايرادات :

تتمثل فى مقدار الزياده أو الإضافه التى تطرأ على أصول المشروع نتيجة مزاولة النشاط والعمليات وتمثل فى :-

١ – الاشتراكات الاعضاء وتقدير على أساس عدد المشتركين والمنتظر تحصيله منه منهم .

٢ – الاعانات الحكومية ويتم تقديرها على أساس ما تحصل عليه من اعانات من الجهات الحكومية (الدورية وغير الدورية)

٣ – **التبرعات والهبات والوصايا** : وهى التى تحصل عليها اما عن طريق التبرع التلقائى أو بتصريح من جمع المال .

٤ – **الايرادات الأخرى** : وهى الايرادات الناتجة عن مباشرة أنشطة الجمعية المختلفة .

٥ – **تمويل الهيئات** : وهى المنح المقدمة من الهيئات الأجنبية المانحة لخدمة مشروعات الجمعية المختلفة .

المصروفات:

هى المبالغ التى يتم صرفها وإنفاقها من أجل توليد الدخل الدورى .

ويتم تقديرها طبقا للأسس التى يقررها مجلس الإدارة وحسب أوجه النشاط وطبيعته ويعرض على مجلس الإدارة كل شهر حساب يتضمن بيانات شاملة عن الايرادات والمصروفات يوضح فيها الايرادات التى تم تحصيلها أو ما أنفق خلال تلك المدة والمركز المالى .

• نتيجة المقابلة بين الإيرادات والمصروفات قد تسفر عن :-
فائض : يكون بزيادة الإيرادات عن المصروفات . **عجز** : يكزن بزيادة المصروفات عن الإيرادات

❖ الجمعيات الأهلية ودورها في تنمية المجتمع:

❖ مفهوم الجمعيات الأهلية :-

هناك عديد من المسميات للجمعيات الأهلية منها المنظمات التطوعية والمنظمات غير الحكومية ولكن في مصر انتشر مفهوم الجمعيات الأهلية التطوعية وهي عبارة عن جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة ، يكون غرضها أو يقوم نشاطها علي العمل في ميادين تنمية المجتمع بغير قصد الحصول علي ربح مادي ، وتلتزم بأن تتخذ شكل جمعية أو مؤسسة أهلية .

❖ الدور التنموي للجمعيات الأهلية:

شهد عقد التسعينات تغييرات في اتجاهات الدول النامية بالنسبة لعملية التنمية واتجهت العديد من الدول النامية الي التحول من التخطيط المركزي إلي الاعتماد علي آليات السوق ولإتمام عملية التحول هذه لابد من خلق عمل مشترك بين الجمعيات الأهلية وغيرها من المنظمات الحكومية في المجتمع للمساهمة في التغلب علي الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق نظام السوق .

وتعتبر الجهات الأهلية من أقدر المؤسسات والتنظيمات علي الوصول إلي أفقر الفقراء في المجتمع المحلي ولديها القدرة والمرونة في التحرك والعمل في جميع القطاعات التنموية مثل مياه الشرب والصرف الصحي والتعليم ومحو الأمية والصحة وتحسين مستوي المعيشة وتنمية المرأة وغيرها من القطاعات التنموية .

وبالرغم من أهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في عملية التنمية إلا أن هناك بعض المعوقات التي تحول دون قيام تلك الجمعيات بدورها الفعال في التنمية **مثل :**

١- عدم القدرة على الاستمرار في المشروعات الناجحة التي بدأتها وذلك في حالة انقطاع المعونات الخارجية .
٢- ضعف الموارد المالية والفنية والبشرية لهذه الجمعيات .
٣- نقص الخبرة الإدارية لدى أعضاء الجمعيات .
٤- العجز أو القصور في التخطيط و إعداد البرامج والمشروعات التي لها صفة الاستمرارية .

وبالرغم من المعوقات السابقة التي تعوق عمل الجمعيات الأهلية إلا أن لديها مجموعة من مكامن القوة التي تدعم دورها في عملية التنمية وهى كالتالي :

- وجود طاقات تطوعية منخفضة التكلفة المادية ومتوفرة بشكل مستمرفي المجتمع .
- القدرة على الوصول إلى الفقراء والمهمشين داخل أفراد المجتمع وتعمل على إشراكهم في العملية التنموية .
- حشد الموارد المحلية وتعبئتها وتحفيز وتشجيع أفراد المجتمع على المشاركة في تنمية مجتمعاتهم .

- تقديم الخدمات بتكلفة أقل نسبيا في مختلف القطاعات التنموية.
- المرونة الإدارية في تعبئة الطاقات المحلية والموارد المتاحة واستغلالها في تنمية المجتمع .
- تستطيع الجمعيات الأهلية ملء الفجوة الموجودة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقيام بأنشطة ومشروعات تنموية تعمل على تنمية المجتمعات المحلية .

وعليه فإن الجمعيات الأهلية لديها من المعطيات والأسباب التي تمكنها من القيام بدور فعال في عملية التنمية المستمرة داخل المجتمع لما لها من إمكانيات وقدرات علي التعامل مع بعض المشكلات التي تواجه أفراد المجتمع في القطاعات المختلفة وأيضاً لما لها من استعداد علي القيام بدور مكمل للقطاعين الحكومي والخاص في تنمية المجتمع المحلي .

❖ التنمية المستدامة

❖ مفهوم التنمية المستدامة أو (المستمرة)[Sustainable Development]

يعتمد بشكل أساسي علي ثلاثة عوامل أساسية هي :-

١- مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ والإدارة للمشروعات التنموية .

٢- تنفيذ مشروعات تنموية طبقاً للاحتياجات الحقيقية النابعة من أفراد المجتمع .

٣- ضرورة مشاركة المجتمع المحلي في توفير النصيب الأكبر من التمويل المطلوب للمشروعات التنموية .

ونتيجة لذلك ولأهمية عملية التنمية المستمرة ظهرت الضرورة لوجود الجمعيات الأهلية في المجتمع لحشد وتعبئة جهود أفراد المجتمع لحثهم علي المشاركة في عملية التنمية ومساعدة أنفسهم علي النمو بمجتمعهم .

❖ مبادئ التنمية المستدامة (المستمرة)

١- المشاركة مع المجتمع وذلك لإشعار كا من المستفيدين والقائمين علي عملية التنمية بأن كل منهما يكمل دور الأخر.
٢- المسئولية المشتركة بين القائمين علي عملية التنمية وأفراد المجتمع عن نجاح أو فشل جهود التنمية
٣- تنمية الموارد البشرية والمالية اللازمة للحفاظ علي خطوات التنمية داخل المجتمع حتى بعد انتهاء فترة المشروعات التنموية ذات الأهداف المحددة بوقت معين .
٤- اللامركزية بحيث تكون عملية اتخاذ القرارات بالاشتراك مع أفراد المجتمع.
٥- الاحترام المتبادل لوجهات النظر المختلفة بين القائمين علي عملية التنمية وأفراد المجتمع .
٦- التأثير الإيجابي طويل المدى علي المجتمع وأفراده وليس التأثير المؤقت .

وضمان استمرارية عملية التنمية فى المجتمع يعتمد على الآتى :-

١- توفير الكادر الإداري الناجح الذي لديه القدرة علي إدارة مشروعات التنمية بكفاءة من داخل أفراد المجتمع أنفسهم .
٢- توفير الدعم المالي الذي يساهم في استمرارية المشروعات التنموية .

٣- قبول المجتمع لعملية التنمية من خلال مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية وإحساسهم بملكية تلك المشروعات .

٤- خلق علاقة جيدة مع الجهات الحكومية من خلال التأكيد علي أهمية دور الجمعيات الأهلية الذي يكمل دور الجهات الحكومية في عملية التنمية .

دورة حياة المشروع التنموي :

وموقع خطوة تدبير التمويل الذاتي من هذه الدورة:

تعريف المشروع التنموي

- المشروع التنموي هو مجموعة من الأنشطة التي تؤدي إلي تحقيق هدف واضح يعمل علي تنمية المجتمع ويحدها إطار زمني وميزانية وهيكل تنظيمي .

دورة حياة المشروع التنموي

- ✓ تحديد الاحتياجات
- ✓ وتحديد الإمكانيات
- ✓ التخطيط
- ✓ تعبئة الموارد
- ✓ تنفيذ المشروع
- ✓ المتابعة
- ✓ التقييم

- ومن خلال دراسة دورة حياة المشروع التنموي نجد أن عملية تدبير أو حشد الموارد تبدأ من الخطوة الأولي في دورة حياة المشروع التنموي وهي خطوة تحديد الاحتياجات حيث يتم في هذه الخطوة التعرف علي احتياجات

- المجتمع بالإضافة إلي التعرف علي الموارد والإمكانيات المتاحة والتي يمكن استغلالها وتعبئتها وحشدها عند البدء في تنفيذ المشروع .

- من الأهمية بمكان الاتصال بأفراد المجتمع في أول خطوة من دورة حياة المشروع التنموي وسؤالهم عن احتياجاتهم المختلفة لأن ذلك يخلق نوع من الوعي لدي أفراد المجتمع عن أهمية الدور الذي تقوم به الجمعية في تنمية المجتمع ومدي حرص الجمعية علي مشاركة أفراد المجتمع في تحديد احتياجاتهم وذلك يخلق نوع من الالتزام لدي الأفراد للمشاركة في توفير وتدبير الموارد المطلوبة لتنفيذ المشروع التنموي

- وترجع أهمية مشاركة أفراد المجتمع في تحديد احتياجاتهم إلي زيادة وعيهم بمشكلات المجتمع المختلفة ويعمل ذلك أيضاً علي سهولة إقناعهم بالمساهمة والمشاركة في توفير وتدبير الموارد المطلوبة لحل مشكلات المجتمع التنموية .

- تعتبر عملية تدبير الموارد عملية مستمرة تبدأ من تحديد الاحتياجات ومستمرة حتى الانتهاء من تنفيذ المشروع التنموي ، ولا تعتبر خطوة واحدة أو مرحلة واحدة ولكنها عملية ديناميكية ومستمرة لأن المشاركة بالجهد والوقت تعتبر مساهمة ومشاركة من جانب أفراد المجتمع علي اختلاف مستوياتهم في تنمية المجتمع مهما كان حجم هذه المشاركة لأننا سوف نجد مساهمات ومشاركات أفراد المجتمع بالوقت والجهد والمال عملية مستمرة في جميع مراحل وخطوات دورة حياة المشروع التنموي.

تمويل الجمعيات الأهلية في مصر :-

إن التمويل هو عصب أي نشاط تنموي وتعتبر قضية التمويل للجمعيات الأهلية قضية حيوية وكلما أمكن التغلب علي مشكلة نقص الموارد والعمل توفير الموارد من مصادر مختلفة كلما استطاعت الجمعيات الأهلية القيام بالدور المرتقب منها في عملية التنمية المستمرة المتواصلة ونظراً لأهمية دور الجمعيات الأهلية كشريك ثالث في عملية التنمية فلابد أن تكون لديها القدرة علي تعبئة وحشد الموارد المحلية المتاحة في المجتمع حتى تستطيع أن تقوم بتنفيذ الأنشطة والمشروعات المختلفة التي تساهم في عملية التنمية للمجتمع .

وتنقسم مصادر تمويل الجمعيات الأهلية (بالنسبة لجمعيات التنمية) إلي ثلاث مصادر أساسية تتمثل في الأتي :-

١- التمويل العام (الحكومي) يمثل ٤٧ % من حجم التمويل للجمعيات الأهلية.

٢- التمويل الذاتي ويمثل ١.٦ % من حجم التمويل للجمعيات الأهلية .

٣- التمويل الخارجي ويمثل ٥١.٤ % من حجم التمويل للجمعيات الأهلية

وبالنظر إلي النسب السابقة تتضح خطورة وضع الجمعيات الأهلية في حالة إنتهاء التمويل الخارجي وتقلص دور التمويل الحكومي نتيجة للظروف الاقتصادية ولذا يجب أن تقوم الجمعيات الأهلية بمحاولة تنمية مواردها الذاتية لمواجهة الأعباء التي تتعرض لها تلك الجمعيات في مواجهة مشكلات الفقر وكذلك للمشاركة بفاعلية في عملية التنمية المستمرة .

تدبير الموارد:

هي عملية حشد وتجميع الموارد العينية والبشرية والنقدية المتاحة داخل المجتمع في إطار تحكمه اللوائح والقوانين الموضوعية من أجل تنفيذ مشروعات تهدف إلي تنمية المجتمع .

أنواع الموارد :-

١ – عينية [خامات – أراضي – مباني].

٢ – بشرية [استشارات – عمالة].

٣ – نقدية [أموال سائلة].

الموارد العينية :-

هي الأنشطة والمساهمات الجماعية لأفراد المجتمع سواء كانت في صورة مساهمة بالأرض أو المباني أو الخامات أو المعدات للمشاركة في تنفيذ مشروعات لتنمية المجتمع مثل مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي ومشروعات محو الأمية وغير ذلك من المشروعات التي تعمل علي تنمية المجتمع .

والمساهمات العينية يمكن تحديدها كالتالي:

١- المساهمة العينية هي كل ما يقدم لخدمة المشروع من أصول وخامات ومجهودات بشرية ولم يقابلها مبلغ مالي خلال فترة تنفيذ المشروع .

٢- يتم إدراج المساهمة العينية كإيرادات عند تقديمها بشكل فعلي لخدمة المشروع وتوافر المستندات الدالة علي تقديمها ثم يتم تسجيلها كمصروف في نفس الوقت وبالتالي يتم تثمين هذه المساهمات لتحديد قيمة مالية لها .

٣- تظهر المساهمات العينية في جزء منفصل في دفتر المصروفات والإيرادات (صفحات مستقلة يكتب عليها مساهمة عينية وتقسم إلي بنود الميزانية التي تحتوي علي مصروفات عينية) ولا يتم مزجها بالمصروفات النقدية .

٤- يتم تثمين المساهمات العينية من خلال لجنة تثمين تقوم بإعداد محضر مفصل يوضح بنود المساهمة المقدمة والمعايير التي تم التثمين علي أساسها ، ولا يكون المحضر عبارة عن رقم إجمالي دون أي تفاصيل

٥- تتكون لجنة التثمين من :

- رئيس مجلس إدارة الجمعية.
- أمين الصندوق.
- عضو من الجمعية العمومية.
- عضو فني له خبرة في الشيء موضوع التقييم.

معايير تثمين المساهمة العينية

أي خدمة أو سلعة مقدمة إلي المشروع علي هيئة مساهمة عينية يمكن تثمينها بأحد الأساليب الآتية :

١- **القيمة الحالية للمساهمة المقدمة** :- أي ما سأحصل عليه من مبلغ نقدياإذا قمت ببيع الأصل المقدم حسب سعر السوق الحالي.

٢- **تكلفة الفرصة البديلة** :- ما كنت سأدفعه نقداً في الحصول علي السلعة أو الخدمة المقدمة في صورة مساهمة عينية.

٣- **الفئات الثابتة والمحددة في لوائح الجمعية** :- كبدلات السفر والانتقال وبدل حضور الجلسات.

ملاحظة هامة :

يجب تثمين المساهمة العينية وإدراجها في الدفاتر والتقارير وعند تقديمها بشكل فعلي لخدمة المشروع لا عند التنبؤ بأنها ستقدم في المستقبل.

أمثلة :-

أصول – تثمن عند استخدامها في المشروع.

خامات – تثمن عند استلامها من المجتمع بشكل فعلي.

خدمات – تثمن بعد قيام أحد أفراد المجتمع بتقديم الخدمة.

يلاحظ في تشكيل اللجنة الآتي:

وجود هيكل إدارة مكون من رئيس اللجنة و الأعضاء.

وجود عناصر مختلفة باللجنة(من الجمعية/من المحليات/من الجهات الحكومية/ من الشئون).

الموارد البشرية :-

وهي الجهود التطوعية لأفراد المجتمع سواء كانت مساهمة بالمجهود أو الوقت سواء كانت مساهمات فنية أو في صورة عمالة في تنفيذ مشروعات تنمية المجتمع.

الموارد النقدية :-

وهي الأموال والنقود السائلة التي يتبرع بها أفراد المجتمع أو يتم تجميعها منهم أو عائد المشروعات والأنشطة التنموية والتي يتم استخدامها في تنفيذ مشروعات تنمية المجتمع .

أهمية التمويل الذاتي للجمعية :

يساعد التمويل الذاتي الجمعية علي تحقيق الآتي:

١- الاكتفاء الذاتي والاستقلالية .

٢- بناء الاحترام والثقة بالنفس والآخرين من خلال التفاعل في المجتمع .

٣- وسيلة فعالة لتحقيق أهداف ورسالة الجمعية .

٤- استمرارية الجمعية ومشروعاتها في تنمية المجتمع .

٥- مساهمة المجتمع في المشروعات التنموية تعمل علي خلق الإحساس بملكية المجتمع للمشروعات التنموية وضمان استمراريتها .

استراتيجيات تدبير التمويل :-

الاستراتيجيات هي مجموعة الأعمال التي تختارها الجمعية لتحقيق أهدافها والوصول إلي أغراضها ، **وهناك ثلاث استراتيجيات تستخدمها الجمعيات الأهلية لتدبير التمويل الذاتي :-**

١- الجهود المستمرة. ٢- الحملات المكثفة.

٣- المناسبات الخاصة.

أولاً :- الجهود المستمرة :-

وتستخدم الجمعيات الأهلية هذه الاستراتيجية في تدبير التمويل بشكل مستمر ، أي أن جهودها في تدبير التمويل تكون بشكل مستمر طوال العام ، من خلال لجنة مالية أو هيكل تنظيمي بالجمعية لتدبير التمويل بشكل منتظم طوال العام .

ثانياً :- الحملات المكثفة :-

وتستخدم الجمعيات الأهلية هذه الاستراتيجية في تدبير التمويل خلال فترة محددة من العام ، حيث توجد أوقات معينة من العام يكون الناس أكثر استعداداً للمساهمة في عمل الخير والعطاء بشكل أكثر من أي وقت آخر من أوقات العام مثل شهر رمضان ، وأيضاً هناك أوقات محددة يكون فيها أفراد المجتمع أكثر استعداداً للمساهمة بالمال وخصوصاً في أوقات الحصاد وجمع المحصول ، وأيضاً هناك أوقات يكون فيها أفراد المجتمع أكثر استعداداً للمساهمة بالجهد والوقت في المشروعات التنموية وهي الأوقات التي يكون فيها الموسم الزراعي ليس فيه أي نشاط يذكر.

ثالثاً :- المناسبات الخاصة :-

وفي هذه الاستراتيجية تختار الجمعية الأهلية مناسبة خاصة لتدبير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات التنموية مثل المعارض والأسواق الخيرية والمناسبات الدينية الخاصة بالقرية .

❖ أساليب تدبير الموارد:

١- جمع جلود الأغنام. ٢- التبرع بالمحاصيل الزراعية.

٣- عشاء الفقير. ٤- عمل كارنيهات إثبات شخصية للسيدات.

٥- يناصيب - تمبولا

٦- توزيع إيصالات.

٧- دعوة المحافظ في العيد القومي للمحافظة.

٨- حث أفراد المجتمع على التبرع

٩- تبرع الأغنياء.

١٠- عمل ليالي دينية.

١١- جمع التبرعات في المناسبات الدينية و الأعياد.

١٢- الاتصال بالشركات الحكومية و الخاصة.

١٣- تلقى التبرعات العينية.

١٤- مخاطبة أبناء القرية.

١٥- المرور على الفلاحين في مواسم الحصاد.

١٦- تقسيم المساهمة المالية.

١٧- الاتصال بالجهات الحكومية.

١٨- الاتصال بالأطباء المشهورين.

❖ **الأساليب المختلفة لتدبير الموارد الذاتية للجمعية:**

١- **جمع جلود الأغنام:** في عيد الأضحى.

٢-**التبرع بالمحاصيل الزراعية:**

إذا كانت القرية مشهورة بإنتاج محصول معين مثل البصل ، الطماطم ، .... الخ ، وجمع كمية من كل فلاح مثل شوال بصل يصل لكل فدان و تباع هذه الكمية بمعرفة الجمعية.

٣-عشاء الفقير:

تباع تذاكر بقيمة مالية معينة (مثل ٢ جنيه للتذكرة) ، و تقدم بالجمعية مثل العدس المطبوخ ، أو الفول المدمس و الطعمية (بحيث لا تزيد قيمة الوجبة عن ٥٠ قرشاً مثلاً) ، و يجتمع مشترى التذاكر لتناول وجبة الفقير سنوياً بالجمعية. و يعتبر فرق ثمن التذاكر موارد مالية يتم جمعها.

٤-عمل كارنيهات إثبات شخصية للسيدات:

يتم عمل كارنيهات إثبات شخصية للسيدات بمبلغ معين (٣ جنيهات لكل كارنيه) ، و يتم ختم الكارنيهات من الشئون الاجتماعية لتستخدم لإثبات الشخصية ، و يحصل فرق ثمن الكارنيه للجمعيه.

٥-يناصيب - تمبولا:

تباع تذاكر يناصيب بسعر معين للتذاكر و يتم شراء هدية بجزء منها مثل (عجل صغير - أو تليفزيون) ، لحث الأهالي على التبرع ، و يتم عمل قرعة في اجتماع عام لتحديد الفائز بالهدية.

٦-عمل ليالي دينية:

(بتبرع من الشيخ) أو الحفلات لبعض المطربين الشعبيين (بتبرع من المطرب) أو مسرحيات (بتبرع من الممثلين) ، و تجميع ثمن التذاكر المباعة إلى الجمعية.

٧-توزيع إيصالات التبرع:

توزع إيصالات التبرع على الهيئات التي تتعامل مع الجماهير ، مثل شركات الأتوبيس ، السجل المدني ، البريد ، التليفونات ، الخ.

٨-دعوة السيد المحافظ في العيد القومي للمحافظة:

و ذلك لإفتتاح إحدى الأنشطة السابقة للجمعية و طلب الموافقة على منحة مالية للجمعية.

٩-حث أفراد المجتمع على التبرع:

و ذلك عن طريق الميكروفون بالجمعية أو بالقرية ، و إذاعة أسماء المتبرعين ، وحجم تبرعاتهم بالميكروفون ، و ذلك يساعد على حث الأسر الغنية على التبارى للتبرع بأكثر من الأسر الأخرى.

١٠-تبرع الأغنياء:

و ذلك ببعض الأشياء التي يمكن أن تباع مثل عجل أو جاموسة أو خروف أو دجاجة ، و تباع بسوق القرية و يحصل ثمن البيع للجمعية.

١١-الاتصال بالشركات الحكومية و الخاصة:

و ذلك لحثهم على التبرع حيث أن تبرعاتهم تخصم من الوعاء الضريبي لهم (مثال لهذه الشركات: الزيت - السكر - البلاط - الكهرباء- ورش النجارة - الموبيليا - الكوكاكولا - الطوب .....الخ).

١٢- تلقى التبرعات العينية:

و يختلف ذلك من مشروع إلى آخر ، ففي حالة البناء يمكن تجميع طوب - أسمنت- رمل و زلط - كمساهمات عينية أو الاتصال بصحاب الجرارات للتبرع بأجر يوم عمل للجرار كل أسبوع مثلاً. كذلك يمكن تنظيم أفراد المجتمع في الحفر و هكذا.

١٣-جمع التبرعات في المناسبات الدينية و الأعياد المختلفة:

مثل شهر رمضان ، رأس السنة الهجرية ، عيد الأضحى و عيد الفطر.

١٤-مخاطبة أبناء القرية:

الذين يعيشون في الدول العربية أو الأغنياء من أبناء القرية المقيمون خارج القرية و داخل الجمهورية و حثهم على التبرع.

١٥-المرور على الفلاحين في مواسم الحصاد:

يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالمرور على الفلاحين للتبرع بالأموال في موسم الحصاد.

١٦-تقسيم المساهمة المالية:

وذلك على المستفيدين و جمعها في أقساط شهرية لمدة تختلف حسب نوع المشروع ٦ أشهر مثلاً ، فإذا كانت مساهمة الأسرة ٦٠ جنيه يمكن دفعها عشرة جنيهات في الشهر لمدة ٦٠ شهر. و في هذه الحالة فإنك تتاح لعمل دفتر لكل مستفيد لمتابعة سداد مساهماته.

١٧-الاتصال بالجهات الحكومية:

مثل الشئون الاجتماعية من حصيلة قرش التموين، ومثل صندوق الخدمات بالوحدة المحلية بالقرية، مشروع شروق بجهاز بناء وتنمية القرية بالمحافظة ٠٠٠٠٠إلخ.

١٨-الاتصال بالأطباء المشهورين:

للتبرع بيوم علاج كل أسبوع أو كل شهر و يصبح يوم لطبيب الباطنة، يوم لطبيب العيون، و يوم لطبيب العظام ... الخ، و يحصل ثمن تذاكر الكشف للجمعية.

الفصل الثاني
أهداف التحليل المالي

يعتبر التحليل المالـي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشـأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن ، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة ، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء ، وحدا بالمشرِّع إلى التدخل ، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات ، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة ، وهي وظيفة التحليل المالي .

ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها، وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية كبيرة .

مفهوم التحليل المالى :

يعرّف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر ، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) ، وتوقّع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع

وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار ، **وتتحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية :**

١- التركيب المالي للمؤسسة (Financial Structure) المتمثّل في أصول المؤسسة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول .

٢- دورتها التشغيلية (Operating Cycle) المتمثّلة في المراحل التي يمر بها إنتــاج السلعة (أو الخدمة) وبيعها وتحصيل ثمنها .

٣- الإتجاهات (Trends) التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى سنوات عدة .

٤- المرونة (Flexibility) التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة ، كالإنحراف في المبيعات والإنحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة .

ممَّا تقدم ، نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرّف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها ، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها ، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة ، بالإضافة إلى الإستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الإقتصادية العامة .

والتحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله من قبل الكثيرين ، لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه ، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة والإقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل وإدارتها وقدرات هذه الإدارة .

ومن هذا المنطلق ، ننظر إلى التحليل المالي على أنه قائم على الحكم النابع من المعرفة والخبرة ، أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة ، ويؤيد هذا المنطق الإختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة .

استعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل وإتخاذ القرارات ذات الصلة بها ، **هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة وأهمها :**

١. التحليل الإئتماني (Credit Analysis)

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين) ، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم ، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل ، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى ، الإطار الملائم والفعّال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب ، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل .

٢. التحليل الإستثماري (Investment Analysis)

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات ، وأسناد القرض ، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب ، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها ، والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والإستثمارات في مختلف المجالات .

مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي:

يحصل المحلل المالـي على المعلومات اللازمة للتحليل المالـي من نوعين من المصــادر الرئيسية هي :

١. مصادر معلومات داخلية

٢. مصادر معلومات خارجية

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي، كذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية Quantitative أم مؤشــرات وصفيّة Qualitative .

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلــي :

١. البيانات المحاسبية الختامية المنشـورة وغير المنشورة ، وتشمل الميزانية العمومية، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.

٢. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .

٣. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية ، مثل التوقعات والتنبؤات المالية .

٤. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة .

٥. الصحف والمجالات والنشرات الإقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث .

٦. المكاتب الإستشارية .

مستخدمو المعلومات التي يوفرها التحليل المالي

للتحليل المالي استعمالات واسعة جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته ، **ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالاً واسعاً ما يلي :**

١. المستثمرون　　　　　　٢. إدارة المؤسسة نفسها

٣. سماسرة الأوراق المالية　　　　٤. الدائنــــون

٥. العاملـون　　　　　　٦. المصالح الحكومية

٧. المؤسسات المتخصصة بالتحليل

وتسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى ، وذلك لإختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لدى كل منها .

دور المحلل المالي (Corporate Finance)

هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما :

أ - المظهر الفنّي (Technical Aspect)

ويقوم المظهر الفنّي على استعمال المبادئ الرياضية والمالية المعروفة وذلك للقيام بما يلي :

١- احتساب النسب المالية

٢- إعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم

٣- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع وبالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الأخرى

ب- المظهر التفسيري (Interpretive Aspect)

ويهدف هذا المظهر إلى القيام بعملية فهم وتفسير لنتائج العملية الفنية في التحليل المالي بعد الإستعانة بالمعلومات التالية :

١. خلفية المؤسسة ، **وتشمل ما يلي :**

أ - شكلها القانوني

ب – ملكتيها

ج – إدارتها

د - طبيعة نشاطها

هـ المنافسة

٢. المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة ممثلاً بما يلي :

أ - خصائص الصناعة التي تنتمي إليها

ب - مركز المؤسسة في الصناعة

ج - السوق الذي تعمل فيه

د - الأنظمة الحكومية التي تعمل في ظلها

هـ القدرة على التكيف

أهداف التحليل المالي (Objectives Of Financial Analysis)

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لإتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الإتجاهات الإيجابية في المؤسسة ، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة

مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة ، وبشكل عام ، **يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية :**

١. تعرّف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة

٢. تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الإقتراض

٣. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة

٤. الحكم على مدى كفاءة الإدارة

٥. تعرّف الإتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة

٦. تقييم جدوى الإستثمار في المؤسسة

٧. الإستفادة من المعلومات المتاحة لإتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم

٨. معرفة وضع الشركة في قطاعها

القوائـم الماليــة:

- أنــواع المؤسســات.
- التعريف بالقوائم المالية.
- أدوات التحليـل المالـي.

تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج عملياتها خلال فترة معينة ، وقد تولّت مهنة المحاسبة مهمة القيام بإعداد هذه القوائم في ظل مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، **والتي وضعت الإطار العام لمهنة المحاسبة ضمن ما يلي :**

١- قياس موجودات الوحدة الإقتصادية

٢- بيان التزامات الوحدة الإقتصادية وحقوق أصحابها

٣-بيان التغيرات في قيمة موجودات ومطلوبات الوحدة وحقوق أصحابها خلال الفترة المحاسبية

٤-التعبير عن قيم الموجودات والمطلوبات بوحدة العملة المستعملة

ومن المعلوم أن للأنشطة التي تمارسها المؤسسات التجارية أثر في تركيبة قوائمها المالية، حيث تختلف الأهمية النسبية لمختلف البنود جوهرياً باختلاف نشاط المؤسسات، لذا ؛ وقبل استعراض القوائم المالية ، سنشير بسرعة إلى الأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسات ، والسمات الأساسية التي يتصف بها كل نشاط وأثر ذلك على مكونات بنود الميزانية من الناحية الكمّية .

أنواع المؤسسات (Types Of Firms)

يمكن تصنيف المؤسسات إلى أربعة أنواع وذلك من حيث طبيعة النشاط الذي تقوم به وهي :

١. المؤسسات الصناعية (Manufactures)

وهي المؤسسات التي تبيع منتجات قامت بتصنيعها أو تجميعها باستعمال مواد خام وآلات وعمّال ، وتتطلب طبيعة هذه النشاط استثماراً كبيراً في الموجودات الثابتة ، كما تتطلب أيضاً استثماراً كبيراً (نسبياً) في الحسابات المدينة والبضاعة بمختلف أنواعها، أما جانب المطلوبات من الميزانية ، فيتميز بارتفاع حقوق أصحاب المؤسسة ، وكذلك ارتفاع الديون الطويلة الأجل ، وتتمثل المطلوبات القصيرة الأجل بديون البنوك القصيرة الأجل وديون الموردين .

أما قوائم الدخل لمثل هذه المؤسسات ، فيتوقع أن تظهر هامشاً ربحياً عالياً لإرتفاع المخاطر ، كما يتوقع ظهور مصروفات إدارية وعمومية عالية أيضاً .

٢. **مؤسسات البيع بالجملة** (Wholesalers)

وهي المؤسسات التي تتعامل بتجارة السلع على نطاق واسع ، وتتميز هذه المؤسسات بارتفاع حجم رأسمالها العامل الإجمالي ، حيث تتركز معظم موجودات بالحسابات المدينة وبالبضائع ، أما الموجودات الثابتة فقليلة الأهمية .

وتمّول موجـودات هذه المؤسسات بالإعتماد على الإقتراض القصير الأجل من البنوك والموردين ، أما المصادر الذاتية والقروض الطويلة الأجل فهي قليلة نسبياً لانخفاض الحاجة في مثل هذه الحالة إلى الإستثمار في الموجودات الثابتة كما أشرنا سابقاً، لأن مثل هذه المؤسسات تبيع منتجات جاهزة دون أن تضيف لها شيئاً ، لذا توصف مخاطرها بأنها منخفضة وهوامشها الربحية ومصروفات التشغيل لديها منخفضة أيضاً ، كذلك فإن ما تحققه هذه المؤسسة من أرباح تعتمد بالدرجة الأولى على معدلات الدوران المرتفعة لديها ، حيث تعادل مبيعاتها أضعاف موجوداتها في معظم الأحيان .

٣. **مؤسسات البيع بالمفرق** (Retailers)

وهي المؤسسات التي تبيع منتجاتها للمستهلك النهائي للسلعة التي تتعاطى تجارتها ، ويتميز الإستثمار في الموجـودات الثابتة لدى هذه المؤسسات بارتفاعه مقارنة مع مؤسسات البيع بالجملة ، ويعود السبب في ذلك إلى رغبتها في جلب اهتمّام المستهلك من خلال الديكور الجميل والعرض الجذّاب للسلع والخدمات .

وتتصف مؤسسات تجارة المفرّق ، والتي يتميز نشاطها أحياناً بالموسمية ، بصغرها وانخفاض رأسمالها واعتمادها على القروض القصيرة الأجل لتمويل عملياتها.

وتبيع هذه المؤسسات للمستهلك النهائي ، هذا ويتوقع أن تكون هوامشها الربحية عالية لإرتفاع تكاليف الإعلان والتسويق والديكور .

٤. **مؤسسات الخدمات** (Utilities)

تبيع مؤسسات الخدمة سلعاً غير ملموسة يتم استهلاكها عند تقديمها مباشرة ، مثل الكهرباء والمواصلات والخدمات المهنية .

ويصعب وضع نموذج عام موحد لميزانيات مؤسسات الخدمات لتعدّد هذه المؤسسات ولتنوع الخدمات التي تقدمها ، ولكن هناك صفات عامة تجمع بين تركيبة موجوداتها ومصادر تمويلها .

وقد تكون البضاعة منعدمة أو قليلة الحجم لدى هذه المؤسسات لبيعها خدمات غير ملموسة ، أما الموجودات الثابتة فغالباً ما تكون كبيرة الحجم كما هي الحال في مؤسسات النقل والقطارات ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية ، أما مصادر التمويل فغالباً ما تكون من رأس المال والديون الطويلة الأجل .

التعريف بالقوائم المالية (Financial Statements)

إنَّ المحلل يحتاج لإتخاذ قراره إلى مجموعة واسعة من المعلومات المالية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية والقانونية ، إلاّ أن المعلومات المالية الموجودة **في القوائم المالية تعتبر الأهم من بين المصادر التي يعتمد عليها المحلل للأسباب التالية :**

١. موضوعيتها ، إذ أنها تتحدث عن نتائج تاريخية فعلية

٢. تقديمها لمعلومات كمية يمكن قياسها ومقارنتها والإستنتاج منها

٣. استعمالها لوحدة قياس مفهومة لدى الجميع وهي وحدات النقد المستعملة

أولاً : قائمة الدخل (Income Statement)

تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينة ، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة

لتحقيق هذه المبيعات ، ويمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح (أو الخسارة) التي حققتها المؤسسة خلال الفترة الزمنية المعنية .

وإذا تحقق للمؤسسة دخول أخرى عدا المبيعات ، أو ترتب عليها مصروفات أخرى عدا المصاريف العادية ، يتم تصنيف هذه الدخول والمصاريف في بنود مستقلة ضمن قائمة الدخل لأنها لم تكن نتيجة لعمليات المؤسسة العادية كما أنها لا تتكرر باستمرار في معظم الحالات .

وعند إعداد قائمة الدخل يقوم المحاسب بتحديد العناصر التي تشكل دخلاً للفترة الحالية والعناصر التي تشكل نفقات مستحقة خلالها ، وتتم المقارنة بينها لتحديد الدخل ، أما إذا تبين وجود نفقات غير مستحقة فيتم التصنيف ضمن الأصول لحين انقضاء الفترة المالية التي تستفيد منها .

وتعكس هذه القائمة نتائج أعمال المؤسسة على الفترات الزمنية ذات العلاقة ، هذا وتستخرج قائمة الدخل من عدة حسابات باختلاف طبيعة المشروع منها :

أ - حساب التشغيل للمشاريع الصناعية

ب - حساب المتاجرة للمشاريع التجارية

ج – حساب الأرباح والخسائر

- أهمية قائمة الدخل:

من أهم أهداف المحاسبة تعرف الدخل الصافي المتحقق من المشروع

خلال الفترة الزمنية موضع الإعتبار ، **لأن تعرّف الدخل ضروري في المجالات التالية :**

أ - تمكين المالكين من تعرّف نتائج استثماراتهم

ب - تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على سلامة أوضاع المؤسسة وضمان أموالهم

ج - تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح

د - تمكين المحللين من تقييم بدائل الإستثمار في مختلف المشروعات

- مثال على قائمة الدخل

	بالدينـــار
المبيعات	٤٢٠٠
تكلفة المبيعات	(٢٨٠٠)
مجمل ربح العمليات	١٤٠٠
المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع	(٩٥٠)
الإستهلاك	(١٠٠)
صافي ربح العمليات	٣٥٠
فائدة مدفوعة	(٥٠)

صافي ربح العمليات بعد الفائدة	٣٠٠
إيرادات أخرى :	
* فائدة مقبوضة	١٠
* أرباح أسهم	١٥
* ربح بيع موجودات	١٠
	٣٥
مصروفات أخرى	(٢٥)
صافي الربح قبل الضريبة	٣٢٠
ضريبة (٥٠%)	(١٦٠)
صافي الربح بعد الضريبة	١٦٠

- عناصر قائمة الدخل

١- **المبيعات أو الإيرادات** (Gross Sales, Revenue, Income)

وهي عبارة عن الدخل المتحقق من عمليات الوحدة الإقتصادية الأساسية ، وللوصول إلى صافي المبيعات **يطرح من مجمل المبيعات العناصر التالية :**

أ - مردودات المبيعات

ب- الخصم المسموح به

٢- **تكلفة المبيعات** (Cost Of Goods Sold)

يتكون هذا البند من الكلفة المرتبطة بالوحدات المبيعة ، وتختلف طريقة عرض هذا البند فيما بين الوحدات التجارية والصناعية ، إذ أن المتاجرة لا

تتطلب وجود مواد خام وبضاعة تحت التصنيع ومصروفات تصنيع .

وتظهر تكلفة البضاعة (للمؤسسة التجارية) كما يلــي :

بضاعة أول المدة	١٠٠
+ مشتريات	١٥٥٠
البضاعة المتاحة للبيع	١٦٥٠
- بضاعة آخر المدة	١٥٠
تكلفة المبيعات	١٥٠٠

أما المشروعات الصناعية ، فتعد قائمة تبين تكلفة البضاعة المصنعة التي تشبه في طبيعتها البضاعة المشتراة في المشروعات التجارية ، وتظهر تكلفة البضاعة المصنعة **على النحو التالي :**

	تكلفة البضاعة المصنعة للفترة المنتهية في ٢٠٠١/١٢/٣١	
أ - مواد خـام :		
مواد خام أول المدة	١٠٠	
+ مشتريات مواد خام	٨٥٠	
مواد خام متاحة للإستعمال	٩٥٠	
- مواد خام في نهاية المدة	(٢٠)	
تكلفة المواد الخام	٩٣٠	
ب - عمل مباشر	٥٢٠	
ج - مصروفات صناعية غير مباشرة		
عمل غير مباشر	١٤٠	

مواد غير مباشرة	٤٠
صيانة ، تأمين ، متفرقة	٢٢٠
استهلاك المصنع	١٠٠
مجمل المصروفات الصناعية غير المباشرة	٥٠٠
+ بضاعة تحت التصنيع / أول المدة	٤٤٠
- **بضاعة تحت التصنيع / آخر المدة**	١٤٠
د - التغير في البضاعة تحت التصنيع	(٣٠٠)
كلفة البضاعة المصنعة (أ + ب + ج + د)	١٦٥٠

هذا وبعد احتساب كلفة البضاعة المصنعة ، يتم احتساب كلفة المبيعات بنفس الطريقة المطبقة في المؤسسات التجارية ، **وذلك كالتالي :**

	كلفة المبيعات
كلفة البضاعة المصنعة	١٦٥٠
+ بضاعة جاهزة أول المدة	٣٠٠
- بضاعة جاهزة آخر المدة	(٣٥٠)
كلفة البضاعة المباعة	١٦٠٠

٣- مجمل ربح العمليات (Gross Margin)

وهو عبارة عن الفرق بين صافي المبيعات وتكلفتها .

٤- مصروفات التشغيل (Operating Expenses)

- وتشمل مصروفات البيع والتوزيع ، وهذه بدورها تشمل رواتب رجال المبيعات وعمولات البيع والإعلان والمعارض .
- المصروفات الإدارية والعمومية وتشمل الرواتب الإدارية ووسائل الإتصال والتدفئة والإضاءة والرسوم القانونية وتكاليف التدقيق .

٥- الدخول والمصروفات الأخرى (Other Revenues & Expenses)

وتشمل الأرباح المتحققة من فوائد الأرصدة ، والأرباح من الإستثمارات ودخل الإيجارات ؛ أما المصاريف الأخرى ، فهي المصاريف المشابهة في طبيعتها للدخول الأخرى .

٦- أرباح أو خسائر غير عادية (Extraordinary Gains & Losses)

ويتم عرض هذا البند بشكل مستقل في قائمة الدخل ، **ويصنف ضمن هذا البند العنصر الذي يحقق المعايير التالية معاً :**

أ - أن يكون غير عادي في طبيعته

ب – غير متكرر في حدوثه

ج – لـه أهميـة نسبيـة

٧- ضريبة الدخل.

٨- صافـي الربح.

ثانياً : الميزانية العمومية (Balance Sheet)

هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها ، تبين الموارد المتاحة لها والإستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد .

وتقسم قائمة المركز المالي إلى جانبين هما :

أ - **الجانب الأيمن :** ويمثل الموجودات ، وهي عبارة عن الأصول التي تملكها المؤسسة وتستعملها لأجل تحقيق الدخل

ب- **الجانب الأيسر :** ويمثل المطلوبات وحقوق المساهمين ، وهو يبيّن الموارد التي حصلت منها المؤسسة على الأموال التي استخدمتها في تمويل موجوداتها المختلفة .

وتعد هذه القائمة عادةً لفترة زمنية تدعى الفترة المحاسبية ، وقد جرت العادة أن يكون طول الفترة الزمنية التي تعد عنها الحسابات للمؤسسات المختلفة سنة واحدة ، دون أن يمنع من إعداد بيانات مالية داخلية لفترات أسبوعية ، أو شهرية ، أو ربع سنوية ، أو نصف سنوية .

وبسبب كون الميزانية ملخصاً للموقف المالي للمؤسسة في لحظة معينة ، فإنها تتصف بالسكون لبيانها للموقف المالي للمؤسسة ، في لحظة واحدة فقط ، ولا تصبح بعدها ممثلة لهذا الوضع ، لأن عمليات البيع والشراء والوفاء والإستدانة لا تتوقف وبالتالي تغير الوضع المالي للمؤسسة بشكل مستمر .

وتتأثر تركيبة جانبي الميزانية بمجموعة من العوامل ، فتركيبة الموجودات تتأثر بمجموعة العوامل التالية :

١- طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة (تجارة ، صناعة ، خدمات)

٢- أهداف المؤسسة (كالتركيز على السيولة أو الربحية أو النمو السريع)

٣- شكل المؤسسة (مشروع فردي ، شركة تضامن ، شركة مساهمة)

أما تركيبة الجانب الأيسر ، فتتأثر بجميع العوامل السابقة ، بالإضافة إلى تأثرها بمجموعة العوامل التالية :

١- طبيعة أسواق المؤسسة (سياسات البيع والتوزيع ، توافر الإقتراض).

٢- مرحلة النمو التي وصلتها المؤسسة (النمو ، البلوغ ، الإنحدار).

٣- فلسفة الإدارة في التمويل (التوسع في المديونية أو الإعتماد على الموارد الذاتية).

٤- مدى توافر مصادر من رأسمال وديون.

تبويب عناصر الميزانية:

يتم تبويب عناصر الميزانية العمومية من اجل تحقيق الهدف الأساسي من إعدادها، وهو إعطاء صورة واضحة ، وعادلة لموقف المشروع المالي ، وهذا الأمر استدعى ترتيب عناصرها في مجموعات ملائمة ، يسهل معها الوقوف على حالة المشروع وحقيقته في نهاية الفترة المالية المعنية ، كما تمكن من إجراء التحليلات المالية المناسبة ، كمعرفة رأس المال العامل ، ونسبة السيولة في التداول وغيرها من النسب المالية الأخرى دون صعوبة .

أولاً : الأصول (Assets)

تقسم الأصول إلى مجموعات رئيسية ومجموعات فرعية حسب درجة سيولتها ، حيث يتم الترتيب ابتداءً من الأصول الأكثر سيولة ومن ثمَّ الأقل .

أ - الموجودات المتداولة (Current Assets)

وهي الأصول المتوقع تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال سنة ، أياً كان الأكثر ، **وهي تشمل البنود التالية :**

النقد (Cash)

ويشمل النقد الموجود في صندوق المؤسسة ، بالإضافة إلى أية إيداعات نقدية في البنوك ، هذا ويجب أن نفرق بين النقد الطليق القابل للإستثمار نقدية في البنوك ، هذا ويجب أن نفرق بين النقد الطليق القابل للإستثمار وذلك المقيد ، فالمبالغ المحجوزة ضماناً لتسهيلات معينة ، والمبالغ الموجودة خارج البلاد وغير قابلة للتحويل هي أمثلة على النقد غير القابل للإستعمال ، ولا تصنف هذه ضمن الموجودات المتداولة .

← أسهم وسندات قابلة للتسويق (Marketable Securities)

غالباً ما تستثمر المؤسسات التجارية الفوائض النقدية المؤقتة لديها بأسهم وسندات قصيرة الأجل، وبشكل خاص الأوراق الحكومية؛ وذلك لأن مثل هذه الأوراق قد تدر دخلاً، أو تحقق فائدة، أو ترتفع قيمتها لحين الحاجة إليها على شكل نقد .

وتصنف ضمن هذا البند الأوراق المالية التي لا تنوي المؤسسة الإحتفاظ بها ولها سوق جاهزة ونشطة ، كالأسهم المتداولة في السوق المالي ، هذا ولا يدرج ضمن هذا البند المساهمات في الشركات غير المتداولة أسهمها في السوق المالي ، ويتم تصنيف هذه الأوراق ضمن الموجودات المتداولة ، لوجود النية والإمكانية لتحويلها إلى نقد عند الحاجة إليها ، وبعكس ذلك تصنف ضمن الإستثمارات طويلة الأجل .

← المدينون وأوراق القبض (Notes & Accounts Receivable)

يمثل هذا البند مطلوبات الشركة من عملائها الذين يشترون منتجاتها بشروط آجلة ، وما يدرج من الذمم المدينة ضمن هذا البند هي تلك المتوقع تحصيلها خلال فترة سنة من تاريخ الميزانية ، ويجب أن نفصل هذا النوع من

المدينين عن حسابات الموظفين المدينين ، وعن حسابات الشركات التابعة والشقيقة عن تلك الحسابات الناتجة عن العمليات العادية .

وفي حالة الحسابات الجارية للعملاء المدينين ، ليس هناك من تحديد لتاريخ الدفع، لكن العرف التجاري هو الذي يحدد المواعيد التقريبية عادةً ، طبقاً لنوع النشاط التجاري ، أما بالنسبة لأوراق القبض ، فهي مرحلة أقرب إلى السيولة من المدينين ، لأنها عبارة عن تعهد بالدفع في وقت محدد ، يمكن تسييلها لدى البنوك عن طريق الخصم ويتحدد حجم هذا البند في ضوء سياسة المؤسسة للمبيعات الآجلة ، والأعراف السائدة في الصناعة وحجم المبيعات وطبيعة السلعة المبيعة .

ونظراً لمخاطر عدم التحصيل المتوقع أن تواجهه بعض الديون ، تعمل المؤسسات على تكوين احتياطي خاص للديون المشكوك فيها ، وإذا ما تأكد عدم التحصيل مستقبلاً ، فيتم قيد الدين المعدوم على الإحتياطي المخصص لهذه الغاية .

◆ **البضاعة** (Inventory)

تتكون البضاعة من المنتجات التي ستقوم المؤسسة ببيعها ، أو المواد الخام التي ستقوم باستعمالها في عملية الإنتاج، وهي من بين أكبر الموجودات في المؤسسات التجارية والصناعية .

وغالباً ما تكون بضائع المؤسسة التجارية جاهزة ، ولا تحتاج لكثير من العمل والخدمات لتجهيزها للبيع ، أما بالنسبة للشركات الصناعة ، فالوضع يختلف لأنها تملك أنواعاً مختلفة من البضائع ، طبقاً للمرحلة التي وصلت إليها في طريقها للوصول إلى الشكل النهائي القابل للبيع ، فهناك المواد الخام ، والبضاعة تحت التصنيع ، والبضاعة الجاهزة ؛ ويتم إظهار هذه العناصر الثلاثة في الميزانية بشكل مفصل أو في شكل مجموعة تحت بند البضاعة .

المصروفات المدفوعة مقدماً (Prepaid Expenses)

وهي مبالغ مدفوعة لآخرين عن خدمات ستقدم للمؤسسة مستقبلاً ، وتتم رسملة هذه المبالغ ضمن الموجودات المتداولة لحين تقديم الخدمة ، إذ يتم بعدها تحميل قيمة الدفعة على حساب الأرباح والخسائر .

وتصنف هذه المبالغ ضمن الموجودات المتداولة ، ليس لأنها ستتحول إلى نقد ، بل لأنها دفعة مقدمة على خدمات لا بدَّ أن يستعمل النقد لحيازتها وبحيث يتم استخدامها خلال فترة قصيرة .

ب – الموجودات الثابتة (Fixed Assets)

وهي الأصول التي يقتنيها المشروع للإستعانة بها على أداء خدماته ، أو تسهيل القيام بعملياته التجارية ، وليس لإعادة بيعها ، حيث يتم الإحتفاظ بها طالما بقيت منتجة ، مثل العقارات والآليات .

وتشترك هذه الأصول في ميزات أهمها : أنها لا تهلك عادةّ في مدة مالية واحدة ، كما أن الأساس المستعمل في تقويمها والغرض منها واحد ، وطبيعة تمويلها واحدة ، إذ تمول عادة من أموال أصحاب المشروع ، أو بقروض طويلة الأجل نسبياً .

وأهم الأصول الثابتة ما يلـي :

الأرض	أهم ما يميزها أنها لا تخضع للإستهلاك مثل بقية الأصول الثابتة الأخرى ، وذلك لعدم محدودية حياتها الإستعمالية .
البنــــاء والآليات	تتميز بمحدودية استعمالها ، بحيث تهلك بعد فترة نتيجة لإستعمالها في عملية الإنتاج، لذلك تنقص قيمة هذه الأصول بواسطة الإستهلاك السنوي ، ويظهر الإستهلاك لهذه الأصول بشكل رصيد متراكم مطروحاً من الأصول، وذلك بهدف إظهار قيمة الأصول الأصلية ، والإستهلاك الحاصل عليه،

والرصيد الصافي بعد الإستهلاك .

ج – الأصول المعنوية (Intangible Assets)

يطلق عليها البعض الأصول الثابتة غير الملموسة (Intangibles)، وهي تشمل تلك الأصول التي لا وجود لها، كشهرة المحل، وحقوق الإمتياز والإختراع، والعلامات التجارية ، ومصروفات التأسيس .

وتشترك هذه الأصول في ميزات أهمها أن قيمتها الدفترية لا يقابلها شيء ملموس ، ومن هنا جاءت تسميتها بالأصول المعنوية ، كما أن هذه القيمة غير ثابتة ، بل عرضة للتقلبات المفاجئة الناتجة في أغلب الحالات عن ظروف خارج إرادة إدارة المشروع .

يضاف إلى ذلك أن يفضل دوماً إظهارها بأقل قيمة ممكنة خشية زوال قيمتها فجأة ، نتيجة لزوال أسباب ودواعي وجودها .

وتذكر الأصول المعنوية حسب كلفتها ، وإن لم تكن لها كلفة ، فلا يجوز إدراجها ، هذا ويجب استهلاك الموجودات المعنوية ذات الوجود المحدد (Limited Existence) مثل الإستثمارات ، وحقوق الطبع والإمتياز ضمن الحياة المقدرة لها ، أما الأصول المعنوية ذات الحياة غير المحدودة (Unlimited Existence) مثل الشهرة والأسماء التجارية فإن المنطق لا يوجب استهلاكها ، ومع ذلك توصي المبادئ المحاسبية باستهلاكها خلال فترة زمنية .

ملاحظـــة :

هناك أنواع من الأصول تعتبر أحياناً أصولاً ثابتة ، على حين لا تعتبر (أصولاً ثابتة) في أحيان أخرى ، فالأوراق المالية تعتبر أصولاً متداولة ، إذا

كان شراؤها بهدف استغلال السيولة أو المضاربة ، أي لإعادة بيعها وقت ارتفاع سعرها ، على حين تعتبر أصولاً ثابتة ، إذا تمَّ شراؤها بهدف تحقيق السيطرة على الشركات المصدرة لها ، كما هي الحال في الشركات القابضة والتابعة ، ومن هنا يأتي اختلاف تقييم هذه الأصول تبعاً لتصنيفها ، فهي تُقيَّم بالتكلفة إذا كانت أصولاً ثابتة ؛ وإذا كانت أصولاً متداولة ، فتُقيَّم بالكلفة مطروحاً منها مخصص هبوط أسعار أوراق مالية في حالة كون الأسعار أقل من الكلفة .

ثانياً : المطلوبات وحقوق أصحاب المؤسسة (Total Liabilities & Equity)

وهي عبارة عن الإلتزامات المالية على المؤسسة لآخرين من موردين ومقرضين ومالكين ، كما هي الحال في الموجودات ، فإن المطلوبات أيضاً تقسم إلى مجموعات رئيسة ، **ثم إلى مجموعات فرعية حسب الإستحقاق :**

أ - المطلوبات المتداولة (Current Liabilities)

تشمل تلك الإلتزامات الواجبة الأداء في فترة قصيرة تكون – عادة – في حدود فترة تقل عن سنة ، كأوراق الدفع والدائنين أو الموردين التجاريين والمصروفات المستحقة ، تشترك هذه الخصوم بصفة واحدة هي أنها غالباً ما تستعمل لتمويل الأصول المتداولة ، **ومثال ذلك :**

- أوراق الدفع وهي الأسناد التجارية الموقعة لصالح الموردين

- ديـــون   وهي الإلتزامات للموردين، وغالباً ما تستحق هذه الديون خلال فترة قصيرة

ب- المطلوبات طويلة الأجل (Long Term Liabilities)

هي الإلتزامات التي يكون استحقاقها لمدة سنة وأكثر ، مثل القروض المتوسطة الأجل والطويلة الأجل .

ج – حقوق الملكية (Capital Equity)

وهي تمثل ما قدمه أصحاب المشروع من أموال مباشرة لأجل الإستثمار ، بالإضافة إلى أية إرباح تحققت لهم دون سحبها من المشروع ، وبشكل اكثر تفصيلاً ، **يمكن القول بأن حقوق المساهمين تتمثل فيما يلي :**

١-رأس المال المدفوع

٢-الأرباح المحتجزة

٣-**الضميمة** : وهي تمثل الفوائض المالية الناتجة عن بيع الأسهم بأكثر من قيمتها الإسمية ، وتعرف أيضاً بعلاوة الإصدار .

الشركة (س): الميزانية العمومية في ١٢/٣١/............

كلي	جزئي	الأصـــــول	كلي	جزئي	المطلوبات وحقوق المساهمين
		الأصول المتداولة			مطلوبات متداولة
	x x	نقدية		x x	دائنون
	x x	مدينون (صافي)		x x	أوراق دفع
	x x	مخزون		x x	قروض قصيرة الأجل
X x x		مجموع الأصول المتداولة	x x x		مجموع المطلوبات المتداولة
		الأصول الثابتة			مطلوبات طويلة الأجل
		أراضي		x x	قروض طويلة الأجل
		مبانـي		x x	سندات طويلة الأجل
		معدات وآلات	x x x		مجموع المطلوبات طويلة الأجل
X x x		مجموع الأصول الثابتة			
	x x	يطرح : متراكم الإستهلاك			
X x x		صافي الأصول الثابتة			
			x x x		مجموع المطلوبات
		أصول غير ملموسة			حقوق المساهمين
		شهرة (صافي)		x x	رأس المال من الأسهم العادية
		علامات تجارية (صافي)		x x	احتياطيات
X x x		مجموع الأصول غير الملموسة		x x	أرباح محتجزة
			x x x		مجموع حقوق المساهمين
X x x		**مجموع الأصول**	x x x		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

أدوات التحليل المالي (Tools Of Financial Analysis)

من أجل الوصول إلى قرارات عقلانية تحافظ على مسيرة المؤسسة نحو تحقيق أهدافها ، على الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكّنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار .

من أهم الأدوات التحليلية الممكن استعمالها لهذه الغاية :

١- مقارنة القوائم المالية لسنوات مختلفة (Comparative Financial Statement Analysis)

تبين هذه الأداة التحليلية التغيرات التي تطرأ على كل بند من بنود القوائم المالية من سنة لسنة خلال سنوات عديدة ، وذلك من خلال المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة ، إذ تساعد هذه المقارنة في تعرف على مدى التقدم أو التراجع الذي تحققه المؤسسة على مدى سنوات حياتها .

٢- تعرف الأهمية النسبية لكل بنود من بنود الموجودات والمطلوبات/ التحليل الهيكلي

(Structural Analysis / Common Size Balance Sheet)

وتقدم هذه الأداة معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية وذلك من **خلال تركيزها على عنصرين رئيسيين ، هما :**

أ - مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف البنود من قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق مساهمين .

ب – كيفية توزيع المصادر بين مختلف الإستخدامات من متداولة وثابتة وأخرى.

٣- قائمة التدفيق النقدي (Cash Flow Statement)

يعتبر هذا التحليل بديلاً لتحليل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها ، وهو يقوم على أساس تحديد التدفقات النقدية التي تمت في المؤسسة خلال الفترة السابقة التي يشملها التحليل ، **وذلك بتقسيم هذه التدفقات إلى ثلاث مجموعات هي:** التدفقات النقدية من عمليات التشغيل ، التدفقات النقدية من عمليات

الإستثمار ، والتدفقات النقدية من عمليات التمويل ؛ وميزة هذا التحليل تركيزه على التدفقات النقدية على عكس القوائم المالية وأدوات التحليل الأخرى التي تركز على أساس الإستحقاق .

٤ـ التحليل المالي بالنسب (Ratio Analysis)

يقوم هذا التحليل على أساس تقييم مكونات القوائم المالية من خلال علاقاتها بعضها ببعض ، أو بالإستناد إلى معايير محددة بهدف الخروج بمعلومات عن مؤشرات وأعراض الظروف السائدة في المؤسسة موضوع التحليل .

الفصل الثالث
التحـليل الـمـالـي

تحليل القوائم المالية:

أولاً : التحليل المقارن للميزانيات العمومية

تمثل قائمة المركز المالي الموقف المالي للمؤسسة في لحظة معينة ، على حين تمثل قائمة الدخل كشفاً بالدخل المتحقق ، وبالتكاليف المرتبطة بهذا الدخل ، والنتيجة من ربح أو خسارة لفترة معينة ، وإذا ما تمَّ تحليل البيانات المالية الواردة في هاتين القائمتين ، فإن المحلل يستطيع أن يصل إلى نتيجة عن حقيقة الموقف المالـي للمؤسسة للفترة المعنية ، لكنه لا يستطيع أن يعتمد في الحكم النهائي على قوائم مالية لفترة واحدة بالرغم مما فيها من معلومات ، **للأسباب التالية :**

١- قد لا تمثل قوائم الفترة الواردة أداء المؤسسة المعتاد.
٢- لا تخبر المحلل عما إذا كانت النتائج التي تظهرها افضل أو أسوأ مما كان في الماضي.
٣- لا تخبر شيئاً عن الإتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة ، علماً بأن الإتجاه أهم بكثير من النتائج التي تظهرها قائمة واحدة .

ولهذه الأسباب يلجأ المحللون إلى مقارنة القوائم المالية للمؤسسات لتعرف الإتجاه الذي يتخذه أداؤها ، هذا وقد تكون المقارنة بين القوائم المالية للمؤسسة نفسها، وتسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة داخلية ، أو قد تكون مع قوائم مالية لمؤسسات أخرى ، وتسمى المقارنة في هذه الحالة مقارنة خارجية .

وسنكتفي – فيما يلي – بالإشارة إلى المقارنة الداخلية ، لأن المقارنة الخارجية لا تختلف عنها إلا في عملية المقارنة مع مؤسسات أخرى تنتمي إلى نفس الصناعة ونفس النشاط وتتقارب في الحجم ومرحلة النمو .

المقارنة الداخلية للقوائم المالية:

يتحقق التحليل المقارن من وضع الميزانيات العمومية أو قوائم الدخل بعضها إلى جانب بعض ، ومراقبة التغيرات التي طرأت على كل بند ، على مدى السنوات .

- مقارنة الميزانية العمومية للمؤسسة

تنعكس الآثار المترتبة على قيام المؤسسة بنشاطها في ميزانياتها العمومية عن طريق الزيادة أو النقص في مختلف بنودها، وبإمكان المحلل ملاحظة هذه التغيرات من خلال المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين أو بين عدة ميزانيات .

أ - المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين

بالإمكان المقارنة بين ميزانيتين عموميتين متتاليتين مرتبتين ترتيباً عمودياً بنفس التسلسل (كما هو موضح في المثال التالي) وذلك لتحقيق ما يلي :

١- المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت عليها

٢- تحديد كمية الزيادة أو النقص في كل بند من بنود الميزانية للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير

٣- تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند ، لأن التغير الكمّي قد لا يعبّر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل .

الميزانية العمومية المقارنة

	٢٠٠٠	٢٠٠١	التغير + (-)	النسبة المئوية للتغير
نقد وشبه نقد	٦	٨	٢	%٣٣
مدينــون	٢٦	٣١	٥	%١٩
بضاعـة	٢٦	٣٣	٧	%٢٧
مجموع الموجودات المتداولة	٥٨	٧٢	١٤	%٢٤
موجودات ثابتة	٥٢	٥٨	٦	%١٢
المجمــوع	١١٠	١٣٠	٢٠	%١٨
ديون قصير الأجل	٣١	٥١	٢٠	%٦٥
ديون طويلة الأجل	٢١	١٥	(٦)	(%٢٩)
حقوق ملكيــة	٥٨	٦٤	٦	%١٠
المجمــوع	١١٠	١٣٠	٢٠	%١٨

عند التحليل المقارن ، لا بدَّ من ملاحظة ما يلي :

١- عندما تظهر قيمة سالبة في سنة الأساس، وقيمة موجبة في السنة التالية أو العكس ، فإن التغير النسبي في هذه الحالة ليس له معنى .

٢- عندما يكون للبند وجود في سنة الأساس، ولا يوجد مقابله في السنة الثانية، فإن النقص الحاصل هو ١٠٠% .

٣- عندما لا يكون وجود للبند في سنة الأساس، ويوجد مقابله في السنة التالية، لا يمكن حساب التغير لعدم جواز القسمة على صفر ، ويوضح المثال التالي ما ذكر أعلاه :

	٢٠٠٠	٢٠٠١	التغير	نسبة التغير
الدخل الصافي	(٤٥٠٠)	١٥٠٠	٦٠٠٠	-
ضرائب	٢٠٠٠	(١٠٠٠)	(٣٠٠٠)	-
أوراق دفع	-	٨٠٠٠	٨٠٠٠	-
أوراق قبض	١٠٠٠٠	-	(١٠٠٠٠)	(١٠٠%)

ب- المقارنة بين عدة ميزانيات :

إذا توافرت للمحلل ميزانيات عمومية لعدة سنوات ، يستطيع ترتيبها بالشكل الظاهر في المثال التالي ، للتمكن من ملاحظة التغيرات التي طرأت على وضع المؤسسة على مدى هذه السنوات .

ميزانيات عمومية مقارنة:

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
نقد وشبه نقد	٦	٨	١٠	١٢	١٦
مدينون	٢٨	٣٦	٤٢	٥٢	٦٢
بضاعة	٢٤	٣٠	٣٨	٥٢	٦٦
مجموع الموجودات المتداولة	٥٨	٧٤	٩٠	١١٦	١٤٤
الموجودات الثابتة / صافي	٦٠	٨٤	٩٠	١٠٤	١١٦
مجموع الموجودات	١١٨	١٥٨	١٨٠	٢٢٠	٢٦٠
دائنون	١٠	١٤	٢٠	٣٤	٤٦
مستحقات	١٦	٢٤	٢٦	٢٨	٣٤

مجموع المطلوبات المتداولة	٢٦	٣٨	٤٦	٦٢	٨٠
ديون طويلة الأجل	٨	٦	١٢	٢٠	٢٦
مستحقات عاملين	١٠	١٤	١٦	٢٢	٢٦
إجمالي المطلوبات	٤٤	٥٨	٧٤	١٠٤	١٣٢
رأسمال مدفوع	٥٢	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
أرباح غير موزعة	٢٢	٣٨	٤٤	٥٤	٦٦
إجمالي حقوق المساهمين	٧٤	١٠٠	١٠٦	١١٦	١٢٨
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	١١٨	١٥٨	١٨٠	٢٢٠	٢٦٠

ج- مقارنة الحجم الموحد للميزانيات العمومية (Common–Size Analysis)

تقوم هذه الطريقة على أساس تحويل الأرقام المطلقة في الميزانيات العمومية إلى نسب ، وذلك باعتبار أن كلاً من جانبي الميزانية متساوٍ ١٠٠% ، وبعد ذلك يتم التعبير عن كل بند من بنود الميزانية كنسبة من مجموع الجانب الذي ينتمي إليه ، وذلك بقسمة البند نفسه على مجموع الجانب الذي ينتمي إليه .

وتمكّن هذه القائمة المقارنة المحلل من أن يحكم بنظرة سريعة على الإتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة وأداؤها ، والتغيرات النسبية التي تطرأ على كل بند ، كما تفصح بشكل معبر عن تركيبة الأصول ، والموارد المستخدمة في تمويلها ، والخصوم ، والأهمية النسبية لكل بند من بنودها ، ومدى تركزها ، وتطور هذه الأهمية على مدى السنوات .

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الموجودات					
نقد وشبه نقد	٥%	٥%	٦%	٥%	٦%
مدينون	٢٤%	٢٣%	٢٣%	٢٤%	٢٤%
بضاعة	٢٠%	١٩%	٢١%	٢٤%	٢٥%
مجموع الموجودات المتداولة	٤٩%	٤٧%	٥٠%	٥٣%	٥٥%
صافي الموجودات الثابتة	٥١%	٥٣%	٥٠%	٤٧%	٤٥%
مجموع الموجودات	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%
المطلوبات وحقوق المساهمين					
دائنون	٨%	٩%	١١%	١٥%	١٨%
مستحقات	١٤%	١٥%	١٤%	١٣%	١٣%
مجموع المطلوبات المتداولة	٢٢%	٢٤%	٢٥%	٢٨%	٣١%
ديون طويلة الأجل	٧%	٤%	٧%	٩%	١٠%
حقوق العاملين	٨%	٩%	٩%	١٠%	١٠%
إجمالي الديون	٣٧%	٣٧%	٤١%	٤٧%	٥١%
رأس المال المدفوع	٤٤%	٣٩%	٣٤%	٢٨%	٢٤%
أرباح غير موزعة	١٩%	٢٤%	٢٥%	٢٥%	٢٥%
إجمالي حقوق المساهمين	٦٣%	٦٣%	٥٩%	٥٣%	٤٩%
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

ثانياً : التحليل المقارن لقوائم الدخل

يمكن القيام بالدراسة المقارنة لقوائم الدخل للمؤسسات التجارية باستخدام **نفس الأدوات التي استخدمت في الدراسة المقارنة للميزانيات العمومية :**

أ - المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين

يمكن المقارنة بين قائمتي دخل لفترتين متتاليتين بعد ترتيبهما عمودياً بنفس التسلسل (كما يبين المثال اللاحق) **لتحقيق ما يلي :**

١- المقارنة السريعة بين مختلف البنود وملاحظة التغيرات التي طرأت على كل منها

٢- تحديد كمية التغير في كل بند للوقوف على الأهمية الكمية لهذا التغير

٣- تحديد الأهمية النسبية للتغير الحاصل في كل بند ، لأن التغير الكمّي قد لا يُعبِّر بشكل دقيق عن أهمية التغير الحاصل

قائمــة الدخــل

	٢٠٠٠	٢٠٠١	كمية التغير	الأهمية النسبية للتغير
صافي المبيعات	٢٥٠	٣٠٠	٥٠	٢٠%
تكلفة المبيعات	(١٦٠)	(١٨٤)	٢٤	١٥%
مجمل الربح	٩٠	١١٦	٢٦	٢٩%
مصروفات بيع وتوزيع	(٣٥)	(٤١)	٦	١٧%
استهلاك	(١٠)	(١٠)	-	صفر
صافي الربح قبل الفائدة والضريبة	٤٥	٦٥	٢٠	٤٤%
ضريبة	٢٣	٣٣	١٠	٤٣%
صافي الربح	٢٢	٣٢	١٠	٤٥%

ب - المقارنة بين قوائم دخل لعدة سنوات:

تتم المقارنة بين قوائم الدخل لنفس المؤسسة لعدة سنوات من أجل تعرّف الإتجاهات التي اتخذها أداء المؤسسة على مدى فترة مختارة من الزمن ، ويبين المثال التالي قائمة دخل مقارنة لعدة سنوات ، **ويلاحظ ما يلي :**

١- اتخذت المبيعات اتجاهــاً تصاعدياً.

٢- اتخذت الأرباح اتجاهاً صاعداً أيضاً.

٣- نمت المصروفات بنسبة أقل من نسبة نمو المبيعات مما يدل على كفاية الرقابة على المصروفات

قائمة دخل مقارنة بالأرقام

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
صافي المبيعات	٢٨٠	٣٦٠	٤٢٠	٥٠٠	٦٠٠
تكلفة المبيعات	(١٦٢)	(٢١٦)	(٢٦٤)	(٣٢٦)	(٣٨٤)
مجمل الربح	١١٨	١٤٤	١٥٦	١٧٤	٢١٦
مصروفات البيع	(٣٦)	(٤٨)	(٤٦)	(٤٢)	(٤٨)
مصروفات إدارية وعمومية	(١٦)	(٢٠)	(٢٢)	(٢٤)	(٣٠)
استهلاك	(١٢)	(١٦)	(١٨)	(٢٠)	(٢٢)
إجمالي المصروفات	٦٤	٨٤	٨٦	٨٦	١٠٠
الربح قبل الفائدة والضريبة	٥٤	٦٠	٧٠	٨٨	١١٦
فوائد مدفوعة	(٢)	(٢)	(٢)	(٢)	(٢)
إيرادات أخرى	٢	٢	٢	٢	٢
الربح قبل الضريبة	٥٤	٦٠	٧٠	٨٨	١١٦
ضريبة	(٢٦)	(٢٨)	(٣٤)	(٤٢)	(٥٦)
صافي الربح	٢٨	٣٢	٣٦	٤٦	٦٠

ج – قائمة دخل مقارنة بالنسب (Common Size Income Statement)

وبدلاً من أن تتم المقارنة بين الأرقام المطلقة لقوائم الدخل ، تتم المقارنة في هذه الحالة بين نسب مئوية ممثلة لكل بند من بنودها ، وتقوم هذه الطريقة من التحليل على تقييم التكاليف والأرباح كنسبة من المبيعات .

والخطوة الأولى في هذه العملية هي تحليل قائمة الدخل تحليلاً عمودياً ، على أن تمثّل المبيعات ١٠٠% ، إذ ينسب كل بند من بنود قائمة الدخل إلى المبيعات ، وبعد إنجاز هذا التحليل تتم المقارنة بين النسب المستخرجة .

وتمكّن هذه المقارنة المحلل من التعرف على كفاية الأداء عند مستويات مختلفة من المبيعات ، كما تمكنه من تعرف الإتجاه الذي تتخذه مختلف البنود والتغيرات التي قد تطرأ عليها .

قائمة دخل مقارنة بالنسب

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
صافي المبيعات	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠
تكلفة المبيعات	%٥٨	%٦٠	%٦٣	%٦٥	%٦٤
مجمل الربح	%٤٢	%٤٠	%٣٧	%٣٥	%٣٦
مصروفات البيع	%١٣	%١٣	%١١	%٨	%٨
مصروفات إدارية وعمومية	%٦	%٦	%٥	%٥	%٥
مصروف الإستهلاك	%٤	%٤	%٤	%٤	%٤
إجمالي المصروفات	%٢٣	%٢٣	%٢٠	%١٧	%١٧
الربح قبل الفوائد والضرائب	%١٩	%١٧	%١٧	%١٨	%١٩
فوائد مدفوعة	%٠.٧	%٠.٦	%٠.٥	%٠.٤	%٠.٣
إيرادات أخرى	%٠.٧	%٠.٦	%٠.٥	%٠.٤	%٠.٣

الربح قبل الضريبة	١٩%	١٧%	١٧%	١٨%	١٩%
ضريبة الدخل	٩%	٨%	٨%	٨%	٩%
صافي الربح	١٠%	٩%	١٠%	١٠%	١٠%

ثانياً : التحليل الهيكلي للقوائم المالية (Structural Analysis)

ويقوم هذا التحليل على أساس إيجاد الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات والمطلوبات إلى المجموع الكلي للجانب الذي ينتمي إليه البند ، ويتحقق ذلك بقسمة كل بند من بنود الموجودات على إجمالي الموجودات، وكذلك الحال بالنسبة للمطلوبات

ويركز هذا التحليل على مظهرين هامين هما :

١- إظهار الأهمية النسبية لمصادر الأموال من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل وحقوق المساهمين

٢- إظهار الأهمية النسبية لكل بند من بنود الموجودات

ثالثاً : تحليـل النسـب الماليــة (Ratios Analysis)

يمكن تقسيم النسب المالية في خمس فئات رئيسية هي على النحو التالي :

نسب الربحية (Profitability Ratios)

في تحليل الربحية يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما :

أ - مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح ، **وتشمل هذه المجموعة النسب المالية التالية :**

١ – حافة مجمل الربح = مجمل الربح

صافي المبيعات

٢- حافة ربح التشغيل = ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب (EBIT)

صافي المبيعات

وتستخدم النسبتان أعلاه لقياس مدى قدرة المنشأة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ إما عن هبوط السعر السوقي للمنتج ، أو ارتفاع نفقات تصنيع المنتج ، أو هبوط حجم المبيعات .

ب – مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المنشأة بقصد تمويل موجوداتها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الإقتراض أو من الاثنين معاً .

وتضم هذه المجموعة نسباً مالية مثل :

- العائد على الموجودات ROA = ربح التشغيل (EBIT)

معدل مجموع الموجودات

ويمكن إظهار هذه النسبة في صورة أخرى حيث يطلق عليها حينئذ مصطلح العائد على الإستثمار (ROI) **وتحدد بالمعادلة التالية :**

ROI = صافي الربح بعد الضريبة

معدل مجموع الموجودات

يقصد بالمعدل ما يلي :-

مجموع البند في بداية السنة + مجموع البند في نهاية السنة.

٢ حيث ض = معدل ضريبة الدخل

- العائد على حقوق المساهمين العاديين (ROE)

= صافي الربح بعد الضريبة

معدل صافي حقوق المساهمين

- القوة الإيرادية (Earning Power)

ويتوقف تحديدها على الزاوية التي يُنظر من خلالها لذلك المؤشر ، فإذا كانت القوة الإيرادية (EP) مرادفاً للعائد على الموجودات (ROA) فإنها تحدد بالمعادلة التالية :

EP = حافة ربح التشغيل x معدل دوران الموجودات

أما إذا كانت مرادفاً للعائد على الإستثمار ROI فإنها تحدد بالمعادلة التالية :

EP = حافة الربح بعد الضريبة x معدل دوران الموجودات

ومما تجدر الإشارة هنا هو أنه يتوجب على المحلل المالي في تنفيذه لتحليل الربحية أن يميز بين مصطلح الربح من جهة Profit ، ومصطلح الربحية Profitability من جهة أخرى ، كما عليه أن يربط النسب المشار إليها أعلاه بمؤشر آخر سيرد ذكره لاحقاً عند عرض مجموعة نسب الكفاءة أو نسب النشاط ، ويقصد بهذا المؤشر ما يعرف بنسبة معدل دوران الموجودات .

إذ توفر هذه النسبة مؤشراً عن مدى قدرة إدارة المنشأة على استخدام موجوداتها في توليد المبيعات والتي هي في الأساس المصدر الرئيسي للأرباح ، وبناء لذلك نلاحظ بأن هذه النسبة أي معدل دوران الموجودات تعتبر أحد طرفي معادلة القوة الإيرادية للمنشأة .

نسب السيولة Liquidity Ratios

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الإئتماني للمنشأة والذي يعبر عادة عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل .

وتشمل هذه النسب ما يلي :

- نسب التداول (Current Ratio)

$$= \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

- نسب السيولة السريعة (Quick –Acid Ratio)

$$= \frac{\text{الموجودات المتداولة – المخزون}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

- نسبة النقدية (Cash Ratio)

$$= \frac{\text{الموجودات النقدية وشبه النقدية}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

تجدر الإشارة هنا إلى أنه من الصعب وجود نسبة معيارية متفقاً عليها كمقياس للسيولة ، وإن كان بالإمكان وجود معيار متفق عليه لصناعة معين ، لكن يمكن القول بأن معايير السيولة تكون عادة متشددة بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية وكذلك إلى حد ما التجارية ، في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد ما بالنسبة للمنشآت العاملة في القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات .

من جانب آخر نذكر مرة أخرى بأن نسب السيولة آنفة الذكر وإن كانت تعبر عن المحتوى أو المضمون الكمي لسيولة المنشأة دون المحتوى أو المضمون النوعي الذي يتطلب لتقييمه استخدام مؤشرات أخرى هي نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة مثل : معدل دوران الذمم المدينة ، معدل دوران المخزون ، معدل دوران الذمم الدائنة وهذه المعدلات وغيرها سيتم التعرض لها بالتفصيل لدى بحث نسب النشاط .

كما نذكر أيضاً بوجوب مراعاة ملاحظة هامة لدى دراسة مؤشرات السيولة ، هذه الملاحظة هي أن السيولة والربحية هدفان متلازمان للمنشأة لكنهما في الوقت نفسه متضادين ، بمعنى أن مراعاة تحسين أحدهما ستكون على حساب الآخر ، من هنا تأتي أهمية مراعاة توفير التوازن بينهما . وبالتالي يجب أن لا يؤخذ ارتفاع نسب السيولة في المنشأة دائماً على أنه علامة صحة في أداء المنشأة ، إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشراً لعدم كفاءة إدارة الإستثمار وبالتالي سبباً في انخفاض مؤشرات الربحية لدى المنشأة ، كما أن تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستنعكس سلباً على مؤشرات سيولتها .

نسب الأداء أو نسب النشاط (Performance of Activity Ratios)

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات ، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات ومن ثمَّ مدى قدرتها في الإستخدام الأمثل لهذه الموجودات .

ويمكن تقسيم هذه النسب أو المعدلات في مجموعتين رئيستين هما :

أ - نسب أو معدلات دوران الموجودات والمطلوبات المتداولة ، وتشمل ما يلي :

- معدل دوران الذمم المدينة (Accounts Receivable Turnover)

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{معدل رصيد المدينين}}$$

- متوسط فترة التحصيل (Average Collection Period)

$$= \frac{\text{٣٦٥}}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

ويقيس هذا المعدلان كفاءة إدارة الإئتمان ومدى فاعلية سياسات الإئتمان والتحصيل ، وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشراً جيداً والعكس بالعكس .

- معدل دوران المخزون (Inventory Turnover)

= تكلفة البضاعة المباعة

معدل رصيد المخزون

- متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون

= ٣٦٥

معدل دوران المخزون

ويقيس هذان المعدلان مدى كفاءة وفاعلية إدارة المخزون ، وكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الإحتفاظ بالمخزون كلما كان مؤشراً جيداً والعكس بالعكس وذلك مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون .

- معدل دوران الذمم الدائنة (Accounts Payable Turnover)

= تكلفة البضاعة المباعة

معدل رصيد الدائنين

أو

= المشتريات

معدل رصيد الدائنين

- متوسط فترة الإئتمان

= ٣٦٥

معدل دوران الذمم الدائنة

ويقيس هذان المعدلان مدى نجاح تحقيق الملاءمة بين سياستي البيع والشراء ، لذا كلما انخفض معدل دوران الذمم الدائنة زاد عن متوسط فترة الإئتمان كلما كان ذلك مؤشراً على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المنشأة من زاوية السيولة ، ذلك سيزيد من طول الفترة الزمنية التي يمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات وهذا ما يخفض من ضغوطات السيولة .

- معدل دوران صافي رأس المال العامل (Net Working Capital Turnover)

= صافي المبيعات
معدل رصيد صافي رأس المال العامل

وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على كفاءة إدارة صافي رأس المال العامل والعكس صحيح .

نذكر هنا مرة أخرى بأن معدلات الدوران آنفة الذكر تستخدم كمؤشرات مكملة لنسب السيولة باعتبارها مؤشرات مفيدة لنوعية أو جودة الموجودات المتداولة.

ويجدر بالمحلل المالي لدى دراسة معدلات دوران الموجودات المتداولة بشكل عام أن يراعي احتمالات ما قد تلجأ إليه المنشأة من تحسين صوري لها عن طريق القيام ببعض الإجراءات المؤقتة في نهاية العام بقصد تحسين هذه المعدلات في البيانات المالية المنشورة .

فيمكن لها مثلاً أن ترفع معدل دوران البضاعة عن طريق القيام بصفقات بيع كبيرة بشروط سهلة في نهاية العام ، تؤدي إلى تضخيم قيمة المبيعات ، ومن ثمَّ تخفيض رصيد المخزون ، فيكون لهذا الإجراء أثر مزدوج على الربحية فيحسنها وعلى السيولة فيرفعها ، كما يمكن تحسين معدل دوران الذمم المدينة بتاريخ إعداد الميزانية عن طريقة زيادة في تحصيل الذمم فوق المعدلات المعتادة ، ثم تعود المنشأة إلى سياسات الإئتمان السهلة بعد إعداد الميزانية مباشرة .

ملاحظـــة

في قياس أو اشتقاق معدلات الدوران آنفة الذكر يمكن الإستعاضة في المقام عن رقم الرصيد برقم متوسط الرصيد إذا ما أمكن ذلك .

ب – نسب أو معدلات دوران الموجودات طويلة الأجل:

وتقيس كفاءة الإدارة في استغلال موجوداتها الثابتة بفاعلية تحقق العائد الأقصى لها ، وكلما ارتفعت هذه المعدلات كان ذلك دليل جودة والعكس بالعكس .

ومن أهم هذه المعدلات :

- معدلات دوران الموجودات (Total Assets Turnover)

= صافــي المبيعات

معدل مجموع الموجودات

- معدل دوران الموجودات العاملة (Working Assets Turnover)

= صافـي المبيعــات

مجموع الموجودات – الموجودات غير العاملة

معدل دوران الموجودات الملموسة (Tangible Assets Turnover)

$$= \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الموجودات – الموجودات غير الملموسة}}$$

نسب هيكل رأس المال (Capital Structure Ratios)

تخدم هذه النسب والتي يطلق عليها مصطلح نسب الملاءة (Solvency Ratio) كأدوات لتقييم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل ، كما تقيس أيضاً مدى نجاح سياسات التمويل المتبعة في المنشأة وذلك في الموازنــة بين مصادر التمويـل الداخلي والخارجي ، ومن ثمَّ انعكاسات هذه السياسة على مخاطر الرفع المالــي (Financial Leverage Risk) ، **ومن أهم النسب المستخدمة في هذا المجال ما يلي :**

- نسبة الديون / الموجودات (Debt –Assets Ratio)

$$= \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

- نسبة الديون طويلة الأجل / الديون طويلة الأجل + حقوق الملكية

وكلما ارتفعت هذه النسب تزداد المخاطرة والعكس بالعكس .

ومع أنه من الصعب تحديد معايير للنسب السابقة إذ تختلف هذه النسب حسب حجم وطبيعة نشاط المنشأة ، إلا أن المتعارف عليه أن لا تزيد النسبة الأولى عن ٥٠% والنسب الثانية عن ١٠٠% ، وكلما ارتفعت النسبتان السابقتان تزداد مخاطر الرفع المالي والعكس بالعكس ، ويتم تقييم نجاح إدارة المنشأة عادةً بمدى نجاحها في تحقيق الموازنة بين مزايا المتاجرة بالملكية من جهة والمخاطر التي تترتب على تزايد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي من جهة أخرى .

نسبة تغطية الفوائد (Times Interest Earned)

= صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب (EBIT)

الفوائد المدفوعة

- نسب خدمة الديون (Debt – Service Ratio)

= صافي الربـح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب (EBIT)

الفوائد المدفوعة + القسط المستحق خلال العام من الديون

- فترة استرداد القرض

= النقدية وما يعادلها – الفوائد المدفوعة – توزيعات الأرباح

قيمة القرض

- نسبة التغطية الشاملة (Full Coverage Ratio)

= صافي الربح قبل الضريبة والفوائد (EBIT) + الإستهلاكات + الإيجارات

الفوائد المدفوعة + أقساط القروض مستحقة السداد + الدفعات الإيجارية

١ – ض

نسب السوق (Market Ratios)

تخدم هذه النسب محللي الأسهم في أداء مهامهم لدى تقييم أداء الشركات كما تخدم المستثمرين الحاليين والمحتملين الذين يتعاملون في أسواق المال في التعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم ، وتضم هذه المجموعة من النسب ما يلي :

عائد السهم العادي (EPS) Earnings Per Share

= صافي الربح بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة

عدد الأسهم العادية

نشير هنا إلى أن المعادلة أعلاه تستخدم في تحديد ما يسمى عائد السهم الأساسي (Primary EPS) وذلك عندما يكون هيكل رأس المال بسيطاً (Simple) أي عندما لا تتواجد فيه إصدارات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية كالأسهم الممتازة والسندات ، أما إذا كان هيكل رأس المال مركباً (Complex) أي تتواجد فيه إصدارات كالأسهم الممتازة والسندات القابلة للتحويل إلى اسهم عادية فحينئذٍ يتطلب الأمر احتساب ما يعرف بعائد السهم المخفض (Fully Diluted EPS) وذلك من خلال معادلة تأخذ في الحسبان احتمال تحويل تلك الإصدارات إلى أسهم عادية .

- توزيعات السهم العادي (DPS) Dividends Per Share

= التوزيعات المعلن عنها للمساهمين العاديين

عدد الأسهم العادية

- نسبة توزيع الأرباح (Dividends Payout Ratios)

= توزيعات السهم العادي = DPS

عائد السهم العادي EPS

- نسبة حجز الأرباح (Retention Ratio)

= ١ – DPS

- ربع السهم العادي (YPR) Yield Per Share

= توزيعات السهم العادي (DPS)

السعر السوقي للسهم

يقيس هذا المؤشر تكلفة الفرصة البديلة للإستثمار في السهم وبالتالي يساعد في اتخاذ القرار أما ببيع السهم أو الإحتفاظ به .

- معدل الرسملة Capitalization Rate (CR)

= عائد السهم العادي EPS

السعر السوقي للسهم

- مضاعف السعر السوقي للسهم Price Earnings Ratio (PER)

= السعر السوقي للسهم

عائد السهم العادي EPS

يقيس هذا المؤشر طول فترة استرداد الأموال المستثمرة في السهم ويخدم المضاربين في الأسهم في اختيار أسهم الشركات التي يضاربون عليها ، فكلما انخفض هذا المؤشر يكون مشجعاً لهم على شراء أسهم أملاً في تحقيق مكاسب رأسمالية تنتج عن تقلب اسعر السوقي للسهم ، أما إذا ارتفع هذا المؤشر عن المعيار السائد للصناعة فيعتبر دليلاً على تضخم السعر السوقي للسهم وبالتالي ارتفاع المخاطر في المضاربة عليه ، وبالإضافة إلى الإستفادة منه في تقييم القيمة السوقية للسهم يفيد كذلك في التنبؤ بالسعر المستقبلي للسهم .

- القيمة الدفترية للسهم العادي (Book Value Per Share)

= مجموع حقوق المساهمين العاديين

عدد الأسهم العادية

وكلما ارتفعت هذه النسبة كان دليلاً مشجعاً على الإستثمار في أسهم الشركة باعتبارها مؤشراً على أن الشركة قد حققت أرباحاً ، أما إذا انخفضت القيمة الدفترية للسهم عن قيمة الإسمية (Par Value) فهذا دليل على أن الشركة قد حققت خسائر استهلكت جزءاً من رأسمالها .

استخدامات النسب المالية:

كما سبق وأشرنا تخدم النسب المالية المحلل المالي في تقييم أداء المنشأة في مجالات الربحية والسيولة والملاءة وكذلك مدى كفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياساتها التمويلية والإستثمارية .

حالات عملية:

حالة الأولى:

شركة الأمل التجارية:

توفرت لديك المعلومات التالية عن القوائم المالية لشركة الأمل التجارية (القيمة بالألف دينار) :

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
أ – الميزانية العمومية				
الموجودات المتداولة	١٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠	١٩٠٠
الموجودات الثابتـة	١٥٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
مجموع الموجودات	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠	٣٩٠٠
المطلوبات المتداولة	٥٠٠	٨٥٠	١٠٠٠	١٢٧٥
القروض الطويلة الأجل	٧٥٠	٩٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
صافي حقوق الملكية	١٢٥٠	١٢٥٠	١٥٠٠	١٦٢٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٣٥٠٠	٣٩٠٠

ب- قائمة الدخل				
صافي المبيعات	٤٠٠٠	٤٥٠٠	٤٩٠٠	٥٨٥٠
صافي الربح	٣٠٠	٤٠٥	٤٩٠	٦٠٠

<u>الحالة الثانية:</u>

فيما يلي ملخص للميزانيات وقوائم الدخل لعام ٢٠٠٠ لثلاث شركات تعمل في نفس المجال وتنطبق عليها خصائص الصناعة الواحدة (المبالغ بالألف دينار) :

	شركة (١)	شركة (٢)	شركة (٣)
<u>أ – الميزانية العمومية</u>			
الموجودات المتداولة	١٥٠٠	٢٥٠٠	١٧٠٠
الموجودات الثابتة	١٩٠٠	٢٢٥٠	٢٠٠٠
مجموع الموجودات	٣٤٠٠	٤٧٥٠	٣٧٠٠
المطلوبات المتداولة	٧٠٠	١٤٠٠	٩٠٠
القروض الطويلة الأجل	١٠٠٠	١١٠٠	٨٠٠
صافي حقوق المالكين	١٧٠٠	٢٢٥٠	٢٠٠٠
مجموع المطلوبات وحقوق المالكين	٣٤٠٠	٤٧٥٠	٣٧٠٠

ب- قائمة الدخل صافي المبيعات	٦٨٠٠	٨٣٠٠	٥٦٠٠
صافي الربح	٨٠٠	١٠٠٠	٦٨٥

شركة عمان التجارية

بيان الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠١

٣١ كانون الأول ٢٠٠١	
دينار أردني	
٢٤,٧٦٠,١٣٩	صافي المبيعات
(٢٤,٠٣٦,٦٣٩)	تكلفة المبيعات – إيضاح (٣)
٧٢٣,٥٠٠	مجمل الربح
٩,١٧٨	يضاف : إيرادات أخرى
١,٤٠١	يضاف : إيرادات رأسمالية
(٦٨٩,٠١٢)	يطرح : المصاريف الإدارية والعمومية – إيضاح (٤)
٤٥,٠٦٧	صافي ربح (خسارة) السنة – بيان (أ)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذا البيان ويجب أن تقرأ معه

شركة عمان التجارية

إيضاحات حول البيانات الحسابية الختامية

١. بضاعة آخر المدة

يتم تسعير بضاعة آخر المدة بسعر التكلفة وحددت التكلفة على أساس الوارد أولاً يصرف أولاً.

٢. الموجودات الثابتة

أ . يتألف هذا البند مما يلي :

٢٠٠١	دينار أردني
١٢,١١٧	الأثـــاث
(٤,٩٠٢)	الإستهلاك المتراكـم
٧,٢١٥	القيمة الدفترية للأثاث
١٥,٨٦٢	الأجهـزة
(٥,٥٩٠)	الإستهلاك المتراكــم
١٠,٢٧٢	القيمة الدفترية للأجهزة
٦٥,١٩٧	السـيارات
(٥٦,٨٩٥)	الإستهلاك المتراكــم
٨,٣٠٢	القيمة الدفترية للسيارات
٢٥,٧٨٩	مجموع القيمة الدفترية للموجودات الثابتة

ب- تتبع الشركة في استهلاك موجوداتها الثابتة طريقة القسط الثابت وبالنسب المئوية التالية:

الأثـاث	٩%
السيارات	١٥%
الأجهزة	١٠% - ١٢%

٣. تكلفة المبيعات

يتألف هذا البند مما يلي :

٢٠٠١	دينار أردني
٢٧,٣١٩,٠٠٢	المشـتريـات
١,٩٢٤,٧١٨	يضاف بضاعة أول المدة
(٥,٢٠٧,٠٨١)	يطرح بضاعة آخر المدة
٢٤,٠٣٦,٦٣٩	المجمــوع

٤. المصاريف الإدارية والعمومية

يتألف هذا البند مما يلي :

٢٠٠١ (دينار أردني)	
٣٥٢,٤١٧	تحميل وتنزيل ونقل
٤٥,٢١٩	إيجــارات
١,٩١١	كهرباء ومياه
٢,٨٢٩	رسوم حكومية
١,٨٤٠	قرطاســية
٦,٤١٢	صيانة عامة
٩٥٢	محروقــات
١٩,١٢٤	مصاريف سيارات
٣٢,٣٧٥	مصاريــف سفر
٢,١٥٢	ضيافة
٣,٩٨١	تامين
٢,٩١٣	دعاية وإعلان
٤,٩١٣	هاتــــف
٩,١١٧	تنقــلات
٣١,٣٥٠	مصاريف متفرقة
٣٥,٤١٢	رواتــب
٣,٩٥٠	أتعاب مهنية
٩,٨١٤	استهلاك الموجودات الثابتة
١١٩,٤١١	فوائد بنكية
٢,٩٢٠	تبرعــات
٦٨٩,٠١٢	المجمــوع

التحليل المالي

أولاً – مفهوم التحليل المالي

ثانياً – المجالات التي يستعمل فيها التحليل المالي

١- التحليل الإئتماني

٢- التحليل الاستثماري

٣- تحليل الاندماج و الشراء

٤- تحليل تقييم الأداء

٥- التخطيط

ثالثاً – الجهات المهتمة بالتحليل المالي

١- المستثمرون

٢- إدارة المؤسسة

٣- سماسرة الأوراق المالية

٤- الدائنون

٥- المصالح الحكومية

٦- المؤسسات المختصة بالتحليل المالي

رابعاً – منهجية التحليل المالي

خامساً – معايير التحليل المالي

سادساً - أساليب التحليل المالي

١- التحليل المالي باستخدام قائمة مصادر واستخدامات الأموال

٢- الدراسة المقارنة للقوائم المالية

٣- التحليل المالي بالاعتماد على النسب المالية

٤ تحليل قائمة التدفقات النقدية

أولاً- مفهوم التحليل المالي :

يعرف التحليل المالي : بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات و تقييم أداء المؤسسات وكذلك في تشخيص أية مشكلة مالية موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل [١].

كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشاة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة [٢].

و تتحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية :

- ✓ التركيب المالي للمؤسسة المتمثل في أصول المؤسسة و المصادر التي حصلت منها على الأموال اللازمة لحيازة هذه الأصول .
- ✓ الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى عدة سنوات .
- ✓ المرونة التي تتمتع بها المؤسسة بها للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة، كالانحراف في المبيعات و الانحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة.

---

١ مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ،د.مفلح محمد عقل مكتبة المجتمع العربي ٢٠٠٦ ص٢٣٣

٢ د . منير شاكر محمد ، وآخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، مطبعة الطليعة ، عمان ٢٠٠٠، ص١٢

مما تقدم نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في المؤسسة لتعزيزها ، و مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها ، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة .

و التحليل المالي بسيط بمفهومه النظري لسهولة الإلمام به و فهم آلية عمله لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه ، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة والاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة وإدارتها وقدرات هذه الإدارة ، ومن هذا المنطلق ينظر إلى التحليل المالي على انه قائم على المعرفة و الخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة[1] . و يؤيد هذا المنطق الاختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة .

ثانياً – المجالات التي يستعمل فيها التحليل المالي :

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسة موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها ، **هذا و يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها :**

١ـ التحليل الإئتماني :

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين)،وتقييمها واتخاذ قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً على نتيجة هذا التقييم . وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل- بالإضافة إلى الأدوات الأخرى – الإطار الملائم و الفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب ’ وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعرف

١ مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ، المرجع السابق ، ص ٢٣٣

المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض و تمت القراءة المناسبة لنتائج المستخرجة من التحليل.

٢- التحليل الاستثماري :

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات والسندات المختلفة ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارتهم وكفاءة عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم و السندات وحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها و الكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات .

٣- تحليل الاندماج و الشراء :

ينتج عن الاندماج و الشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداهما [١].

وفي حالة رغبة شركة بشراء شركة أخرى ، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم ، فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها ، كما تقدر الأداء المستقبلي لها . وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم و الحكم على مدى مناسبته .

---

١ مقدمة في الإدارة و التحليل المالي ،د.مفلح محمد عقل مكتبة المجتمع العربي ٢٠٠٦ ص ٢٣٤

٤- تحليل تقييم الأداء :

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها للنمو وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال وفي مجالات أخرى ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة و المستثمرين و المقرضين ...الخ.

٥- التخطيط :

تعتبر عملية التخطيط أمراً ضرورياً لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع و خدمات ، و تتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها و هنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع .

ثالثاً - الجهات المهتمة بالتحليل المالي

الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقه و من الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالاً واسعاً :

✓ المستثمرون : يهتم المستثمرون في الدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم و مدى مناسبة عوائدها الحالية و المستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها ، **لذلك يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل على معلومات عن مايلي** :

أ- أداء المؤسسة على المدى القصير و الطويل وقدرتها على الاستمرار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات .

ب- الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن .

ت- سياسة توزيع الأرباح المتبعة و مدى ثباتها.

ث- الهيكل المالي للمؤسسة و نقاط الضعف فيه .

ج- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بالمؤسسات الأخرى المشابهة بالنشاط وكذلك أداء الصناعة التي تنتمي لها .

✓ **إدارة المؤسسة** : يستعمل التحليل المالي من قبل المستويات الإدارية المختلفة **في المؤسسة لتحقيق الغايات التالية :**

أ- تقييم ربحية المؤسسة و العوائد المحققة على الاستثمار .

ب- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة .

ت- مقارنة أداء المؤسسة مع المؤسسات المشابهة (بالحجم و النشاط) وأيضاً المقارنة مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة .

ث- تقييم كفاءة إدارة الموجودات .

ج- تشخيص المشكلات الحالية

ح- التخطيط للمستقبل

✓ سماسرة الأوراق المالية: تهدف هذه الفئة من التحليل المالي إلى التعرف على مايلي :

أ- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المؤسسة الأمر الذي يساعد في وضع تسعير مناسب لهذه الأسهم.

ب- أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرصة استثمارية جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء .

الدائنون : يقومون الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقعة أن تؤثرفي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات **، ويتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على العناصر التالية :**

أ السيولة في المؤسسة

ب هيكل المؤسسة المالي والمصادر الرئيسية للأموال و استخداماتها .

ت تعرف قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باعتبارها احد الموارد للوفاء بالديون

ث السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة الاحتياجات المالية.

✓ **المصالح الحكومية** : يعود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى و لأسباب ضريبية بالدرجة الثانية و غايات إحصائية .

✓ **المؤسسات المختصة بالتحليل** : تقوم هذه المؤسسات بالتحليل المالي إما بمبادرة منها أو بناءً على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر المؤسسة ، وتقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أجر معين .

أهداف التحليل المالي :

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الايجابية في المؤسسة و لمعالجة بعض الممارسات الخاطئة

أو معالجة نقص متوقع **في السيولة و بشكل عام يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية :**

١- معرفة حقيقة الوضع المالي للمؤسسة

٢- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها و قدرتها على الاقتراض

٣- تقييم السياسات المالية و التشغيلية المتبعة

٤- الحكم على مدى كفاءة الإدارة

٥- معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة ز

٦- تقييم جدوى الاستثمارات في المؤسسة

٧- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقييم

رابعاً - منهجية التحليل المالي :

بالرغم من أن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك تفصيلاتها لرأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يواجهها إلا انه لا يمنع ذلك من وضع بعض المبادىء العامة لتكون أساساً لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي ، **و من هذه الأسس العامة ما يلي .**

١- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل

٢- تحديد الفترة التي يشملها التحليل القوائم المالية

٣- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول لغايته

٤- اختيار أسلوب التحليل الأنسب و أداة التحليل قدرة على التعامل مع المشكلة موضوع البحث

٥- استعمال المعلومات و المقاييس التي جمعت لدى المحلل لاتخاذ الإجراء المطلوب

٦- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه ولا مانع من استخدام أكثر من معيار

٧- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلق و النسبية .

٨- تحليل أسباب الانحراف و تحليلها .

٩- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل .

خامساً - معايير التحليل المالي :

إن احتساب النسب المالية بمفردها وأي مقياس من مقاييس الأداء بمفردها سيترك المحلل المالي بمؤشرات ذات قيمة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج و مقارنتها به لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها . ويمكن القول أن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها .

فقيام المحلل المالي باحتساب نسبة السيولة التي هي عبارة عن حاصل قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة و خروجه في هذه الحالة بنسبة ١:٣ مثلاً فإن هذه النتيجة لا معنى لها على الإطلاق إذا لم يستطع المحلل المالي أن يقرر ما إذا كانت هذه النسبة مرتفعة أو منخفضة أو مرضية ، و من هنا برزت أهمية اختيار المعايير في التحليل المالي التي هي عبارة عن أرقام معينة تستخدم مقياساً للحكم على مدى سلامة نسبة أو رقم ما .

خصائص المعايير :

حتى يكون للمعيار معنى أو يكون مقبولاً لا بد له أن يتصف بالخصائص التالية:

١- أن يتصف المعيار بالواقعية لا بالمثالية فيتعذر تحقيقه

٢- أن يتصف المعيار بالاستقرار النسبي وإن كان هذا لا يمنع من إدخال تعديلات إذا دعت الحاجة إلى ذلك .

٣- أن يتصف المعيار بالبساطة و الوضوح و سهولة التركيب و أن لا يحتمل أكثر من معنى .

سادساً - أساليب التحليل المالي :

١- التحليل المالي باستخدام قائمة مصادر واستخدامات الأموال .

٢- الدراسة المقارنة للقوائم المالية.

٣- أسلوب التحليل المالي بالاعتماد على النسب المالية

ً١- التحليل المالي باستخدام قائمة مصادر واستخدامات الأموال :

إن قائمة مصادر واستخدامات الأموال تعتبر من أساليب التحليل شائعة الاستخدام وبالذات بالنسبة للبنوك . فعندما تقوم إحدى المؤسسات بطلب قرض من أحد المصارف فإن البنك عادة ما يطرح الأسئلة التالية كيف استخدمت المؤسسة الأموال التي كانت متوفرة لديها ؟ كيف ستستخدم المؤسسة الأموال الجديدة ؟ كيف ستسدد المؤسسة القروض ؟ . . .

وتوفر قائمة الأموال الإجابة عن هذه الأسئلة بالإضافة إلى أسئلة أخرى تطرحها الأطراف الأخرى ذات الاهتمام بالمؤسسة ، ولا شك أن هذه المعلومات ستلقي الضوء على المركز المالي للمؤسسة أو المشكلات التي تواجهها .

إن الخطوة الأولى في إعداد قائمة الأموال هي رصد التغيرات في بنود الميزانية العمومية التي حدثت في فترة زمنية معينة ، ويتم ذلك بتصنيف هذه التغيرات إلى مصادر و استخدامات طبقاً للقاعدة التالية [١]:

✓ **مصادر الأموال تتكون من :**

- النقص في الأصول
- الزيادة في الخصوم
- الزيادة في حقوق الملكية.

✓ **استخدامات الأموال تتكون من :**

- الزيادة في الأصول
- النقص في الخصوم
- النقص في حقوق الملكية

وفيما يلي مثال عملي لتوضيح التحليل المالي بواسطة قائمة مصادر واستخدامات الأموال :

الميزانية العمومية ومصادر واستخدامات الأموال

لشركة ما في عامي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦

البيان	العام ٢٠٠٥ بالملايين	العام ٢٠٠٦ بالملايين	مصادر	استخدامات
نقدية	١٠	٥	٥	
أوراق مالية	٢٥	١٥	١٠	
ذمم	١٥	٢٠		٥
مخزون	٢٥	٣٠		٥
الأصول الثابتة	١٥٠	١٨٠		٣٠

١ د. محمد صالح الحناوي ، نهال فريد مصطفى ، التحليل المالي لمشروعات الأعمال ٢٠٠٨ ص٥٣

مخصص إهتلاك	٤٠	٥٠	١٠	
مجموع الأصول	١٨٥	٢٠٠		
موردون	١٠	٦		٤
أوراق دفع	١٥	١٠		٥
خصوم متداولة أخرى	١٠	١٤	٤	
قروض طويلة الأجل	٦٠	٧٠	١٠	
أسهم ممتازة	١٠	١٠		
أسهم عادية	٥٠	٥٠		
أرباح محتجزة	٢٠	٤٠	١٠	
مجموع الخصوم وحقوق الملكية	١٨٥	٢٠٠	٤٩	٤٩

ويلاحظ من القائمة أن الشركة حصلت على أموالها بتخفيض أرصدتها النقدية وبيع أوراق مالية وزيادة الخصوم المتداولة الأخرى و الحصول على قروض طويلة الأجل واحتجاز جزء من أرباح المشروع يضاف إلى ذلك المبلغ المضاف من زيادة مخصص الإهتلاك ، والواقع أن مخصص الإهتلاك في حد ذاته لا ينتج عنه نقدية [1].

واستخدمت الأموال في تمويل الزيادة في الذمم وشراء بضاعة (مخزون) وزيادة الأصول وتخفيض أوراق الدفع .

والسؤال الذي يثار هنا ماذا تقول هذه القائمة للمدير المالي ؟ و الإجابة تكون بان تم توسيع المؤسسة و الحصول على أصول ثابتة جديدة وان قيمة

١ المرجع السابق ص ٥٤

المخزون وصافي الذمم قد ازدادت بسبب زيادة قيمة المبيعات كما أن المؤسسة قامت بسداد جزء من التزاماتها للموردين .

الاستخدامات	القيمة	النسبة
التوسع في الأصول الثابتة	٣٠	%٦١,٢
الاستثمار في المخزون	٥	%١٠,٢
الزيادة في الذمم	٥	%١٠,٢
سداد الموردين	٤	%٨,٢
النقص في أوراق الدفع	٥	%١٠,٢
مجموع استخدامات الأصول	٤٩	%١٠٠
المصادر		
الزيادة في القروض طويلة الأجل	١٠	%٢٠,٤
الزيادة في الأرباح المحتجزة	١٠	%٢٠,٤
الإهتلاك	١٠	%٢٠,٤
بيع أوراق مالية	١٠	%٢٠,٤
النقص في النقدية	٥	%١٠,٢
الزيادة في الخصوم المتداولة الأخرى	٤	%٨,٢
مجموع مصادر الأموال	٤٩	%١٠٠

وقد لجأت المؤسسة إلى عدة مصادر لتمويل احتياجاتها المالية ، فالأموال المتولدة من عملياتها (الأرباح المحتجزة و الإهتلاك) ساهمت في تمويل جزء

كبير من الاحتياجات كما استخدمت جزء من النقدية ومن أوراقها المالية أي أن المؤسسة اعتمدت على مصادرها الداخلية في تمويل ٧٠% من احتياجاتها، أما باقي الاحتياجات فقد تم تمويلها بواسطة مصادر خارجية تمثلت في الزيادة في القروض طويلة الأجل والخصوم المتداولة الأخرى .

ويتضح من هذا المثال أن إعداد هذه القائمة يعطي صورة سريعة عن صافي التغيرات المالية التي حدثت في المؤسسة خلال العام ، أي أن هذه القائمة لا تصور كل تدفقات الأموال في المؤسسة بل فقط صافي التغيرات فالقروض التي تأخذها المؤسسة خلال العام وتسدده في نفس العام لا يظهر في هذه القائمة.

٢ ـ الدراسة المقارنة للقوائم المالية :

تعتبر القوائم المالية من أكثر التقارير المحاسبية أهمية نظراً لاحتوائها على معلومات تبين المركز المالي و النقدي للمنشأة في فترة محددة [١]،كما أن هذه القوائم موضوعة بشكل موحد يسهل عملية المقارنة على المحلل المالي .

هذا و يمكن إجراء التحليل المالي من خلال القوائم المالية السابقة بشكل رأسي وبشكل أفقي .

يتضمن التحليل الرأسي العلاقة بين كل بند من بنود القوائم المالية السابقة إلى إجمالي القائمة و يهدف إلى إظهار الأهمية النسبية لكل بند ضمن مجموعته أو ضمن القائمة المالية[٢] .

بينما يتضمن التحليل الأفقي مقارنة بنود القائمة مع مثيلاتها في الفترات السابقة ، ويدعى بالتحليل المتحرك و هو أفضل من التحليل الرأسي [٣]، و من

---

١ د . كنجو كنجو ، الإدارة المالية ، جامعة حلب ٢٠٠٥، ص٥٢
٢ مركز التميز للمنظمات غير الحكومية www.ngoce.org
٣ د. علاء الدين جبل ، تحليل القوائم المالية ،جامعة حلب ٢٠٠٤،ص٢٩

أجل أن يكون هذا الأسلوب أكثر فائدة لا بد من اختيار سنة للأساس بشكل سليم لكي يتم التوصل إلى نتائج صحيحة بالاعتماد على الأرقام القياسية لسنوات المقارنة ،لأنه كثيراً ما تتعرض المؤسسة على مواقف استثنائية فهذه يجب أن لا تكون العامل الحاسم في اختيار سنة الأساس ، حيث أن زيادة أرباح إحدى السنوات بشكل استثنائي لا يمكن اعتباره أساساً للدراسة التحليلية ،أما القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي فهي الميزانية العمومية و قائمة الدخل.

وسوف نوضح طريقة التحليل المالي للميزانية العمومية من خلال المثال التالي: نفترض أن الميزانية العمومية لإحدى المؤسسات في ٣١\١٢\٢٠٠٥و٢٠٠٦ كانت **كمايلي :**

الأصول	٢٠٠٥	٢٠٠٦	الخصوم	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الأصول المتداولة			الخصوم المتداولة		
الصندوق	٣٥٠٠	٣٧٠٠	موردون	٤٠٠٠	٤٢٠٠
أ.ق.برسم التحصيل	١٠٠٠	١١٠٠	حسابات دائنة مختلفة	١٨٠٠	٢٠٠٠
المصرف الجاري	١٥٠٠	١٠٠٠	تسهيلات مصرفية	١٣٠٠	١٢٥٠
المخزون	٢٠٠٠	١٣٠٠	مصروفات مستحقة	٥٠٠	٤٠٠
المدينون	٣٠٠٠	٤٠٠٠			
م . مدفوعة مقدماً	٧٠٠	٦٠٠	أرباح مستحقة التوزيع	٨٠٠	٩٠٠
إيرادات مستحقة	٥٠٠	٤٠٠	تأمينات من الغير	١٠٠٠	١٥٠٠
أصول متداولة أخرى	٨٠٠	٨٥٠	مصروفات جارية مستحقة	٦٠٠	٧٠٠
مجموع الأصول المتداولة	١٣٠٠٠	١٢٩٥٠	مجموع الخصوم المتداولة	١٠٠٠٠	١٠٩٥٠
الأصول الثابتة			المخصصات		
أراضي	٢٠٠٠	٢٢٠٠	الضرائب	٣٠٠	٢٢٠
مباني	٣٠٠٠	٣٢٠٠	المطالبات القضائية	٥٠٠	٤٢٠
			مجموع المخصصات	٨٠٠	٦٤٠
ألآت و معدات	٣١٠٠	٢٨٠٠	قرض صندوق الدين العام	٥٠٠٠	٦٠٠٠
وسائل نقل	١٨٠٠	٢٦٠٠	حقوق الملكية ورأس المال		
أثاث	٧٠٠	٩٠٠	رأس المال المدفوع	٥٢٠٠	٤٢٠٠
أصول ثابتة أخرى	٩٠٠	٩٠٠	احتياطي قانوني	٦٥٠	٤٨٠
مجموع الأصول الثابتة	١١٥٠٠	١٢٦٠٠	احتياطي ارتفاع أسعار	٤٠٠	٥٠٠
مجمع الاستهلاك	٢٤٥٠	٢٧٨٠	الموجودات الثابتة		
			مجموع رأس المال	٦٢٥٠	٥١٨٠
القيمة الدفترية للأصول الثابتة	٩٠٥٠	٩٨١٠			
مجموع الأصول	٢٢٠٥٠	٢٢٧٧٠	مجموع الخصوم	٢٢٠٥٠	٢٢٧٧٠

الحل :بموجب هذا الأسلوب سوف نقوم بإيجاد التغيرات التي طرأت على كل بند من البنود الواردة خلال الفترة المذكورة و النسبة المئوية لهذا التغيير ، لأنها كثيراً ما تكون مقادير التغير غير معبرة إذا لم يتم إيجاد نسبها المئوية ، ويمكن تلخيص النتائج **على الشكل التالي :**

الأصول	مقدار التغير	النسبة المئوية	الخصوم	مقدار التغير	النسبة المئوية
الأصول المتداولة			الخصوم المتداولة		
الصندوق	٢٠٠	٥,٧	موردون	٢٠٠	٥
أ.ق.برسم التحصيل	١٠٠	١٠	حسابات دائنة مختلفة	٢٠٠	١١
المصرف الجاري	٥٠٠-	٣٣,٣-	تسهيلات مصرفية	٥٠-	٣,٨-
المخزون	٧٠٠-	٣٥-	مصروفات مستحقة	١٠٠-	٢٠-
المدينون	١٠٠٠	٣٣,٣			
م . مدفوعة مقدماً	١٠٠-	١٤,٣-	أرباح مستحقة التوزيع	١٠٠	١٢,٥
إيرادات مستحقة	١٠٠-	٢٠-	تأمينات من الغير	٥٠٠	٥٠
أصول متداولة أخرى	٥٠	٦,٢٥	مصروفات جارية مستحقة	١٠٠	١٦,٧
مجموع الأصول المتداولة	٥٠-	٠,٣٨-	مجموع الخصوم المتداولة	٩٥٠	٩٥
الأصول الثابتة			المخصصات		
أراضي	٢٠٠	١٠	الضرائب	٨٠-	٢٦,٦-
مباني	٢٠٠	٦.٧	المطالبات القضائية	٨٠-	١٦-
			مجموع المخصصات	١٦٠-	٢٠-
ألآت و معدات	٣٠٠-	٩,٧-	قرض صندوق الدين العام	١٠٠٠	٢٠
وسائل نقل	٨٠٠	٤٤,٤	حقوق الملكية ورأس المال		
أثاث	٢٠٠	٢٨,٦	رأس المال المدفوع	١٠٠٠-	١٩,٢-
أصول ثابتة أخرى			احتياطي قانوني	١٧٠-	٢٦,٢
مجموع الأصول الثابتة	١١٠٠	٩,٥٦	احتياطي ارتفاع أسعار	١٠٠	٢٥
مجمع الاستهلاك	٣٣٠	١٣,٥	الموجودات الثابتة		
			مجموع رأس المال	١٠٧٠	١٧,١٢-
القيمة الدفترية للأصول الثابتة	٧٧٠	٨,٥			
مجموع الأصول	٧٢٠	٣,٣	مجموع الخصوم	٧٢٠	٣,٣

من الجدول السابق يمكن ملاحظة ما هي التغيرات التي طرأت على بنود الميزانية حيث نجد أن النقدية قد زادت بمقدار (٢٠٠) وهكذا يمكن أن يدل على زيادة في المبيعات النقدية أو سياسة ناجحة في التحصيل أو عدم التساهل في منح الإتمان التجاري أو سحب نقدية من المصرف كما في هذه الحالة حيث نقص حساب المصرف بمقدار ٥٠٠ ، ومن الملاحظ أن المخزون قد نقص بمقدار ٧٠٠ و هذا يشير على أن المنشاة استطاعت التخلص من جزء من المخزون وهذا ما أثر بدوره على زيادة النقدية.

أما زيادة الأراضي و المباني بمقدار ٢٠٠ فهذا يشير إلى أن المنشأة تتمتع بمركز مالي جيد تستطيع شراء الأراضي و المباني ، و هذا يدل على أن المنشاة تتجه للتوسع.

وإذا نظرنا إلى بند الموردين نجد أن رصيدها قد ارتفع و هذا يشير على حصول المنشأة على الإتمان التجاري ، وعلى الإدارة في هذه الحالة أن تكون أكثر جدية و حماس من أجل الاستفادة القصوى من هذا الإتمان و الحصول على خصم تعجيل الدفع .

أما بالنسبة للزيادة في الذمم المدينة فتشير إلى قبول المنشأة التعامل بالبيع الأجل أو رغبة المنشأة في تحويل المخزون إلى مبيعات يتم سدادها جميعاً .

كما يمكن الحصول على جدول أخر يبين التحليل الراسي للميزانية العمومية السابقة، وذلك من خلال نسبة كل بند من البنود الواردة في الأصول إلى مجموع الأصول لنفس السنة ، و البنود الواردة في الخصوم إلى إجمالي الخصوم .

الأصول	٢٠٠٥	٢٠٠٦	الخصوم	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الأصول المتداولة			الخصوم المتداولة		
الصندوق	١٥,٩	١٦،٣	موردون	١٨	١٨,٤
أ.ق.برسم التحصيل	٤,٥	٤,٨	حسابات دائنة مختلفة	٨,٢	٨,٨
المصرف الجاري	٦,٨	٤,٤	تسهيلات مصرفية	٥,٩	٥,٥
المخزون	٩	٥,٧	مصروفات مستحقة	٢,٣	١,٨
المدينون	١٣,٦	١٧,٦	أرباح مستحقة التوزيع	٣,٦	٣,٩
م . مدفوعة مقدماً	٣,٢	٢,٦	تأمينات من الغير	٤,٥	٦,٦
إيرادات مستحقة	٢.٣	١,٨	مصروفات جارية مستحقة	٢,٧	٣
أصول متداولة أخرى	٣,٦	٣,٧			

مجموع الأصول المتداولة	٥٨,٩	٥٦,٩	مجموع الخصوم المتداولة	٤٥,٤	٤٨
الأصول الثابتة			المخصصات		
أراضي	٩	٩,٧	الضرائب	١,٣	٠,٩٦
مباني	١٣,٦	١٤	المطالبات القضائية	٢,٣	١,٨
ألآت و معدات	١٤	١٢,٣	مجموع المخصصات	٣,٦	٢,٦
وسائل نقل	٨,٢	١١,٤	قرض صندوق الدين العام	٢٢,٧	٢٦,٣
أثاث	٣,٢	٣,٩	حقوق الملكية ورأس المال		
أصول ثابتة أخرى	٤	٣,٩	رأس المال المدفوع	٢٣,٦	١٨,٤
مجموع الأصول الثابتة	٥٢,٢	٥٥,٣	احتياطي قانوني	٢,٩	٢
مجمع الاستهلاك	١١,١١	١٢,٢	احتياطي ارتفاع أسعار	١,٨	٢,٢
			الموجودات الثابتة		
القيمة الدفترية للأصول الثابتة	٤١	٣٨,٧	مجموع رأس المال	٢٨,٣	٢٢,٧
مجموع الأصول	١٠٠	١٠٠	مجموع الخصوم	١٠٠	١٠٠

من الملاحظ في الجدول السابق أن هذا النوع من التحليل يظهر الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الموجودات أو الخصوم إلى مجموع الأصول أو مجموع الخصوم.

ففي حين كانت النقدية تمثل النسبة الأكبر بين الأصول المتداولة والتي تبلغ ١٥,٩% في عام ٢٠٠٥ كانت الإيرادات المستحقة تمثل ٢,٣% و هي اقل نسبة ، وفي عام ٢٠٠٦ كانت نسبة المدينين ١٧,٦ وهي أكبر نسبة و بقيت الإيرادات المستحقة ١,٨% أقل نسبة . بينما تمثل الآلات و المعدات في عام ٢٠٠٥ النسبة الأكبر بين الأصول الثابتة حيث بلغت ١٤% والأثاث أقل قيمة ٣,٢% أصبحت في عام ٢٠٠٦ المباني هي الأعلى قيمة فن بين الأصول الثابتة ١٤% وبقي الأثاث هو الأدنى قيمة .

و إذا انتقلنا إلى جانب الخصوم فإننا نج أن نسبة الموردين هي ١٨% في العام ٢٠٠٥و ١٨,٤ في عام ٢٠٠٦ وهي أكبر نسبة في العامين على حين كانت المصروفات المستحقة أقل أهمية ضمن الخصوم في العامين .

أما بالنسبة للمخصصات فكانت نسبتها متدنية أي أنها قليلة الأهمية في حين شكل رأس المال المدفوع نسبة مرتفعة من إجمالي الخصوم .

٣ً- التحليل المالي بالاعتماد على النسب المالية :

هناك العديد من النسب المالية التي يمكن استخدامها في التحليل المالي و لسهولة **الدراسة سوف نقسم النسب المالية إلى فئات و هذه الفئات هي :**

١- نسب الرفع المالي

٢- نسب السيولة

٣- نسب الكفاءة

٤- نسب الربحية

٥- نسب القيمة السوقية

و لتوضيح كيفية حساب تلك النسب سوف نعتمد على قائمة الدخل والميزانية العمومية لإحدى الشركات كما تظهر في ٢٠٠٦/١٢/٣١ .

البيان	تفاصيل	المبلغ الإجمالي (الأرقام بالملايين)
صافي المبيعات		٣٠٠٠
إجمالي التكلفة	٢٦١٦,٢	
الإهتلاك إجمالي مصروفات التشغيل	١٠٠	
		٢٧١٦,٢
الأرباح قبل الفائدة و الضريبة		٢٨٣,٨
- الفائدة		-٨٨
الربح قبل الضريبة		١٩٥,٨
- الضرائب٤٠٪		-٧٨,٣
صافي الربح		١١٧,٧

توزيعات للأسهم الممتازة		٤
صافي الربح القابل للتوزيع		١١٣,٥
التوزيعات للأسهم العادية	٥٧,٥	
الأرباح المحتجزة	٥٦	
إيراد السهم الواحد	٢,٢٧	
التوزيعات للسهم الواحد	١,١٥	

الأصول الميزانية العمومية في ٢٠٠٦/١٢/٣١ الخصوم وحقوق الملكية

دائنون	٦٠	نقدية	١٠
أوراق دفع	١١٠	ذمم	٢٧٥
مستحقات	١٤٠	مخزون	٦١٥
إجمالي الخصوم المتداولة	٣١٠	إجمالي الأصول المتداولة	١٠٠٠
سندات طويلة الأجل	٧٥٤	الأصول الثابتة	١٠٠٠
إجمالي القروض	١٠٦٤		
أسهم ممتازة (٤٠٠٠٠٠سهم)	٤٠		
أسهم عادية (٥٠٠٠٠٠٠سهم)	١٣٠		
أرباح محتجزة	٧٦٦		
المجموع	٢٠٠٠	المجموع	٢٠٠٠

أ – نسب الرفع المالي:

تقيس مجموعة نسب الرفع المالي مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها ، ويهتم الملاك و المقرضون بهذه المجموعة من النسب لأن زيادة الاعتماد على أموال الاقتراض قد تؤدي على تحقيق المشروع لحجم كبير من الإيرادات إلا أنها في نفس الوقت تؤدي على ازدياد درجة الخطر التي قد تتعرض لها المؤسسة لأن الفشل في الوفاء بالفوائد المستحقة أو أقساط القروض في الموعد المحدد قد تعرض المؤسسة للإفلاس .

أما إدارة المشروع فتهتم بنسب الاقتراض لأنها تحدد قدرة المؤسسة على الحصول على أموال إضافية[1] .

وتتضمن هذه المجموعة نسبتين هما :

١- نسبة الاقتراض يقاس الرفع المالي عادة بنسبة الاقتراض إلى إجمالي الأصول وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية

نسبة الاقتراض = إجمالي القروض / إجمالي الأصول =(٣١٠+٧٥٤)/٢٠٠٠ = ٥٣,٢%

ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها نجد أن انخفاض النسبة السابقة يشير إلى انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون و الملاك ، أما ارتفاعها فيشير إلى صعوبة الحصول على قروض إضافية .

٢- **معدل تغطية الفائدة** : تقيس هذه النسبة عدد المرات التي يمكن بها تغطية الفوائد المستحقة على القروض من الإيرادات المتحققة قبل الفائدة و الضريبة ، وتعطى النسبة بالعلاقة التالية :

معدل تغطية الفائدة = الربح قبل الضريبة / الفوائد =(٢٨٣,٨/٨٨) = ٣,٢ مرة

و تقيس هذه النسبة مدى توفر نقدية كافية لدفع الفوائد حيث أن الفوائد تمثل أعباء ثابتة يلتزم المشروع بدفعها بصرف النظر عن الإيرادات التي يستطيع أن يحققها لذلك فإن هذا المعدل يعتبر من المؤشرات الهامة سواء للمقرضين أو الملاك أو غدارة المنشأة لأنه يحدد المدى الذي يمكن أن ينخفض إليه الدخل المتاح لسداد الفوائد قبل أن تواجه خطورة التوقف عن السداد .

١ د. محمد صالح الحناوي ، نهال فريد مصطفى ، التحليل المالي لمشروعات الأعمال ٢٠٠٨ ص٦٣

ب- نسب السيولة:

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة و يهتم مقرضوا الأموال قصيرة الأجل بهذه النسب بصفة خاصة و ذلك إلى جانب اهتمام كل من الإدارة و الملاك ، و هذه **المجموعة تتضمن النسب التالية :**

١- نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول :الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية في المدى القصير أما الالتزامات الجارية فهي تلك الالتزامات التي يجب سدادها في فترة زمنية قصيرة نسبياً . ويعرف الفرق بينهما بصافي راس المال العامل و الذي يقيس حجم النقدية المتاحة (أو شبه النقدية) و الذي يمكن للمنشأة أن تلجأ إليه ، و تعطى النسبة بالعلاقة التالية:

صافي رأس المال العامل

نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول = ــــــــــــــــ

إجمالي الأصول

=(١٠٠٠-٣١٠)/٢٠٠٠=٣٥%

٢- نسبة التداول : هي النسبة التي تشير إلى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها المتداولة .

الأصول المتداولة

نسبة التداول =ــــــــــــــــ =(١٠٠٠/٣١٠)=٣,٢ مرة

الخصوم المتداولة

وتشير هذه النسبة إلى أن الأصول المتداولة للشركة محل الدراسة تزيد عن خصومه المتداولة بـ ٣,٢ مرة .

٣-**نسبة السيولة السريعة**:تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة في المؤسسة و يرجع ذلك إلى أنه عادة ما تواجه المنشاة بعض الصعوبات عند قيامها بتصريف المخزن بل وربما تكون المشاكل النقدية في المؤسسة ناتجة عن فشل الشركة في بيع المخزون بقيمة مناسبة وتعطى هذه النسبة بالعلاقة :

(الأصول المتداولة – المخزون)

نسبة السيولة السريعة = ــــــــــــ=(١٠٠٠-٦١٥)/٣١٠=١,٢ مرة

الخصوم المتداولة

٤- نسبة النقدية:وهي النسبة التي تهتم بأكثر أصول المؤسسة سيولة و عي النقدية و ذلك في علاقتها بالتزامات المنشاة قصيرة الأجل ، وتعطى بالعلاقة :

النقدية

نسبة النقدية = ـــــــــــــــــــــــــــــ = (١٠/٣١٠)=٠,٠٠٣٢

إجمالي الخصوم المتداولة

ج- نسب الكفاءة :

يهتم المحلل المالي بهذه المجموعة من النسب للحكم على مدى كفاءة المنشأة في استخدام أصولها ، وتضم هذه المجموعة النسب التالية :

١- **نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول:** تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام الأصول في تحقيق المبيعات حيث أن ارتفاع هذه النسبة يعني أن المنشأة تعمل قريباً من مستوى الطاقة الكاملة مما يعني أنه لن يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر .**وتعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية :**

صافي المبيعات

نسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول= ـــــــــــــــــ =(٣٠٠٠/٢٠٠٠)=١,٥

إجمالي الأصول

٢- نسبة المبيعات إلى صافي رأس المال العامل : ترجع أهمية هذه النسبة إلى سهولة قياس صافي رأس المال العامل بدقة هذا بالإضافة إلى إمكانية تعديل حجم صافي رأس المال العامل بسرعة ليتلاءم مع التغيرات في المبيعات ، **وتعطى النسبة بالعلاقة التالية:** المبيعات

نسبة المبيعات إلى صافي رأس المال العامل= ـــــــــــــ = (٣٠٠٠)/(١٠٠٠-٣١٠)=٤,٣ صافي رأس المال العامل

٣- معدل دوران المخزون : في حين يعتقد البعض أن ارتفاع معدل الدوران يعتبر دليلاً قوياً على كفاءة الأداء إلا أن ارتفاع هذه النسبة قد يرجع إلى صغر حجم المخزون السلعي مما يعرض المشروع بعض الصعوبات المرتبطة بعدم القدرة على تحقيق المبيعات المناسبة[١] ، و تعطى النسبة بالعلاقة التالية :

صافي المبيعات

معدل دوران المخزون= ـــــــــــــــــــــ =(٣٠٠٠/٦١٥)=٤,٩ مرة

المخزون

٤- **متوسط فترة التحصيل** : وهي النسبة التي تقيس مدى سرعة العملاء في سداد مستحقاتهم للمشروع و قد يكون انخفاض النسبة دليلاً على كفاءة إدارة التحصيل و نشاطها و لكنه أيضا يدل على إتباع سياسية إتمانية متشددة .

د – نسب الربحية :

تضم هذه المجموعة النسب التالية :

١- **هامش صافي الربح** : تساعد هذه النسبة على معرفة النسبة من المبيعات التي تتحول إلى أرباح صافية ، وتعطى بالعلاقة التالية:

الأرباح القابلة للتوزيع

هامش صافي الربح = ـــــــــــــــــــــ = (٨١٣,٥/٣٠٠٠)=٣,٨%

المبيعات

٢- معدل العائد على إجمالي الأصول :

تشير هذه النسبة إلى نسبة الدخل المتحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في المنشأة، و تعطى النسبة بالعلاقة التالية :

---

١ محمد صالح الحناوي ، نهال فريد مصطفى ، التحليل المالي لمشروعات الأعمال ٢٠٠٨ ص٧٠

الأرباح القابلة للتوزيع

معدل العائد على إجمالي الأصول= ـــــــــــــــ=(٨١٣,٥/٢٠٠٠)=٥,٧%

إجمالي الأصول

٣- معدل العائد على حقوق الملكية :

لأرباح القابلة للتوزيع

العائد على حقوق الملكية = ـــــــــــــــــــ= (٨١٣,٥/٨٩٦)=١٢,٧%

أموال الملكية

وفيما يلي نعرض جدولاً يقارن بين النسب المالية في المؤسسة المفترضة ومتوسط نسب الصناعة :

النسب المالية	الشركة المفترضة عام ٢٠٠٦	متوسط الصناعة	التقييم
نسب الرفع المالي			
نسبة الاقتراض	٥٣,٢%	٤٠%	مرتفعة(خطر مرتفع)
معدل تغطية الفائدة	٣,٢ مرة	٦ مرة	منخفضة(خطر مرتفع)
نسب السيولة			
صافي رأس المال العام	١,٥%	٥٠%	ضعيفة
نسبة التداول	٣,٢مرة	٤,٢مرة	ضعيفة
نسبة السيولة السريعة	١,٢مرة	٢,١مرة	ضعيفة
نسبة النقدية	٠,٠٣٢	٠,٠٥	ضعيفة
نسب الكفاءة			
المبيعات إلى الأصول	١,٥مرة	٢مرة	مرضي
معدل دوران المخزون	٤,٩مرة	٩مرة	ضعيف
متوسط فترة التحصيل	٤٥يوم	٣٦يوم	ضعيف
نسب الربحية			
هامش الربح	٣,٨%	٥%	منخفض
العائد على الأصول	٥,٧%	٩%	ضعيف
العائد على حقوق الملكية	١٢,٧%	١٥%	ضعيف

هذا وبالإضافة إلى الأساليب السابقة في التحليل المالي يوجد العديد من الأساليب الأخرى للقيام بعملية التحليل المالي منها على سبيل المثال تحليل الربحية باستخدام نموذج ديبون ونماذج التنبؤ بالفشل المالي مثل نموذج بيفر ونموذج ألتمان و ماكوج و نموذج إدميستر ونموذج كيدا ......، و التي تعتمد على مجموعة من النسب المالية تربط بينها علاقة خطية معينة

الفصل الرابع
إطار إعداد وعرض القوائم المالية

تـمـهـيـد

تعد القوائم المالية عادة فى ضوء نموذج محاسبى مبنى على التكلفة التاريخية القابلة للاسترداد وعلى مفهوم الحفاظ على رأس المال و يمكن أن يكون هناك نماذج أخرى ومفاهيم أكثر ملاءمة لتحقيق هدف توفير المعلومات المفيدة لصانع القرارات الاقتصادية ، إلا أنه لا يوجد فى الوقت الحاضر إتفاق عام على التغيير. و لقد أعد هذا الإطار ليكون ملائماً لمدى من النماذج المحاسبية و مفاهيم رأس المال والحفاظ عليه.

المقدمة

الغرض من الأطار:

١- يضع هذا الإطار المفاهيم التى تبنى عليها عملية إعداد و عرض القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين ، والغرض منه هو :

(أ) مساعدة لجنة وضع المعايير فى تطوير معايير محاسبية مصرية مستقبلية و فى إعادة النظر فى معايير المحاسبة المصرية الموجودة .

(ب) مساعدة لجنة وضع المعايير فى تحقيق التوافق بين الأنظمة والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية من خلال وضع أساس لتقليل عدد طرق المعالجة البديلة المسموح بها فى معايير المحاسبة المصرية

(ج) مساعدة معدى القوائم المالية فى تطبيق معايير المحاسبة المصرية و فى التعامل مع رؤوس موضوعات ستكون موضوعاً لإصدار معيار محاسبى مصرى .

(د) مساعدة مراجعى الحسابات فى تشكيل رأى حول ما إذا كانت القوائم المالية متطابقة مع معايير المحاسبة المصرية.

(هـ) مساعدة مستخدمى القوائم المالية على تفسير المعلومات المحتواه فى القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

٢- لا يمثل هذا الإطار معيار محاسبى مصرى ، و عليه فإنه لا يحدد معايير لكيفية قياس أو الإفصاح عن أى أمر ، وليس فى هذا الإطار ما يجعله يرجح على أى معيار محاسبى مصرى محدد.

٣- تقر لجنة المعايير بأنه فى حالات محدودة قد يكون هناك تعارض بين هذا الإطار وبين معيار محاسبى مصرى ما ، و فى مثل هذه الحالات عندما يكون هناك تعارض، فإن متطلبات المعيار المحاسبى المصرى ترجح على هذا الإطار. وعلى كل حال ، طالما أن لجنة المعايير سوف تستنير بهذا الإطار عند وضع معايير مستقبلية وعند مراجعتها للمعايير الموجودة ، فإن عدد حالات التعارض بين الإطار ومعايير المحاسبة المصرية ستقل مع مرور الزمن .

٤- يتم مراجعة هذا الإطار من وقت لآخر على ضوء خبرة اللجنة فى العمل :

نطاق الإطار

يتناول هذا الإطار ما يلى :

(أ) أهداف القوائم المالية.

(ب) الخصائص النوعية التى تحدد مدى الفائدة من المعلومات فى القوائم المالية.

(ج) التعريف و القياس و الاعتراف بالعناصر التى تعد منها القوائم المالية .

(د) مفاهيم رأس المال وكيفية الحفاظ عليه .

يهتم هذا الإطار بالقوائم المالية ذات الاستخدام العام (يشار إليها فيما بعد بـ « القوائم المالية») شاملة القوائم المالية المجمعة . إن مثل هذه القوائم تعد وتقدم على الأقل سنوياً . وهى موجهة لخدمة الحاجات العامة من المعلومات لمدى واسع من المستخدمين . ومع أن بعض هؤلاء المستخدمين قد يطلبوا - وقد تكون لديهم القدرة على الحصول على - معلومات إضافية تزيد عن تلك المقدمة فى القوائم المالية ، إلا أنه يتعين على العديد منهم الاعتماد على القوائم المالية كمصدر رئيسى للمعلومات المالية ، وعليه يجب إعداد القوائم المالية فى ضوء احتياجات هؤلاء المستخدمين . إن التقارير المالية المعدة للأغراض الخاصة - مثل نشرات الاكتتاب و البيانات المعدة للأغراض الضريبية - هى خارج نطاق هذا الإطار. ومع هذا ، فإنه يمكن استخدام هذا الإطار لإعداد هذه التقارير الخاصة إذا كانت متطلباتها تسمح بذلك .

تمثل القوائم المالية جزءاً من عملية إعداد وإصدار التقارير المالية. وتشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية عادة الميزانية ، وقائمة الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية ، و الإيضاحات و القوائم الأخرى والمواد التفسيرية التى تمثل جزءاً مكملاً للقوائم المالية . كما يمكن أن تشتمل على جداول إضافية ، ومعلومات مبنية على ، أو مشتقة من تلك القوائم ، ومن المتوقع أن تقرأ معها. هذه الجداول و المعلومات الإضافية يمكن أن تتناول ، على سبيل المثال ، المعلومات المالية للقطاعات الصناعية أو الجغرافية أو إيضاحات حول أثار تغيرات الأسعار . إلا أن القوائم المالية لا تحتوى على بنود مثل تقارير المديرين و تصريحات رئيس مجلس الإدارة و التحليل و النقاش الذى تطرحه الإدارة ، و أية بنود أخرى مماثلة يمكن أن يحويها التقرير المالى أو السنوى.

يطبق هذا الإطار على القوائم المالية لكافة المنشآت التجارية و الصناعية ومنشآت الأعمال المصدرة للتقارير سواء أكانت فى القطاع العام أم الخاص . وتمثل المنشأة المصدرة للتقارير أية منشأة لها مستخدمين يعتمدون على قوائمها المالية كمصدر رئيسى للمعلومات المالية حولها.

المستخدمون وحاجاتهم من المعلومات:

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين و الموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور. و يستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات ، **والتى تشمل مايلي :**

(أ) **المستثمرون** : يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها. أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التى تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.

(ب) **الموظفون** : يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الأعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التى تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.

(ج) **المقرضون** : يهتم المقرضون بالمعلومات التى تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

(د) **الموردون والدائنون التجاريون الآخرون**: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التى تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى اقصر من اهتمام المقرضين الا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

(هـ) **العملاء** : يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماد عليها .

(و) **الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها**: تهتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي أنشطة المنشآت . كما يتطلبون معلومات من اجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابهة.

(ز) **الجمهور** : تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة ، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين . ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المنشأة وتنوع أنشطتها .

بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطى كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات فإن هناك حاجات عامة لهم جميعاً. وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المخاطر للمنشأة، فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التى يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

يقع على عاتق الإدارة المسئولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمنشأة، و تهتم الإدارة كذلك بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية حتى وهى قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات و مسئوليات الرقابة ، وتستطيع الإدارة تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي احتياجاتها . إن إصدار التقارير حول هذه المعلومات هي خارج نطاق هذا الإطار وعلى اى حال فان القوائم المالية المنشورة تبنى على المعلومات التى تستخدمها الإدارة حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة .

أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.

تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ، ولكن القوائم المالية لا توفر دائماً كافة المعلومات التى يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

تظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة عن الموارد التى أودعت لديها. وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون بتقييم مسئولية الإدارة أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من اجل صنع قرارات اقتصادية قد تضم ، على سبيل المثال، قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المنشأة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها .

المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي

إن القرارات الاقتصادية التى يتخذها مستخدمو القوائم المالية تتطلب تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها وتوقيت ودرجة التأكد من هذه التوليدات. أن هذه القدرة تحدد في النهاية - على سبيل المثال - طاقة المنشأة على الدفع للموظفين والموردين، وعلى مواجهة مدفوعات الفوائد، وسداد القروض والتوزيعات لأصحاب رأس المال . ويكون المستخدمون أكثر قدرة على تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها إذا ما تم تزويدها بمعلومات منصبة على المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.

يتأثر المركز المالي للمنشأة بالموارد الاقتصادية التى تسيطر عليها هذه المنشأة ، وبهيكلها المالي، والسيولة و قدرتها على السداد و استجابتها للتغيرات في البيئة التى تعمل فيها . و تعتبر المعلومات حول الموارد الاقتصادية التى تسيطر عليها المنشأة وعن قدرتها في الماضي على استغلال هذه الموارد مفيدة في التنبؤ بقدرة المنشأة على توليد نقدية وما في حكمها في المستقبل و المعلومات حول الهيكل المالى مفيدة فى التنبؤ بحاجات الاقتراض المستقبلية وعن الكيفية التى سيجرى بها توزيع الأرباح والتدفقات النقدية المستقبلية لهؤلاء الذين لهم مصلحة في المنشأة. وهى كذلك مفيدة في التنبؤ بقدرة المنشأة على النجاح في تامين التمويل الإضافي. والمعلومات حول السيولة والقدرة على السداد مفيـدة

في التنبؤ بقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها المالية عندما تستحق. وتشير السيولة إلى توفر النقدية في المستقبل القريب بعد الأخذ بالاعتبار الالتزامات المالية خلال هذه الفترة. أما القدرة على السداد فتشير إلى توفر النقدية في المدى الطويل لمواجهة الالتزامات المالية عندما تحل.

المعلومات حول أداء المنشأة وبشكل خاص الربحية، مطلوبة من اجل تقييم التغيرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التى من الممكن أن تسيطر عليها المنشأة في المستقبل، كما أن المعلومات حول التغيرات في هذا الأداء مهمة لهذه الغاية.

أن المعلومات حول الأداء مهمة في التنبؤ في تقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من مواردها الموجودة ، كما انها مفيدة كذلك في الحكم على فعالية المنشأة في توظيف الموارد الأخرى .

أما المعلومات المتعلقة بالتغيرات في المركز المالي للمنشأة فهى مهمة في تقييم نشاطاتها الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية أثناء الفترة محل القوائم. وهى مفيدة في تزويد المستخدمين بأساس لتقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها وحاجات المنشأة لاستخدام هذه التدفقات النقدية. وعند إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي فان عبارة الأموال يمكن أن تعرف بأكثر من طريقة، مثل كافة الموارد المالية، ورأس المال العامل، والأموال السائلة أو النقدية و لا يتطرق هذا الإطار إلى تحديد تعريف معين لهذه الأموال.

توفر الميزانية فى المقام الأول المعلومات حول المركز المالي. كما توفر قائمة الدخل بشكل رئيسي المعلومات حول الأداء، ويتم توفير المعلومات حول التغيرات في المركز المالي في القوائم المالية بموجب قوائم مالية أخرى.

أن العناصر المكونة للقوائم المالية مترابطة لأنها تعكس جوانب مختلفة لنفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى. فمع أن كل قائمة تحتوى معلومات مختلفة عن الأخرى، الا انه لا يمكن لاى منها أن تخدم غرضاً واحداً أو أن توفر كافة المعلومات الضرورية لحاجات محددة للمستخدمين. فعلى سبيل المثال، قائمة الدخل تعطى صورة غير كاملة عن الأداء ما لم تستخدم بالاشتراك مع الميزانية وقائمة التغيرات في المركز المالي.

الإيضاحات والجداول الإضافية:

تحتوى القوائم المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات أخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تحتوى على معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود في الميزانية وقائمة الدخل. ويمكن كذلك أن تحتوى على إيضاحات حول المخاطر وعدم التأكد التى تؤثرعلى المنشأة ، وأية موارد والتزامات غير معترف بها في الميزانية (مثل احتياطيات المعادن) ويمكن أن توفر على شكل معلومات إضافية كذلك معلومات عن القطاعات الجغرافية والصناعية و تأثير تغير الأسعار على المنشأة.

الإفتراضات الأساسية

أساس الاستحقاق

من اجل أن تحقق القوائم المالية أهدافها، فيجب أن تعد على أساس الاستحقاق المحاسبي وتحت هذا الأساس فإنه يتم إثبات العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث (وليس عندما تقبض أو تدفع النقدية أو ما فى حكمها) و يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية وتضمينها القوائم المالية عن الفترة التى تمت فيها. إن القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق تزود المستخدمين بالمعلومات ليس فقط عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتعلمهم كذلك عن الالتزامات بدفع النقدية في المستقبل وعن الموارد التى تمثل نقدية سيجرى استلامها في المستقبل. وعليه، فإنها توفر ذلك النوع من المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى التى تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية.

الاستمرارية

يجرى إعداد القوائم المالية عادة بافتراض أن المنشأة مستمرة وستبقي عاملة في المستقبل المنظور، وعليه يفترض انه ليس لدى المنشأة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص كبير فى حجم عملياتها ، ولكن أن وجدت مثل هذه النية أو الحاجة ، فان القوائم المالية قد يستوجب إعدادها على أساس مختلف، وفى مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم.

الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين. **والخصائص النوعية الأساسية الأربعة هي :**

- القابلية للفهم
- الملاءمة
- المصداقية
- القابلية للمقارنة.

القابلية للفهم

أن أحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض ، فانه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. وعلى كل حال، فانه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة انه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

الملاءمة

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار. وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية .

أن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات متداخلين فعلى سبيل المثال، المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وهيكلها يعتبر ذا قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة المنشأة على استغلال الفرص وعلى التصدي للأوضاع المعاكسة، وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول طريقة هيكلة المنشأة ونتائج العمليات المخططة مثلاً.

غالباً ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء في السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية، ومقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها عندما تستحق. وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية، فانه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة، و تتعزز القدرة على عمل تنبؤات من القوائم المالية من خلال الأسلوب الذي تعرض به المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية، فعلي سبيل المثال، ستزداد القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح فيها بشكل منفصل عن البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة من الإيرادات أو المصروفات .

الأهمية النسبية

تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية. ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات بمفردها تعتبر كافية لتحديد ملاءمتها. فعلى سبيل المثال، الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه المنشأة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة

للمنشأة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي أحرزها القطاع في فترة وضع التقرير. وفى حالات أخرى يكون لطبيعة المعلومات و أثرها أهمية مثل مبالغ المخزون بأنواعه المختلفة.

تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية. وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف. وعليه فإن مفهوم الأهمية النسبية يزودنا بنقطة قطع أو مؤشر بدلاً من اعتباره تعبيراً أساسياً عن جودة المعلومات يجب أن تتصف بها لكى تكون مفيدة .

المصداقية

لتكون المعلومات مفيدة، يجب أن تكون موثوق فيها ويعتمد عليها . وتتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه.

ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللاً . فعلى سبيل المثال، إذا كانت مشروعية ومبلغ التعويضات المطالب بها موضع نزاع قانوني ، فان اعتراف المنشأة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية يعد غير مناسب، فى حين أنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة.

التعبير الصادق

لكـى تتصـف المعلومـات بالمصـداقية يجـب أن تعبـر بصـدق عـن العمليـات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنـها تصـورها أو مـن المتوقـع أن تعبـر عنـهـا بصـوره معقولـة وهكـذا فعلـى سـبيل المثـال يجـب أن تمثـل الميزانيـة بصـدق العمليـات الماليـة والأحـداث الأخـرى التـي تنشـأ عنهـا طبقـا لمعـايير الاعتـراف بالأصول و الإلتزامات و حقوق الملكية فى المنشأة فى تاريخ هذه الميزانية .

تتعرض غالبية المعلومات الماليـة إلـى بعض المخـاطر فـى كونـها لا ترقـي إلى التعبير الصادق الذي يفهم أنها تصوره. وهذا ليس بسبب التحيز فيهـا، ولكـن إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخـرى التـي يجـب قياسـها، أو فـي تصـميم واسـتخدام وسـائل قيـاس وعـرض المعلومات التي تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث . و في حالات محددة، تعتبر عملية قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة أن المنشأة « عمومـاً» لا تعتـرف بهـا فـي القـوائم الماليـة. فعلـى سـبيل المثـال- رغـم أن غالبيـة المنشآت تكون شهرة عبر الزمن- إلا انه غالباً يكـون مـن الصـعب التعـرف علـى هذه الشهرة وقياسها بدرجة ثقة معقولة . إلا انه في حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف ببعض العناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بعمليـة الاعتراف بها وقياسها.

الجوهر قبل الشكل:

لكي تعبر المعلومات تعبيراً صـادقاً عن العمليات المالية والأحـداث الأخـرى التـي يفهـم أنـهـا تعبـر عنـهـا، فمـن الضـروري أن تكـون قـد تمـت المحاسـبة عنـهـا وقـدمت طبقـاً لجوهرهـا وحقيقتهـا الاقتصـادية ولـيس لمجـرد شـكلها القـانوني. أن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقاً مع تلك التي تظهـر في شكلها القانوني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتخلص المنشأة من أصل ما إلي

طرف أخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها نقل لملكية الأصل إلى الطرف الأخر. إلا أن هناك اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المنشأة بالفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل، وفى مثل هذه الظروف، فان اعتبار العملية عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تمت (أن كان هناك عملية حقاً).

الحياد:

يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد و الخلو من التحيز حتى تتصف بالمصداقية . ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً.

الحيطة والحذر

من المتوقع أن يجابه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف التى لا يمكن تجنبها ، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقدير العمر الإنتاجى للأصول الثابتة و مطالبات الضمانات التي يمكن أن تحدث. ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية.

ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات. و لا تعنى ممارسة الحيطة والحذر، خلق احتياطيات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه فلن تتوفر فيها خاصية المصداقية.

الاكتمال

٣٨-من أجل أن تتصف بالمصداقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة. أن اى حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهكذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة.

القابلية للمقارنة

يجب أن يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفى الأداء. كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة من اجل أن يقيموا مراكزها المالية و أدائها والتغيرات في مركزها المالي ، وعليه فان عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت فى المنشأة وعبر الزمن لتلك المنشأة وعلى أساس ثابت للمنشآت المختلفة.

ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، و أية تغييرات في هذه السياسات وأثار هذه التغييرات.

ويجب أن يكون المستخدمين قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المنشآت المختلفة. أن تطبيق معايير المحاسبة المصرية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

يجب أن لا تختلط الحاجة إلى القابلية للمقارنة مع مفهوم التوحيد، كما يجب أن لا تعيق عملية تقديم معايير محاسبة محسنة. أن من غير المناسب للمنشأة أن

تستمر في سياسة محاسبية بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت هذه السياسة لا تتفق مع خاصية الملاءمة و المصداقية ، كما انه من غير المناسب للمنشأة أن تبقي على سياساتها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة و مصداقية.

بما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة عبر الزمن، فان من المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات المقارنة للفترات السابقة.

القيود على المعلومات الملائمة والموثوق فيها

التوقيت المناسب

إذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم القوائم المالية فان المعلومات قد تفقد ملاءمتها لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين جدوى تقديم القوائم في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق بها. فلكي تقدم المعلومات فى الوقت المناسب ربما يجب تقديم القوائم دون أن تكون كافة أوجه العمليات المالية أو الأحداث الأخرى معروفة، وهذا يضعف المصداقية. وبالمقابل إذا تم تأخير تقديم القوائم حتى تعرف كافة الأوجه فان المعلومات قد تكون موثوق بها بشكل كبير ولكن ذات فائدة قليلة للمستخدمين الذين اضطروا لاتخاذ قراراتهم في فترة الانتظار. لذلك فعند محاولة تحقيق توازن بين الملاءمة و المصداقية ، فان الاعتبار المسيطر يجب أن يكون خدمة حاجات صانعي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل.

الموازنة بين التكلفة والمنفعة:

لا تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة خاصية نوعية بقدر كونها قيد فى إعداد القوائم المالية. فالمنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في تزويد هذه المعلومات. ولكن تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيسي على التقدير. وفوق ذلك فان التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من اجلهم المعلومات. فعلى سبيل المثال فان توفير معلومات إضافية للمقرضين يمكن أن يقلل من تكاليف الاقتراض على المنشأة. لهذه الأسباب فان من الصعب إجراء اختبار التكلفة و المنفعة لحالة معينة، ومع هذا، فان معدي ومستخدمي القوائم المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد.

الموازنة بين الخصائص النوعية

في الحياة العملية غالباً ما يكون التوازن بين الخصائص النوعية ضرورياً. وبشكل عام، فان الهدف هو تحقيق توازن مناسب بين الخصائص من اجل تحقيق هدف القوائم المالية. أما الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة فهي مسألة متروكة للتقدير المهني.

الصورة الصادقة والعادلة / التعبير العادل

٤٦-توصف القوائم المالية غالباً بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة، أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة. ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية و معايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة قوائم مالية تظهر بصورة صادقة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات.

عناصر القوائم المالية

تصور القوائم المالية الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى وتعمل على تجميعها وتوزيعها على تصنيفات واسعة تبعاً لخصائصها الاقتصادية. وتعرف هذه التصنيفات الواسعة بعناصر القوائم المالية، أما العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي فهي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.والعناصر المتعلقة مباشرة بقياس الأداء في قائمة الدخل فهما الدخل والمصروفات. وتعكس قائمة التغيرات في المركز المالي عادة عناصر قائمة الدخل والتغيرات في عناصر الميزانية ، وتبعاً لذلك، فان هذا الإطار لا يحدد عناصر خاصة بهذه القائمة.

تنطوي عملية تقديم هذه العناصر في الميزانية وقائمة الدخل على تصنيفات فرعية، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تصنف الأصول والالتزامات حسب طبيعتها أو وظيفتها في المنشأة من أجل إظهار المعلومات بالصورة الأكثر فائدة للمستخدمين لأغراض صنع القرارات الاقتصادية.

المركز المالي:

العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي هي : الأصول والالتزامات و حقوق الملكية، **وتعرف هذه العناصر كما يلي :**

(أ) الأصل هو مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة .

(ب) الالتزام هو تعهد حالي على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المنشأة والتي تنطوي على منافع اقتصادية .

(ج) حق الملكية هو حق أصحاب المنشأة المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات

تحدد تعريفات الأصول والالتزامات الصفات الأساسية لها ولكن لا تحدد معايير الاعتراف بها و الواجبة التحقق قبل إظهارها في الميزانية. وهكذا تشمل التعريفات عناصر لا يعترف بها كأصول أو التزامات في الميزانية لأنها لا تتفق مع معايير الاعتراف التي سيتم مناقشتها في الفقرات من «٨٢ » إلى « ٩٨». وبشكل خاص يجب أن يكون التدفق المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية الداخل أو الخارج من المنشأة مؤكد بشكل كاف لتحقيق معيار التوقعية المشار إليه في الفقرة «٨٣» قبل الاعتراف بأصل أو التزام.

وعند النظر فيما إذا كان العنصر يحقق تعريف الأصل أو الالتزام أو حق أصحاب المنشأة فان الانتباه يجب أن يعطى إلى الجوهر الأساسي والحقيقة الاقتصادية للعنصر وليس فقط لشكله القانوني فعلى سبيل المثال في حالة عقود الإيجار التمويلية فان الجوهر والحقيقة الاقتصادية تبين أن المستأجر يحصل على المنافع الاقتصادية من استخدام الأصل المستأجر للجزء الأكبر من عمره الانتاجى لقاء دخوله في تعهد لدفع مبلغ يعادل تقريباً القيمة العادلة لذلك الأصل ونفقات التمويل المرتبطة بذلك، وعليه، فان الإيجار التمويلي ينشئ عناصر تحقق تعريف الأصل والالتزام و يعترف بها هكذا في ميزانية المستاجر.

ملغاة. الأصول

تتمثل المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فى الأصل في إمكانية المساهمة - بشكل مباشر أو غير مباشر- في تحقيق تدفقات نقدية وما في حكمها إلى المنشأة . ويمكن أن تكون كذلك لمشاركتها فى العملية الإنتاجية كجزء من النشاطات التشغيلية للمنشأة. كما يمكن أن تأخذ شكل القابلية للتحول إلى نقدية أو ما في حكمها أو القدرة على تخفيض التدفقات النقدية الخارجة، مثلما تؤدى طريقة تصنيع بديلة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.

تستخدم المنشأة أصولها عادة لإنتاج سلعاً أو خدمات قادرة على إشباع رغبات أو حاجات العملاء. ولان هذه السلع والخدمات قادرة على إشباع هذه الرغبات أو الحاجات فان العملاء مستعدون للدفع مقابل ذلك وعليه فهم يساهمون في التدفقات النقدية للمنشأة. ويقدم النقد نفسه خدمه للمنشأة لأنه يسيطر على الموارد الأخرى.

يمكن للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصول أن تتدفق على المنشأة بعدة طرق. فعلى سبيل المثال يمكن للأصل أن :

(أ) يستخدم بمفرده أو مع أصول أخرى لإنتاج سلع أو خدمات تباع من قبل المنشأة.

(ب) يستبدل مع أصول أخرى.

(ج) يستخدم لسداد التزام.

(د) يوزع على أصحاب المنشأة.

كثير من الأصول مثل الأصول الثابتة لها شكل مادي، ولكن الوجود المادي ليس جوهرياً لوجود الأصل، وعليه فان براءة الاختراع وحقوق النشر مثلاً هي أصول إذا كان من المتوقع أن يتدفق عنها منافع اقتصادية مستقبلية وكانت المنشأة تسيطر عليها.

كثير من الأصول مثل المدينون و الأصول الثابتة مرتبطة بحقوق قانونية بما في ذلك الحق الناشئ عن الملكية، إلا انه عند التحقق من وجود الأصل فان الحق الناشئ عن الملكية لا يعد ضرورياً . ومع أن سيطرة المنشأة على المنافع تكون في الغالب نتيجة لحقوق قانونية، إلا أن من الممكن أن يحقق احد العناصر تعريف الأصل دون أن يكون هناك سيطرة قانونية عليه. على سبيل المثال، فإن حق المعرفة الفنية التي يتم الحصول عليها من نشاط التطوير يمكن أن يتفق مع

تعريف الأصل إذا تمكنت المنشأة من الحفاظ على سرية حق المعرفة هذا أو السيطرة على المنافع المتوقع أن تتدفق عنه.

تنشأ أصول المنشأة عن عمليات مالية وأحداث أخرى سابقة ففي العادة تحصل المنشآت على الأصول من خلال شرائها أو إنتاجها، إلا أن هناك عمليات أو أحداث أخرى يمكن أن يتولد عنها أصول، مثال ذلك الممتلكات التي ترد للمنشأة من الحكومة كجزء من برنامج تشجيع النمو الاقتصادي في أحدى المناطق واكتشاف الثروات المعدنية. أن العمليات أو الأحداث التي من المتوقع أن تحدث مستقبلاً لا ينشأ عنها في حد ذاتها أصول، وعليه فان وجود نية لشراء مخزون لا يحقق بحد ذاته تعريف الأصل.

هناك ترابط وثيق بين تكبد النفقة و تكوين الأصول ولكن الاثنان ليسا بالضرورة متطابقين وعليه فعندما تتكبد المنشأة بعض النفقات فان هذا يمكن أن يشكل إثباتا أن هناك سعي للحصول على منافع اقتصادية مستقبلية ولكن هذا لا يشكل برهاناً حاسماً على انه تم الحصول على بند يحقق تعريف الأصل. بالمثل فان غياب النفقة لا يمنع عنصراً من أن يحقق تعريف الأصل وان يصبح البند بالتالي مرشحاً للاعتراف به في الميزانية ، مثال ذلك، البنود التي يتم التبرع بها للمنشأة و ينطبق عليها تعريف الأصل.

الالتزامات:

أن الخاصية الأساسية للالتزام هو انه يمثل تعهداً حالياً على المنشأة. والتعهد يمثل واجب أو مسئولية للعمل والوفاء بطريقة محددة. و يمكن للالتزامات أن تطبق قانوناً كنتيجة لعقد ملزم أو متطلب تشريعي. وهذا هو الحال عادة، مثل المبالغ الواجبة الدفع مقابل سلع وخدمات استلمتها المنشأة. كما تنشأ الالتزامات كذلك عن ممارسة الأعمال العادية والعرف والرغبة في الحفاظ على

علاقات أعمال جيدة أو التصرف بطريقة عادلة. فإذا قررت المنشأة مثلاً أن تصلح الأخطاء التي تظهر في منتجاتها حتى بعد انتهاء مدة الضمان فان المبالغ المتوقع إنفاقها بخصوص السلع التي بيعت تعتبر التزامات.

يجب التفرقة بين الالتزام الحالي والتعهد المستقبلي. فاتخاذ قرار من قبل إدارة المنشأة بالحصول على أصول في المستقبل لا يؤدى بحد ذاته إلى التزام حالي.حيث ينشأ الالتزام عادة عندما يتم تسليم الأصل أو دخول المنشأة في تعاقد غير قابل للإلغاء للحصول على أصل. وفى الحالة الأخيرة، فان الطبيعة غير القابلة للإلغاء للاتفاقية تعنى أن التبعات الاقتصادية لعدم الوفاء بالتعهد - بسبب وجود غرامات كبيرة مثلاً - يترك للمنشأة قدرة محدودة – إن وجدت – على تجنب تدفق الموارد لطرف أخر.

أن تسديد الالتزام الحالي يتضمن عادة قيام المنشأة بالتخلي عن موارد تحتوى على منافع اقتصادية من اجل مواجهة مطالبة الجهة الأخرى، **ويمكن إن يتم تسديد الالتزام الحالي بعدة طرق، منها :**

(أ) الدفع نقداً.

(ب) تحويل أصول أخرى.

(ج) تقديم خدمات.

(د) استبدال الالتزام بالتزام أخر.

(هـ) تحويل الالتزام إلى حق ملكية.

ويمكن أن يسدد الالتزام بطرق أخرى، مثل تنازل الدائن عن حقوقه أو سقوطها.

تنتج الالتزامات عن عمليات مالية سابقة أو أحداث أخرى ماضية ، فمثلاً ينشأ عن الحصول على سلع أو استخدام الخدمات التزامات تجارية دائنة (ما لم يكن قد تم الدفع عنها مقدماً أو عند التسليم)، كما أن استلام قرض من البنك يؤدى إلى التزام بإعادة دفع القرض. كما يمكن أن تعترف المنشأة بالخصومات التي تمنح للعملاء مستقبلاً على أساس مشترياتهم السنوية كالتزامات، وفى هذه الحالة، فان بيع السلع في الماضي يمثل العملية المالية التي أدت إلى نشوء الالتزام.

بعض الالتزامات لا يمكن قياسها دون استخدام درجة كبيرة من التقدير. وتسمى هذه الالتزامات بالمخصصات. إلا أن تعريف الالتزام في الفقرة «٤٩» يتبع أسلوبا أوسع. و عليه فإنه فى حالة وجود تعهد حالى ضمن المخصص وانطبق عليه بقية شروط التعريف اعتبر التزاماً حتى لو تطلب ذلك تقدير المبلغ. وتشمل الأمثلة على المخصصات، المدفوعات مقابل الكفالات السارية والمخصصات التي تغطي التزامات التقاعد.

حقوق الملكية:

بالرغم من أن حق الملكية عرف في الفقرة «٤٩» على انه الرصيد المتبقي إلا انه يمكن أن يشتمل على تصنيفات فرعية في الميزانية. ففي الشركات المساهمة مثلاً قد تظهر فى بنود منفصلة كل من الأموال التي يقدمها المساهمون والأرباح المحتجزة والاحتياطيات التي تمثل توزيعات للأرباح المحتجزة، والاحتياطيات التي تمثل تسويات الحفاظ على رأس المال. مثل هذه التصنيفات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار من مستخدمي القوائم المالية حيث أنها توضح القيود القانونية أو القيود الأخرى على قدرة المنشأة على توزيع أو استعمال ملكيتها. كما يمكن أن تعكس حقيقة أن بعض الأطراف أصحاب

الحصص في ملكية المنشأة لهم حقوق مختلفة تتعلق بالحصول على أرباح الأسهم الموزعة أو سداد حصص الملكية المشارك بها.

يتم تكوين بعض الاحتياطيات بناء على تشريع أو قانون من اجل إعطاء المنشأة ودائنوها حماية إضافية من آثار الخسائر. كما إن هناك احتياطيات أخرى قد يتم تكوينها إذا كان ذلك مطلوباً طبقاً للنظام الأساسى. و يعطى الإفصاح عن وجود و حجم هذه الاحتياطيات بأسبابها و مسمياتها المختلفة معلومات يمكن أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار . ويجب العلم أن التحويل إلى هذه الاحتياطيات يعتبر تخصيصاً وتجنيباً للأرباح المحتجزة وليس مصروفات.

أن مبلغ حقوق الملكية الذي يظهر في الميزانية يعتمد على قياس الأصول والالتزامات وفى العادة لا تتفق إلا بالمصادفة القيمة الإجمالية لحقوق الملكية مع القيمة السوقية لأسهم المنشأة أو مع المبلغ الذي يمكن أن يجمع نتيجة التخلص من صافي الأصول بالتدريج أو من المنشأة ككل على أساس أنها مستمرة .

أن النشاطات التجارية والصناعية والأعمال كثيراً ما تقوم بها منشآت مثل المؤسسات الفردية وشركات التضامن وصناديق الإستثمار وأشكال مختلفة من منشآت الأعمال الحكومية. و يختلف الإطار القانوني والتنظيمي لمثل هذه المنشآت في الغالب عن ذاك الذي ينطبق على شركات الأموال. فعلى سبيل المثال هناك القليل من القيود - إن وجدت - على توزيع مبالغ من حقوق الملكية إلى أصحاب المنشأة أو غيرهم من المستفيدين. ومع هذا فان تعريف حق الملكية إضافة إلى جوانب أخرى من هذا الإطار والمتعلقة بحق الملكية يعتبر مناسباً لمثل هذه المنشآت.

الأداء :

يستخدم الربح غالباً كمقياس للأداء وكأساس لمقاييس أخرى مثل العائد على الاستثمار أو نصيب السهم من الأرباح، إن العناصر المرتبطة مباشرة بقياس الربح هي الدخل والمصروفات وان الاعتراف بالدخل والمصروفات وقياسهما وبالتالي الربح، يعتمد جزئياً على مفهومى رأس المال والحفاظ على رأس المال المستخدمان من قبل المنشأة لأعداد قوائمها المالية. و سيتم مناقشة هذه المفاهيم في الفقرات من «١٠٢» إلى «١١٠» .

تعرف عناصر الدخل والمصروفات كما يلي :

(أ) الدخل هو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية فى شكل تدفقات داخلة أو زيادات في الأصول أو نقصان في الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بمساهمات أصحاب المنشأة.

(ب) المصروفات هى نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو نقص في الأصول أو تكبد التزامات مما ينشأ عنه نقصان في حق الملكية عدا تلك المتعلقة بالتوزيعات إلى أصحاب المنشأة.

أن تعريفات الدخل والمصروفات يحددان الصفات الأساسية لهما و لكن لا تحدد هذه التعريفات معايير الاعتراف بهما فى قائمة الدخل. وسيجرى مناقشة معايير الاعتراف بالدخل والمصروفات في الفقرات من «٨٢» إلى «٩٨».

يمكن أن يعرض الدخل والمصروفات في قائمة الدخل بطرق مختلفة من اجل توفير معلومات ملائمة لصنع القرارات الاقتصادية ، فقد جرت العادة مثلاً على التمييز بين بنود الدخل والمصروفات التي تنشأ عن الأنشطة العادية للمنشأة وتلك التي لا تنشأ عنها. ويتم هذا التمييز على أساس أن مصدر البند يعتبر ملائماً لغرض تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية أو ما في حكمها في

المستقبل، فمثلاُ، الأنشطة العرضية مثل التخلص من الاستثمارات طويلة الأجل من غير المرجح تكرار وقوعها بشكل منتظم. وعند التمييز بين البنود بهذه الطريقة فان من الواجب الانتباه إلى طبيعة المنشأة وعملياتها فالبنود الناشئة عن الأنشطة العادية لأحدى المنشآت يمكن أن تكون غير عادية بالنسبة لأخرى.

أن التمييز بين بنود الدخل والمصروف أو دمجها بطرق مختلفة يسمح بعرض مقاييس متعددة لأداء المنشأة. وهذه لها درجات مختلفة من الشمولية ، فقائمة الدخل مثلاً يمكن أن تظهر إجمالى الربح ، وربح أو خسارة الأنشطة العادية قبل الضرائب، وربح أو خسارة الأنشطة العادية بعد الضرائب وصافي الربح أو الخسارة.

الدخل:

يتضمن تعريف الدخل كل من الإيرادات والمكاسب. ويتحقق الإيراد في سياق الأنشطة العادية للمنشأة ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات و الأتعاب والفائدة وأرباح الأسهم وريع حق الامتياز (الإتاوة) والإيجار.

تمثل المكاسب بنود أخرى تتفق مع تعريف الدخل وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة، وتمثل زيادات في المنافع الاقتصادية. وعلى هذا فإنها ليست مختلفة عن الإيراد من حيث الطبيعة ، ولهذا فهى لا تعتبر عنصراً منفصلاً في هذا الإطار.

تشمل المكاسب، على سبيل المثال، تلك الناشئة عن التخلص من الأصول غير المتداولة . ويشمل تعريف الدخل أيضا المكاسب غير المحققة ، مثل تلك الناشئة عن إعادة تقييم الأوراق المالية للإتجار. وعند الاعتراف بالمكاسب في قائمة الدخل فانه عادة ما يتم عرضها بصورة منفصلة لان العلم بها يعتبر مفيداً

فى صنع القرارات الاقتصادية. وغالباً ما يتم التقرير عن المكاسب صافية من المصاريف المتعلقة بها.

يمكن أن ينجم عن الدخل استلام أنواع عديدة من الأصول أو تحسينها، والأمثلة على ذلك تشمل النقد و الأرصدة المدينة والسلع والخدمات المستلمة مقابل السلع والخدمات المقدمة. كما قد ينشأ الدخل عن تسديد الالتزامات، فعلى سبيل المثال، يمكن أن تزود المنشأة المقرضين بسلع وخدمات للوفاء بتعهد لإعادة دفع قرض مستحق.

المصروفات:

يتضمن تعريف المصروفات كل من الخسائر و المصروفات الأخرى التي تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة. و تشمل على سبيل المثال، تكلفة المبيعات و الأجور والإهلاك و وتأخذ عادة شكل التدفقات الخارجة أو نقصان الأصول مثل النقدية وما في حكمها والمخزون و الأصول الثابتة.

تمثل الخسائر بنود أخرى ينطبق عليها تعريف المصروفات. وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة. وتمثل الخسائر نقصان في المنافع الاقتصادية ولا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى وعليه لا تعتبر عنصراُ منفصلاً في هذا الإطار.

تشمل الخسائر، على سبيل المثال، تلك التي تنشأ عن الكوارث مثل الحريق والفيضانات ، وتلك التي تنشأ عن التخلص من الأصول غير المتداولة. ويشمل تعريف المصروفات كذلك الخسائر غير المحققة ، مثل تلك التي تنشأ عن آثار الزيادات في سعر الصرف بالعملة الأجنبية بخصوص اقتراض المنشأة بتلك العملة. وعند الاعتراف بالخسائر في قائمة الدخل فانه عادة ما يتم عرضها

بصورة منفصلة لان العلم بها يعتبر مفيداً فى صنع القرارات الاقتصادية وغالباً ما يتم التقرير عن الخسائر صافية من الدخل المتعلق بها.

تسويات الحفاظ على رأس المال:

أن إعادة تقييم أو إعادة صياغة الأصول والالتزامات يؤدى إلى زيادات أو نقصان في حقوق الملكية. وبينما تحقق هذه الزيادات أو النقصان تعريف الدخل والمصروفات، فإنها لا تدخل في قائمة الدخل استناداً إلى مفاهيم محددة من الحفاظ على رأس المال، وبدلاً من ذلك فان هذه البنود تدخل ضمن حقوق الملكية كتعديلات للحفاظ على رأس المال أو احتياطيات إعادة تقييم. و تتم مناقشة مفاهيم الحفاظ على رأس المال في الفقرات من «١٠٢» إلى «١١٠» من هذا الإطار.

الاعتراف بعناصر القوائم المالية:

الاعتراف هو عملية إدراج البند فى الميزانية أو قائمة الدخل إذا حقق البند تعريف العنصر و كان يفى بمعايير الاعتراف المحددة فى الفقرة «٨٣» . وهذا يشمل وصف البند بالكلمات وبالمبالغ النقدية و دخول هذا المبلغ فى مجاميع الميزانية أو قائمة الدخل. فالبنود التى تفى بمعايير الاعتراف يجب أن يعترف بها فى الميزانية أو قائمة الدخل . إن الفشل فى الاعتراف بهذه البنود لا يتم تصحيحه من خلال الإفصاح عن السياسات **المحاسبية المستخدمة أو من خلال الإيضاحات أو الفقرات التوضيحية .**

إن البند الذى يفى بتعريف العنصر يجب أن يعترف به إذا :

(أ) كان من المتوقع تدفق منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى أو من المنشأة .

(ب) كان له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بدرجة من الثقة .

عند تحديد ما إذا كان البند يفى بهذه المعايير و عليه يصبح مؤهلاً للاعتراف به فى القوائم المالية ، فإنه يجب مراعاة اعتبارات الأهمية النسبية التى نوقشت فى الفقرتين «٢٩» ، «٣٠» . إن العلاقات المتداخلة بين العناصر تعنى أن البند الذى يفى بمعيارى التعريف و الاعتراف بعنصر محدد - كأصل مثلاً- يتطلب تلقائياً الاعتراف بعنصر آخر على سبيل المثال دخل أو التزام.

توقع تحقق منافع اقتصادية مستقبلية

٨٥-يستخدم مفهوم التوقع فى معايير الإعتراف للإشارة إلى درجة عدم التأكد من تدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند إلى أو من المنشأة . إن هذا المفهوم منسجم مع حالة عدم التأكد التى تميز البيئة التى تعمل فيها المنشأة . ويتم تقدير درجة عدم التأكد الملازمة لتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إستناداً على الأدلة المتوفرة عند إعداد القوائم المالية. فعندما يكون من المتوقع مثلاً تحصيل مديونية مستحقة لنا يعتبر هذا مبرراً للاعتراف بها كأصل وذلك فى غياب أى دليل على عكس ذلك . إلا أنه عند تعدد المديونيات المستحقة لنا يكون هناك عادة توقع بعدم تحصيل البعض منها. وعليه يتم الاعتراف بمصروف يمثل النقص المتوقع فى المنافع الاقتصادية.

مصداقية القياس

إن المعيار الثانى للاعتراف ببند ما هو أن له تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بدرجة من االثقة كما سبق مناقشته فى الفقرات من «٣١» إلى «٣٨» من هذا الإطار.ففى كثير من الحالات فإن التكلفة أو القيمة يجب أن تقدر ، و استخدام تقديرات معقولة هو جزء أساسى من إعداد القوائم المالية و لا يقلل من مصداقيتها . ولكن عندما يتعذر عمل تقدير معقول فإن البند لا يعترف به فى

الميزانية أو قائمة الدخل. فالمبالغ المتوقع الحصول عليها مثلاً من دعوى قضائية يمكن أن تفى بتعريف كل من الأصل والدخـــل وكذلك معيار

التوقعية للاعتراف ولكن إذا كان من غير الممكن قياس المطالبة بدرجة من الثقة، فيجب أن لا يعترف بها كأصل أو دخل ، أما وجود المطالبة فمن الممكن الإفصاح عنه فى الإيضاحات أو البيانات المكملة.

إن البند الذى لا يحقق فى وقت معين شروط الاعتراف به الواردة فى الفقرة «٨٣» قد يحقق هذه الشروط فى وقت لاحق وذلك نتيجة لظروف أو أحداث لاحقة .

إن البند الذى يحوز على الخصائص الأساسية للعنصر ولكنه يخفق فى تحقيق معايير الاعتراف قد يتطلب رغم ذلك الإفصاح عنه فى الإيضاحات أو البيانات المكملة ويعتبر ذلك مناسباً عندما تكون المعرفة ببند ملائمة لتقييم المركز المالى والأداء والتغيرات فى المركز المالى للمنشأة من قبل مستخدمى القوائم المالية٠

الاعتراف بالأصول

يتم الاعتراف بالأصل فى الميزانية عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية إلى المنشأة و أن للأصل تكلفة أو قيمة يمكن قياسها بدرجة من الثقة .

لا يعترف بالأصل فى الميزانية عند تكبد نفقة ليس من المتوقع أن يتدفق عنها منافع اقتصادية للمنشأة تتعدى الفترة المحاسبية الجارية . و بدلاً من ذلك فإنه ينجم عن مثل هذه العملية اعتراف بمصروف فى قائمة الدخل . إن المعالجة لا تدل على أن قصد الإدارة من وراء تكبد النفقة شيء غير توليد منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة أو أن الإدارة تسير على غير هدى و أن كل ما يمكن

أن يستدل من ذلك هو أن درجة التأكد من تدفق المنافع الاقتصادية للمنشأة بعد الفترة المحاسبية الجارية غير كافية للاعتراف به كأصل.

الاعتراف بالالتزامات

يتم الاعتراف بالالتزام فى الميزانية عندما يكون من المتوقع حدوث تدفقاً خارجاً من الموارد المتضمنة منافع اقتصادية سوف ينتج عن تسديد تعهد حالى و أن مبلغ التسديد يمكن قياسه بدرجة من الثقة فى الواقع العملى.و لا يعترف بالتعهدات الناجمة عن عقود غير منفذة (على سبيل المثال الالتزامات لقاء مخزون تم طلبه و لم يتم استلامه بعد) كالتزامات فى القوائم المالية . ولكن مثل هذه التعهدات قد تحقق تعريف الالتزامات و يمكن أن تتأهل للاعتراف بها بشرط تحقق معايير الاعتراف فى الظروف المحددة.وفى مثل هذه الظروف فإن الاعتراف بالالتزامات يستلزم الاعتراف بالأصول أو المصروفات المتعلقة بها .

الاعتراف بالدخل

يتم الاعتراف بالدخل فى قائمة الدخل عندما تنشأ زيادة فى المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة فى أصل ، او نقص فى التزام و يمكن قياسها بدرجة من الثقة ، وهذا يعنى فى الواقع أن الاعتراف بالدخل يجرى بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادات فى الأصول أو نقص فى الالتزامات (على سبيل المثال ، الزيادة الصافية فى الأصول الناتجة عن بيع سلع أو خدمات أو النقص فى الالتزامات الناتجة عن التنازل عن ديـن).

أن الإجـراءات المتبعـة عمليـاً للاعتـراف بالـدخل ، مثـل متطلـب اكتسـاب الإيراد ، هى تطبيقات لمعايير الاعتراف فى هذا الاطار . إن هذه الإجراءات موجهة عامة إلى قصر الاعتراف بالدخل على تلك البنود التى يمكن أن تقاس بدرجة من الثقة وبدرجة كافية من التأكد .

الاعتراف بالمصروفات

يتم الاعتراف بالمصروفات فى قائمة الدخل عندما ينشأ هناك نقص فى المنافع الاقتصادية المستقبلية يعود إلى نقص فى أصل أو زيادة فى التزام و يمكن قياسه بدرجة من الثقة. وهذا يعنى فى الواقع أن الاعتراف بالمصروفات يجرى بشكل متزامن مع الاعتراف بزيادة فى الالتزامات أو نقص فى الأصول (على سبيل المثال، إثبات مستحقات العاملين او إهلاك المعدات).

يتم الاعتراف بالمصروفات فى قائمة الدخل على أساس أن هناك ارتباط مباشر بين التكاليف المتكبدة و اكتساب بنود محددة من الدخل و هذا الإجراء الذى يشار إليه عامة بمقابلة التكاليف بالإيرادات ، يتضمن الاعتراف المتزامن أو المجتمع بالإيرادات و المصروفات التى تنشأ مباشرة وبشكل مشترك من نفس العمليات المالية أو الأحداث الأخرى. فيعترف مثلاً بمختلف عناصر المصروفات التى تشكل تكلفة البضاعة المباعة فى نفس الوقت الذى يعترف فيه بالدخل الناتج عن بيع البضاعة . ولكن تطبيق مفهوم المقابلة تحت هذا الإطار لا يسمح بالاعتراف ببنود فى الميزانية لا تحقق تعريف الأصول أو الالتزامات.

عندما يكون من المتوقع أن تنشأ المنافع الاقتصادية خلال العديد من الفترات المحاسبية و أن الارتباط مع الدخل يمكن تحديده بشكل عام أو غير مباشر فإنه يجب الاعتراف بالمصروفات فى قائمة الدخل على أساس من التوزيع المنتظم و المعقول .

غالباً ما يكون ذلك ضرورياً عند الاعتراف بالمصروفات المتعلقة باستخدام الأصول مثل الأصول الثابتة و الشهرة و براءات الاختراع و العلامات التجارية . وفى هذه الحالات يشار إلى المصروف باسم الإهلاك أو الإستهلاك . إن المقصود من إجراءات التوزيع هو الاعتراف بالمصروفات فى

نفس الفترات المحاسبية التى تستهلك أو تستنفذ فيها المنافع الاقتصادية المرتبطة بهذه البنود .

يعترف بالمصروف فوراً فى قائمة الدخل عندما لا ينتج عن النفقة أية منافع إقتصادية مستقبلية أو عندما لا تكون المنافع الاقتصادية المستقبلية مؤهلة أو لم تعد مؤهلة للاعتراف به كأصل فى الميزانية.

ويتم الاعتراف بمصروف فى قائمة الدخل فى الحالات التى يتم تكبد التزام بها دون الاعتراف بأصل ، مثل الالتزام الناشئ عن ضمان السلع المباعة .

قياس عناصر القوائم المالية:

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل. ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس.

يستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس وبدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية وهذه الأسس تشمل:

(أ) **التكلفة التاريخية** : تسجل الأصول بالمبلغ النقدي أو ما في حكمه الذي دفع أو بالقيمة العادلة لما أعطى بالمقابل في تاريخ الحصول عليها . وتسجل الالتزامات بقيمة ما تم استلامه مقابل الالتزام أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما فى حكمها الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام ضمن النشاط العادى للمنشأة.

(ب) **التكلفة الجارية** : تسجل الأصول بمبلغ النقدية أو ما حكم النقدية والذى يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر . وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقدية أو ما في حكمها المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.

(ج) **القيمة الإستردادية** : تسجل الأصول بمبلغ النقدية أو ما في حكمها الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بالطريقة العادية. و تسجل الالتزامات بقيم السداد اى بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما في حكمها التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادى للمنشأة.

(د) **القيمة الحالية**: تسجل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافى التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن النشاط العادى للمنشأة ، وتسجل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافى التدفقات النقدية الخارجة المستقبلة التي من المتوقع أن تطلب لسداد الالتزامات ضمن النشاط العادى للمنشأة

تعتبر التكلفة التاريخية هي أكثر الأسس استخداماً لدى المنشآت عند إعداد قوائمها المالية وتستخدم عادة مندمجة مع أسس قياس أخرى. فعلى سبيل المثال، تدرج البضاعة بالتكلفة أو صافي القيمة الإستردادية أيهما اقل، ويمكن أن تدرج الأوراق المالية للمتاجرة بالقيمة السوقية وتدرج التزامات التقاعد بقيمتها الحالية. وإضافة لذلك، تستخدم بعض المنشآت أساس التكلفة الجارية نتيجة لعدم قدرة النموذج المحاسبي المبني على التكلفة التاريخية على التعامل مع آثار تغير الأسعار للأصول غير النقدية.

مفاهيم رأس المال والحفاظ على رأس المال

مفاهيم رأس المال

تتبع معظم المنشآت المفهوم المالي لرأس المال عند إعداد قوائمها المالية. و بموجب المفهوم المالي لرأس المال - مثل الأموال المستثمرة أو القوة الشرائية المستثمرة - فان رأس المال يعتبر مرادفاً لصافي الأصول وحقوق الملكية في

المنشأة. أما بموجب المفهوم المادى لرأس المال- مثل القدرة التشغيلية- فان رأس المال يعتبر بمثابة الطاقة الإنتاجية للمنشأة المتمثلة- على سبيل المثال- فى وحدات الإنتاج اليومية.

يتم اختيار المفهوم المناسب لرأس مال المنشأة على أساس حاجات مستخدمي قوائمها المالية. وهكذا يجب تبنى المفهوم المالي لرأس المال إذا كان مستخدمو القوائم المالية مهتمين أساسا بالحفاظ على رأس المال الأسمى المستثمر أو بالقوة الشرائية لرأس المال المستثمر. أما إذا كان اهتمامهم الرئيسي بالقدرة الإنتاجية للمنشأة فان المفهوم المادى لرأس المال يجب أن يستخدم. ويدل المفهوم الذى يتم اختياره على الهدف الذى يتم السعي لتحقيقه من تحديد الربح، حتى لو كان هناك بعض الصعوبات في القياس عند تطبيق المفهوم.

مفاهيم الحفاظ على رأس المال وتحديد الربح

ينجم عن مفاهيم رأس المال المشار إليها في الفقرة «١٠٢» المفاهيم التالية للحفاظ على رأس المال :

(أ) **الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال** : وتحت هذا المفهوم يكتسب الربح فقط إذا كان المبلغ المالي (أو النقدى) لصافي الأصول في نهاية الفترة يتجاوز المبلغ المالي (أو النقدى) لصافي الأصول في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات لأصحاب رأس المال، أو مساهمات منهم أثناء الفترة و يمكن قياس الحفاظ المالي على رأس المال بالوحدات النقدية الاسمية أو بوحدات ذات قوة شرائية ثابتة.

(ب) **الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال** : وتحت هذا المفهوم يكتسب الربح فقط إذا كانت الطاقة الإنتاجية المادية(أو القدرة التشغيلية) للمنشأة (أو الموارد أو الأموال المطلوبة لتحقيق تلك الطاقة) في نهاية الفترة تتجاوز

الطاقة الإنتاجية المادية في بداية الفترة بعد استبعاد أية توزيعات إلى أصحاب رأس المال، أو مساهمات منهم أثناء الفترة.

يهتم مفهوم الحفاظ على رأس المال بكيفية تعريف المنشأة لرأس المال الذي تسعى للحفاظ عليه. وهذا يزيد من الربط بين مفاهيم رأس المال ومفاهيم الربح لأنها تزيد المرجع الذى بموجبه يقاس الربح، وهنا يجب التمييز بين عائد المنشأة على رأس المال واسترداد رأس المال، إن التدفقات الداخلة من الأصول فوق المبالغ المطلوبة للحفاظ على رأس المال هى فقط التى يمكن اعتبارها ربح وبالتالي كعائد على رأس المال. ومن هنا، فان الربح هو المبلغ المتبقي بعد طرح المصروفات (شاملاً تسويات الحفاظ على رأس المال عندما يكون ذلك مناسباً) من الدخل، وإذا تجاوزت المصروفات الدخل يكون المبلغ المتبقي خسارة.

يتطلب مفهوم الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال تبنى التكلفة الجارية كأساس للقياس. أما مفهوم الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال فلا يتطلب استخدام مفهوماً محدداً ويعتمد اختيار الأساس تحت هذا المفهوم على نوع رأس المال الذي تسعى المنشأة للحفاظ عليه.

أن الاختلاف الأساسي بين مفهومي الحفاظ على رأس المال هو في معالجة آثار التغيرات في أسعار أصول والتزامات المنشأة. وبشكل عام تعتبر المنشأة قد حافظت على رأسمالها إذا كان لديها نفس المقدار من رأس المال في نهاية الفترة كما كان لديها في بداية الفترة. و يعتبر ربحاً اى مبلغ فوق ذلك المطلوب للحفاظ على رأس المال في بداية الفترة.

حتى مفهوم الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال - حيث يعرف رأس المال بالوحدات النقدية الاسمية- يمثل الربح قيمة الزيادة في رأس المال النقدى الاسمي خلال الفترة. وعليه تعتبر الزيادات في أسعار الأصول المملوكة أثناء الفترة أرباحاً، ويشار إليها تقليدياً باسم مكاسب الحيازة، وقد لا يعترف بهذه الأرباح حتى يتم التخلص من الأصل في عملية تبادل. وعندما يعرف مفهوم الحفاظ على القيمة المالية لرأس المال على أساس وحدات القوة الشرائية الثابتة، يمثل الربح قيمة الزيادة في القوة الشرائية المستثمرة أثناء الفترة وعليه فان ما يعتبر ربحاً هو فقط ذلك الجزء من الزيادة في أسعار الأصول الذي يتجاوز الزيادة في معدل الأسعار العام وتعتبر باقي الزيادة في الأسعار كتعديل للحفاظ على رأس المال وكجزء من حقوق الملكية.

تحت مفهوم الحفاظ على القيمة المادية لرأس المال حيث يعرف رأس المال بالطاقة الإنتاجية المادية، يمثل الربح الزيادة في رأس المال هذا أثناء الفترة. وينظر إلى كافة تغيرات الأسعار المؤثرة على أصول والتزامات المنشأة كتغيرات في قياس الطاقة المادية الإنتاجية للمنشأة، ومن هنا، فهي تعالج كتعديلات للحفاظ على رأس المال وتعتبر جزءاً من حقوق الملكية وليس ربحاً.

أن اختيار أساس القياس ومفهوم الحفاظ على رأس المال يحددان النموذج المحاسبي المستخدم في إعداد القوائم المالية. وتحقق النماذج المحاسبية المختلفة درجات مختلفة من الملاءمة و المصداقية وعلى الإدارة- كما في حالات أخرى - السعي لتحقيق توازن بين الملاءمة و المصداقية . وينطبق هذا الإطار على مدى من النماذج المحاسبية ويعطى ارشاداً لإعداد وعرض القوائم المالية المعدة تحت النموذج المختار.

الفصل الخامس
القوائم المالية

من المحاضرات السابقة >> الدورة المحاسبية:

هي عبارة عن (تسجيل) دفتر اليومية > (ترحيل) دفتر الأستاذ و (ترصيد) في اخر السنة > (تلخيص) ميزان المراجعة.

يعتبر التلخيص في ميزان المراجعة الخطوة الأخيرة في عملية تسجيل العمليات المالية.

ويتطلب توصيل المعلومات المالية إلى المستفيدين إعداد القوائم المالية والتي تعتبر أهم مخرجات المحاسبة ولها أهمية كبيرة لدى متخذي القرار داخل و خارج المنشأة. وتنقسم هذه القوائم إلى:

القوائم المالية وتشتمل على

- قائمة الدخل:
- قائمة المركز المالي.
- قائمة التدفقات النقدية

القوائم المالية:

أولا- قائمة الدخل:

عبارة عن تقرير أو قائمة تظهر نتيجة أعمال المنشأة خلال فترة زمنية معينة وتتضمن الايرادات والمصروفات وتعد في صورة تقرير من جانب واحد، وتحتوي على **المصطلحات (المعادلات) التالية:**

١. صافي المبيعات =

المبيعات – (مردودات المبيعات + مسموحات المبيعات + خصم مسموح به).

المبيعات – مردودات – مسموحات - خصم مسموح به

٢. تكلفة المشتريات =

تكلفة المشتريات = صافي المشتريات + مصروفات الشراء

صافي المشتريات = المشتريات - (مردودات المشتريات + مسموحات المشتريات + الخصم المكتسب).

صافي المشتريات = المشتريات - مردودات المشتريات - مسموحات المشتريات - الخصم المكتسب

مصروفات الشراء مثل : م. نقل مشتريات – تأمين على المشتريات – رسوم جمركية على المشتريات – عمولة وكلاء شراء

٣. تكلفة البضاعة المباعة (المبيعات) =

بضاعة (مخزون) أول المدة + تكلفة المشتريات ـ بضاعة (مخزون)آخر المدة.

٤. مجمل الربح (أو الخسارة) = صافي المبيعات (خطوة ١) – تكلفة المبيعات(خطوة ٣).

٥. صافي الربح (أو الخسارة) =

مجمل الربح (أو الخسارة) + الإيرادات – المصروفات (عمولة وكلاء بيع – م. إدارية – رواتب – إعلان – إيجار ... الخ)

وتظهر قائمة الدخل بالشكل التالي:

قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ١٢/٣٠

البيان		
المبيعات	××	
– مردودات المبيعات	(×)	
– مسموحات المبيعات	(×)	
– الخصم المسموح به	(×)	
		×××
صافي المبيعات	××	
المشتريات	×	
+ مصروفات المشتريات	(×)	
– مردودات المشتريات	(×)	
– مسموحات المشتريات	(×)	
– الخصم المكتسب		
تكلفة المشتريات	×××××	
+ بضاعة أول المدة	×××	
	×××××	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	(××)	
- بضاعة آخر المدة		(××××)
تكلفة البضاعة المباعة		××××
مجمل الربح أو (مجمل الخسارة)		(×××)
+ جميع الإيرادات	×	
– جميع المصروفات	×	×××××
صافي الربح (أو صافي الخسارة)		

ويلاحظ أن قائمة الدخل في المنشآت التجارية تحتوي على مصطلحات لا تظهر في قائمة الدخل في المنشآت الخدمية وهي: صافي المبيعات ، صافي المشتريات ، تكلفة المشتريات ، تكلفة المبيعات ، مجمل الربح (لان طبيعة النشاط تختلف بينهما)

ثانيا ـ قائمة المركز المالي (الميزانية):

عبارة عن قائمة أو تقرير يبين المركز المالي للمنشأة من حيث موجوداته(اصول) والتزاماتها (خصوم)تجاه الغير كما تبين حقوق ملاكها في لحظة معينة. (تاريخ محدد).

وتصنف المعلومات في قائمة المركز المالي إلى ثلاث أقسام رئيسية وهي:

١ـ الأصول: عبارة عن حقوق وممتلكات المنشأة وتنقسم إلى:

- **أصول متداولة**: وتعرف بأنها النقدية والأصول الأخرى القابلة للتحويل إلى نقدية أو الاستخدام خلال فترة مالية واحدة وتتضمن: النقدية (الصندوق و البنك)، الاستثمارات قصيرة الأجل في الأسهم والسندات (أوراق مالية)، المدينون، المخزون السلعي، أوراق القبض، المصروفات المدفوعة مقدما، الإيرادات المستحقة.
- **الأصول الثابتة**: وهي التي تمتلكها المنشأة بقصد استخدامها في أداء نشاطها، ومن أمثلتها: الأراضي، المباني، السيارات، الأجهزة.
- **الأصول غير الملموسة**: تمثل ما دفعته المنشأة للحصول على منفعة ليس لها كيان مادي ملموس، مثل: شهرة المحل، حقوق التأليف، براءة الاختراع، العلامة التجارية.

٢ـ الخصوم: عبارة عن الالتزامات على المنشأة تجاه الغير وتنقسم إلى:

- **خصوم متداولة** (قصيرة الأجل) : وهي التزامات على المنشأة للغير يلزم سدادها خلال فترة مالية واحدة وتتضمن: الدائنون، قروض قصيرة الأجل، مصاريف مستحقة، إيرادات مقدمة.

- **خصوم طويلة الأجل**: تمثل التزامات على المنشأة يجب سدادها بعد مدة تزيد عن فترة مالية واحدة، ومن أمثلتها: السندات، قروض طويلة الأجل، قروض برهن عقار.
- **حقوق الملكية:** عبارة عن استثمارات الملاك في المنشأة، وتتمثل أساسا من رأس المال + أي أرباح متراكمة لدى المنشأة.

ويعبر أحيانا عن حقوق الملكية بمصطلح صافي الأصول والذي يمثل الفرق بين الأصول والخصوم.(تطبيقا لمعادلة الميزانية)

الاصول = الخصوم + حقوق الملكية

حقوق الملكية = الاصول – الخصوم

ترتيب الأصول والخصوم في قائمة المركز المالي: يختلف ترتيب الأصول والخصوم في قائمة المركز المالي حسب طبيعة نشاط المنشأة، فقد يتم ترتيب الأصول في القائمة على أساس

١- مدى سيولة كل عنصر، بحيث يبدأ بالعناصر الأكثر سيولة وهي الأصول المتداولة ثم يلي ذلك الأصول الأقل سيولة وهي الأصول الثابتة ثم الأصول غير الملموسة. وكذلك يبدأ ترتيب الخصوم بالخصوم قصيرة الأجل فالخصوم طويلة الأجل ثم حقوق الملكية.

وهذا الترتيب ملائم في حالة المنشآت التي تكون فيها السيولة ذات أهمية نسبية أكبر من الأصول الثابتة كما في حال المنشآت المالية كالبنوك وشركات التأمين.

٢- وهناك ترتيب آخر عكس الترتيب السابق وهو مناسب للمنشآت التجارية والصناعية حيث تكون فيها الأصول الثابتة ذات أهمية نسبية أكبر من السيولة، ويبدأ هذا الترتيب بالأصول الأقل سيولة والتدرج نحو الأكثر

سيولة وانتهاء بالنقدية (أصول غير ملموسة ثم أصول ثابتة، ثم أصول متداولة)، وكذلك يتم البدء بحقوق الملكية ثم الخصوم طويلة الأجل فالخصوم قصيرة الأجل.

وفيما يلي قائمة المركز المالي مبوبة حسب صعوبة تحويلها على نقدية :

قائمة المركز المالي (الميزانية) في ١٢/٣٠/ ١٤٣١

(مبوبة حسب صعوبة التحويل لنقدية)

أصول معنوية غير ملموسة:			حقوق الملكية:		
شهرة محل، براءة اختراع،			رأس المال	××	
حقوق امتياز.		×××	+ صافي الربح	(××)	
			أو ـ صافي لخسارة	××	
أصول ثابتة:			+ الاحتياطيات	××	
عقار			ـ المسحوبات	(××)	
أراضي	××		إجمالي حقوق الملكية		
ألآت	××				××××
سيارات	××		التزامات طويلة الأجل:		
أثاث	××		قروض طويلة الأجل	××	
مجموع الأصول الثابتة	××		قرض عقار	××	
			قرض سندات	××	
أصول متداولة:		××××			
مصروفات مقدمة			مجموع الالتزامات طويلة الأجل		
إيرادات مستحقة					××××
بضاعة آخر المدة	××		التزامات قصيرة الأجل:		
مدينون	××		الدائنون	××	
أ.ق	××		أ.دفع	××	
أ. مالية	××		بنك سحب على المكشوف	××	
بنك	××		قرض قصير الأجل	××	
صندوق	××		مصروفات مستحقة	××	
مجموع الأصول المتداولة			إيرادات مقدمة	××	
		××××	مجموع الالتزامات قصيرة الأجل		××××
مجموع الأصول		××××	مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		××××

سؤال: أختاري الاجابة الصحيحة:

يظهر المدينون في قائمة المركز المالي ضمن :

أ- الاصول الثابتة

ب- الخصوم قصيرة الاجل

ج- حقوق الملكية

مثال على معادلات قائمة الدخل

ظهرت الأرصدة التالية في ميزان المراجعة لمنشأة الفلاح التجارية في ٣٠ /١٢ /١٤٣٠ هـ، ٨٥,٠٠٠ مبيعات، ١٥,٠٠٠ مسموحات مشتريات، ٦٠,٠٠٠ مشتريات، ٢٠,٠٠٠ مسموحات مبيعات، ٥,٠٠٠ مردودات مشتريات، ٣,٠٠٠ مصروفات نقل مشتريات، ١٥,٠٠٠ مردودات مبيعات، ١٤,٠٠٠ خصم مسموح به، ١٥,٠٠٠ خصم مكتسب.

المطلوب:

١-تحديد صافي المبيعات:

المبيعات – مردودات – مسموحات - خصم مسموح به

= ٨٥.٠٠٠- (٢٠.٠٠٠ + ١٥.٠٠٠+١٤.٠٠٠)

= ٨٥.٠٠٠ – ٤٩.٠٠٠ = ٣٦.٠٠٠

٢- تحديد صافي المشتريات:

تكلفة المشتريات = صافي المشتريات + مصروفات الشراء

صافي المشتريات = المشتريات - (مردودات المشتريات + مسموحات المشتريات + الخصم المكتسب).

صافي المشتريات = (٦٠.٠٠٠ + ٣.٠٠٠) – (١٥٠٠٠ + ٥٠٠٠ + ١٥٠٠٠)

صافي المشتريات = ٦٣.٠٠٠ ـ ٣٥.٠٠٠ = ٢٨٠٠٠

٣ـ إذا بلغت بضاعة أول المدة ٢٦,٠٠٠ ريال، و بضاعة آخر المدة ٣٩,٠٠٠ ريال،

<u>المطلوب:</u> تحديد تكلفة البضاعة المباعة(المبيعات).

بضاعة (مخزون) أول المدة + تكلفة المشتريات ـ بضاعة (مخزون)آخر المدة.

= ٢٦.٠٠٠ + ٢٨.٠٠٠- ٣٩.٠٠٠

= ٥٤.٠٠٠ ـ ٣٩.٠٠٠ = ١٥.٠٠٠

٤ ـ تحديد مجمل الربح أو الخسارة:

صافي المبيعات– تكلفة المبيعات.

= ٣٦.٠٠٠ - ١٥.٠٠٠ = ٢١.٠٠٠ مجمل ربح

٥ـ أ - إذا بلغت المصروفات الأخرى ٣٠٠٠٠ ريال، و الإيرادات الأخرى ٧,٠٠٠ **ريال،** <u>المطلوب:</u> تحديد صافي الربح أو الخسارة.

مجمل الربح (أو الخسارة) + الإيرادات – المصروفات

= ٢١.٠٠٠ + ٧.٠٠٠ – ٣٠.٠٠٠ =

٢٨.٠٠٠ – ٣٠.٠٠٠ = (٢.٠٠٠) صافي خسارة

٥ـ ب -إذا بلغت المصروفات الأخرى ٥٠٠٠ ريال، و الإيرادات الأخرى ٧,٠٠٠ **ريال،** <u>المطلوب:</u> تحديد صافي الربح أو الخسارة.

صافي الربح او الخسارة = ٢١٠٠٠ + ٧٠٠٠ – ٥٠٠٠ = ٢٣٠٠٠ صافي ربح

٦- إعداد قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٣٠/ ١٢ / ١٤٣٠ هـ

صافي المبيعات		
يطرح	١٥٠٠٠	٣٦٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة		
مجمل الربح أو (مجمل الخسارة)	٧٠٠٠	٢١٠٠٠
	٥٠٠٠	
+ جميع الإيرادات		+
ـ جميع المصروفات		٢٠٠٠
صافي الربح (أو صافي الخسارة)		
		٢٣٠٠٠

الفصل السادس
تحليل التقارير المالية

التقارير المالية :

التقارير المالية وسيلة اتصال ما بين المنشأة والعالم الخارجي ووسيلة لتوصيل المعلومات التي تعد بواسطة المنشأة إلى المستفيدين ومنها قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة الأرباح المحتجزة ، تقرير مراقب الحسابات ، تقرير مجلس الإدارة ، تقرير الإدارة التنفيذية .

أهمية التقارير المالية :

١- تقديم المعلومات اللازمة لاحتياجات المستفيدين الرئيسين التي تساعدهم على تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية .

٢- القياس الدوري لدخل المنشأة .

٣- تقديم معلومات تساعد على تقويم قدرة المنشأة على توليد التدفق النقدي حيث أن المنشأة مستمرة في نشاطها وتقسم حياتها إلى فترات دورية لإعداد القوائم المالية .

٤- تقديم معلومات عن مصادر الأموال المتاحة للمنشأة وكيفية استخدام هذه الأموال .

٥- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية من وإلى المنشأة كالقروض واستثمارات الملاك و التوزيعات

التحليل المالي :

١- <u>تعريف التحليل المالي :</u>

عملية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط المنشأة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية

والمصادر الأخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات .

٢-أهداف التحليل المالي :

يهدف التحليل المالي إلى دراسة تقويم المنشأة ودراسة السيولة و الربحية والمديونية و الاستقرار في المنشأة .

٣-أدوات التحليل المالي :

أولا : مقارنة القوائم المالية :

أ- **مقارنة أفقية**: حيث تتم مقارنة العنصر في القوائم المالية لعدة فترات

١- مقارنة أفقية لقوائم المنشأة نفسها: يتم مقارنة القوائم المالية نفسها لسنة مالية مع القوائم المالية لنفس المنشأة في سنة أو سنوات أخرى. و هذا الأسلوب من المقارنة يعطي القارئ تصورا عن وضع كل مفردة من مفردات القوائم المالية في كل فترة و يمكن أن نبحث عن أسباب التغير و تأثيره حسب أهمية العنصر لديه.

٢- مقارنة أفقية لقوائم المنشأة مع منشآت أخرى: تتم مقارنة القوائم المالية للمنشأة في سنة مالية أو سنوات مالية مع القوائم المالية لسنوات أخرى إما بشكل فردي أو بشكل متوسط مجموعة منشآت.

ب-**مقارنة رأسية**: حيث تتم تتم مقارنة العنصر في القوائم المالية لنفس الفترة

تتم المقارنة الرأسية للقوائم المالية بنسبة أرقام مفردات القوائم المالية إلى إحدى هذه المفردات التي يرغب المحلل نسبة الأرقام إليها.

(الأصول المتداولة تمثل ٢٥% من مجموع الأصول مثلا) أو (النقدية تمثل ٩٠% من الأصول المتداولة)

و يمكن للمحلل أن يستخدم التحليل الرأسي و التحليل الأفقي معا .(نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول لعام ١٤٢٢وثم مقارنتها مع الشركات الأخرى)

وتجدر الإشارة إلى أن تفسير نتائج المقارنة يترك للمحلل نفسه حسب هدفه من التحليل و حسب الظروف المحيطة به.

ثانيا : النسب المالية :

تستخدم النسب المالية في التحليل المالي لاستخراج أو استنباط علاقة بين الرقمين المنسوب أحدهما للآخر . و هذه النسب تساعد على التعرف على وضع المنشأة موضع التحليل.

ويمكن تصنيف النسب إلى عدة تصنيفات كما يلي :

أ- حسب مصادر المعلومات :

أ- نسب قائمة الدخل أو نسب النشاط

ب- نسب قائمة المركز المالي أو نسب رأسمالية

ج - نسب مختلطة تعتمد على قائمة الدخل وقائمة المركز المالي

ب- على أساس تمثيلها للواقع :

أ- نسب فعلية

ب- نسب نمطية

جـ- على أساس مكونات النسبة :

أ- نسب بسيطة (العلاقة بين عنصرين)

ب- نسب مركبة (العلاقة بين عدة عناصر)

د - على أساس تقويم الأداء :

١- نسب السيولة

٢- نسبة الأداء

٣- نسب الملاءة

٤- نسب الربحية .

النسب على أساس تقويم الأداء

١-نسب السـيولة:

و يقصد بالسيولة مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى الاستدانة أو بيع أصل ثابت. و هناك عدد من المؤشرات على السيولة منها:

أ- رأس المال العامل:

و هو الفرق بين أصول المنشأة المتداولة و مطلوباتها قصيرة الأجل أي أن مجموع أصولها المتداولة يزيد عن مجموع التزاماتها قصيرة الأجل. (بمعنى آخر أن الالتزامات قصيرة الأجل يمكن أن تسدد من الأصول المتداولة و يفيض مبلغ معين)

مثال: فيما يلي بعض الأرصدة التي ظهرت في دفاتر إحدى المنشآت:

٥٠٠٠ بنك – ٣٠٠٠٠ أ.قبض – ٤٢٠٠٠ مدينون – ٧٠٠٠ بضاعة – ٤٠٠٠ م. مقدمة – ١٧٠٠٠ أ.دفع – ٣٣٠٠٠ دائنون

الحل :

رأس المال العامل = مجموع الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

= (٥٠٠٠ + ٣٠٠٠٠ + ٤٢٠٠٠ + ٧٠٠٠ +٤٠٠٠) – (١٧٠٠٠ + ٣٣٠٠٠)

رأس المال العامل = ٨٨٠٠٠ ــ ٥٠٠٠٠ = ٣٨٠٠٠

ب- النسبة الجارية: (نسبة التداول)

هي نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة (قصيرة الأجل)

مجموع الأصول المتداولة
―――――――――――――
مجموع المطلوبات قصيرة الأجل

و النسبة التي نحصل عليها تدل بصورة عامة على عدد المرات التي تغطي فيها الأصول المتداولة المطلوبات قصيرة الأجل.

مثال: بالتطبيق على المثال السابق :

النسبة الجارية = ٨٨٠٠٠ / ٥٠٠٠٠ = ١.٧٦ مرة

أي أن الأصول المتداولة تعادل ١.٧٦ مرة الخصوم المتداولة

ويمكن التعبير عنها بأن نسبة الأصول المتداولة إلى المطلوبات المتداولة تبلغ ١٧٦ % (١.٧٦ × ١٠٠)

ج- النسبة السيولة السريعة

= الأصول المتداولة – (المخزون + المصروفات المقدمة) / الخصوم المتداولة × ١٠٠

مثال : بالرجوع إلى المثال السابق

النسبة السريعة = ٨٨٠٠٠- (٧٠٠٠+٤٠٠٠) / (١٧٠٠٠ + ٣٣٠٠٠) × ١٠٠ = ٧٧٠٠٠ / ٥٠٠٠٠ × ١٠٠

= ١٥٤ %

٢- نسب الأداء : (نسب كفاءة أداء الإدارة)

توضح هذه النسب قدرة إدارة المنشأة على إدارة الموارد المتاحة (موجودات ومطلوبات) وكفاءتها في إدارة هذه الموارد ومن مؤشراتها :

أ – معدل دوران المدينين : صافي المبيعات الآجلة = ×× مرة

متوسط صافي المدينين

يقيس هذا المعدل قدرة المنشأة على تحصيل مستحقاتها من العملاء من خلال تحديد عدد مرات تحويل الديون إلى نقدية .

مثال :

بلغت المبيعات الآجلة ٧٥٠٠٠٠ ريال ، ورصيد المدينين أول الفترة بلغ ١٣٠٠٠٠ ريال ، ورصيد المدينين آخر الفترة بلغ ١٥٠٠٠٠ ريال

الحل :

معدل دوران المدينين = ٧٥٠٠٠٠ = ٧٥٠٠٠٠ = ٥.٣٦ مرة

١٣٠٠٠٠ + ١٥٠٠٠٠ ١٤٠٠٠٠

٢

ب-معدل دوران المخزون : تكلفة المبيعات = ×× مرة

متوسط المخزون

يوضح هذا المعدل عدد المرات التي يتحول فيها المخزون إلى المبيعات وهو مؤشر على تحويل المخزون إلى سيولة

مثال : بفرض أن تكلفة المبيعات لاحدى الشركات ٥٥٠٠٠٠ ، و بضاعة أول المدة ٢٨٠٠٠٠ ، و بضاعة أخر المدة ٣٢٠٠٠٠ إذا

معدل دوران المخزون = ٥٥٠٠٠٠ = ٥٥٠٠٠٠ = ١.٨٣ مرة

٢٨٠٠٠٠ + ٣٢٠٠٠٠ ٣٠٠٠٠

٢

٣- نسب الملاءة

تقيس هذه النسب قدرة المنشأة على الاستمرار في الأجل الطويل ، ويهتم المقرضون والملاك بهذه المؤشرات لأنها تفيد في معرفة استمرارية المنشأة والوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل .

ومن هذه النسب :

أ- نسبة الديون إلى الاصول = إجمالي الخصوم (قصيرة +طويلة)

إجمالي الأصول (متداولة + ثابتة)

توضح هذه النسبة مساهمة الديون في تمويل الأصول وتعتبر مؤشر على قدرة المنشأة على الموازنة بين أصولها و التزاماتها

مثال: بفرض أن مجموع الأصول (ثابتة + متداولة) = ١٠٩٠٠٠ ريال، و مجموع الديون (قصيرة + طويلة) يبلغ ٣٢٥٠٠٠ ريال .

الحل :

= ٣٢٥٠٠٠ / ١٠٩٠٠٠ = ٢.٩٨ مرة = ٢٩٨ % (٢.٩٨ × ١٠٠)

٤- نسب الربحية

وهذه النسب تقيس مدى قدرة المنشأة على تحقيق أرباح ، ومؤشرات الربحية وسيلة هامة لتقويم كفاءة إدارة المنشأة الاقتصادية لمواردها وتحقيق عوائد مجزية على تلك الموارد .

ومن نسب الربحية :

أ- نسبة صافي الدخل إلى المبيعات = صافي الدخل بعد الضريبة والزكاة / صافي المبيعات

تقيس هذه النسبة مساهمة كل وحدة من المبيعات في صافي ربح المنشأة .

مثال :

يبلغ صافي المبيعات ٦٥٠٠٠٠ ريال ، صافي الدخل بلغ ٧٠٠٠٠

الحل :

نسبة صافي الدخل إلى المبيعات = ٧٠ / ٦٥٠٠٠٠ = ٠.١١ (٠.١١ × ١٠٠ = ١١ %)

وهذا مؤشر على أن كل ريال مبيعات يحقق ربحا صافيا قدره ١١ هللة ، وهو مؤشر جيد يجب مقارنته مع متوسط أرباح القطاع الذي تنتمي له المنشأة .

ب- العائد على حقوق الملاك:(نسبة صافي الدخل إلى حقوق الملاك)

يتم الحصول على هذه النسبة بقسمة صافي الدخل على متوسط حقوق الملاك في بداية و نهاية الفترة:

صافي الدخل بعد الزكاة والضريبة / متوسط حقوق الملاك ×١٠٠

مثال:

فيما يلي بعض البيانات التي ظهرت في دفاتر أحد المنشآت :

في بداية الفترة بلغ مجموع الأصول ٧٢٠٠٠٠ مجموع الخصوم ٣٤٠٠٠٠

في نهاية الفترة بلغ مجموع الأصول ٦٥٠٠٠٠ و مجموع الخصوم ٢٣٠٠٠٠ صافي الدخل ٧٨٠٠٠ ريال

المطلوب: حساب العائد على حقوق الملاك

الحل :

حقوق الملاك في بداية الفترة = ٧٢٠٠٠٠ ــ ٣٤٠٠٠٠ = ٣٨٠٠٠٠

حقوق الملاك في نهاية الفترة = ٦٥٠٠٠٠ ــ ٢٣٠٠٠٠ = ٤٢٠٠٠٠

متوسط حقوق الملاك = (٣٨٠٠٠٠ + ٤٢٠٠٠٠) / ٢ = ٨٠٠٠٠٠ / ٢ = ٢٤٠٠٠٠

العائد على حقوق الملاك = (٧٨٠٠٠ / ٤٠٠٠٠٠) × ١٠٠ = ١٩.٥ %

ومعنى هذه النسبة أن كل ريال استثمره أصحاب المنشأة خلال السنة عاد عليهم بـــ ١٩.٥ هللة

ج- عائد السهم الواحد من الأسهم العادية:

يتم الحصول على عائد السهم الواحد من الأسهم العادية بقسمة صافي الدخل على عدد الأسهم العادية.

عائد السهم العادي = صافي الدخل بعد الزكاة والضريبة / عدد الأسهم العادية

مثال:

بالرجوع إلى المثال السابق وبافتراض أن الشركة مساهمة و أن مجموع الأسهم = ٣٠٠٠ سهم

فان عائد السهم الواحد= ٧٨٠٠٠ / ٣٠٠٠ = ٢٦ ريال / سهم

أي أن كل سهم عادي (قيمة اسمية ١٠٠ ريال) حقق لصاحبه أرباحا بلغت ٢٦ ريال

د- نسبة القيمة السوقية إلى العائد على السهم :

تقيس قيمة السهم السوقية إلى العائد المستحق على السهم الواحد من الاسهم العادية

نسبة القيمة السوقية إلى العائد على السهم = القيمة السوقية للسهم / عائد السهم

مثال:

بفرض أن القيمة السوقية للسهم ٢٠٠ ريال والعائد من السهم ٥ ريال فإن

نسبة القيمة السوقية إلى العائد على السهم = ٢٠٠ / ٥ = ٤٠ مرة

وهذا يعني انه لكي يحقق المستثمر عائد قدره ١ ريال لا بد ان يستثمر ٤٠ ريال في ذلك السهم

تدريبات

التمرين الأول : البيانات التالية من دفاتر شركة السعادة التجارية والتي تمثل بيانات الميزانية كما في ١٢/٣٠:

	١٤٢٥هـ	١٤٢٤هـ
النقدية	٤٠٠.٠٠٠	٣٠٠.٠٠٠
المدينين	١٣٠.٠٠٠	١٢٠.٠٠٠
المخزون	١٢٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
أصول ثابتة (صافي)	٤٠٠.٠٠٠	٣٦٠.٠٠٠
	٦٩٠.٠٠٠	٦٤٠.٠٠٠
دائنون	١٤٠.٠٠٠	١٢٠.٠٠٠
قروض طويلة الأجل	١٨٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
رأس المال	٢٤٠.٠٠٠	٢٤٠.٠٠٠
أرباح محتجزة	١٣٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠
	٦٩٠.٠٠٠	٦٤٠.٠٠٠

بالإضافة إلى المعلومات التالية والتي تخص عام ١٤٢٥هـ:

- صافي الدخل بلغ ٥٠.٠٠٠ريال.
- المبيعات (آجله) بلغت ٨٢٠.٠٠٠ريال.
- تكلفة المبيعات بلغت ٣٩٦.٠٠٠ريال.

المطلوب: حساب المؤشرات التالية عام ١٤٢٥هـ:

١- راس المال العامل

٢- نسبة التداول.

٣- معدل السيولة السريعة.

٤- معدل دوران المدينين.

٥- معدل دوران المخزون.

٦- نسبة الخصوم إلى الديون

٧- العائد على حقوق الملاك

التمرين الثاني : البيانات التالية من دفاتر شركة المرسى عن السنة المنتهية في ١٤٢٦/١٢/٣٠هـ:

المبيعات	١٢٠.٠٠٠
تكلفة المبيعات	٦٩٠.٠٠٠
إجمالي الربح	٥١٠.٠٠٠
مصاريف إدارية	١٦٨.٠٠٠
مصاريف تمويل	٦٠.٠٠٠
ضرائب	٧٠.٥٠٠
صافي الربح	٢١١.٥٠٠

- عدد الأسهم العادية المصدرة ٩٠٠٠٠سهم.
- القيمة السوقية للسهم في ١٤٢٦/١٢/٣٠هـ بلغت ١١٠ريالات.

المطلوب:

- حساب المؤشرات التالية:

  - نسبة صافي الدخل إلى المبيعات.
  - عائد السهم EPS.
  - نسبة القيمة السوقية إلى العائد.

تدريبات إضافية تمرين ١:

ظهرت لك المعلومات التالية من سجلات إحدى الشركات (القيمة بالريالات):

النقدية	٢٠ ٠٠٠	أوراق قبض	٣٠ ٠٠٠
مخزون سلعي	٢٠ ٠٠٠	مصروفات مقدمة	٣٠ ٠٠٠
دائنين	٣٠ ٠٠٠	أوراق دفع	٢٠ ٠٠٠
قرض قصير الأجل	٣٠ ٠٠٠	مبيعات آجلة	٩٠ ٠٠٠
مبيعات نقدية	٤٠ ٠٠٠	المدينين	٤٢ ٠٠٠
ديون مشكوك في تحصيلها			٣ ٠٠٠

المطلوب:.إذاعلمتي أن صافي الدخل يبلغ ٢٦٠٠٠ ريال

١- حساب رأس المال العامل

٢- النسبة الجارية.

٣- نسبة التداول السريعة .

٤- نسبة صافي الدخل إلى المبيعات .

تدريب(٢):

فيما يلي بعض البيانات المستخرجة من دفاتر إحدى الشركات (القيمة بالريالات):

مدينين	٣٠ ٠٠٠	أوراق قبض	٢٠ ٠٠٠
مخزون سلعي	٢٠ ٠٠٠	أراضي	٥٠ ٠٠٠
مباني (الصافي)	٤٠ ٠٠٠	سيارات ومعدات (صافي)	١١٠ ٠٠٠
دائنين	٣٠ ٠٠٠	أوراق دفع	٢٠ ٠٠٠

قرض بنك التنمية الصناعية	٥٠ ٠٠٠	رأس المال	١٠٠ ٠٠٠
احتياطيات	٥٠ ٠٠٠	أرباح مبقاه	٢٠ ٠٠٠

المطلوب:. **١- إيجاد نسبة الملاءة .**

تدريب٣:

من سجلات إحدى الشركات ظهرت لك المعلومات الآتية:

رأس المال	١٢٠ ٠٠٠	احتياطيات أول الفترة	٥٠ ٠٠٠
أرباح مبقاه آخر الفترة	٥٠ ٠٠٠	احتياطيات آخر الفترة	٧٠ ٠٠٠
مبقاه آخر الفترة	٨٠ ٠٠٠	صافي الدخل المحقق خلال السنة	٥٠ ٠٠٠

المطلوب:. حساب العائد على حقوق الملاك.

تمرين ٤

فيما يلي قائمة المركز المالي لأحدى المنشآت التجارية في ١٤٢٨/١٢/٣٠هـ

الأصــول الخصوم وحقوق الملكية

حقوق الملكية			الأصول الثابتة		
رأس المال	١٥٠٠٠		آلات و معدات	١٠٠٠٠٠	
(١٥٠٠ سهم)	٠		سيارات	٥٠٠٠٠	
احتياطي نظامي	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	أثاث	٤٠٠٠٠	
مجموع حقوق			مجموع		١٩٠٠٠٠
الملكية			الأصول الثابتة		
خصوم ثابتة	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	أصول متداولة	٤٠٠٠٠	
قرض برهن			مخزون سلعي	٢٠٠٠٠	
عقاري	٢٠٠٠٠		مدينون	١٠٠٠٠	
خصوم متداولة	٢٠٠٠٠		أوراق مالية	٥٠٠٠٠	
دائنون	٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	بنك		١٢٠٠٠٠
أوراق دفع		٣١٠٠٠٠			٣١٠٠٠٠
قرض قصير					
الأجل					

إذا علمتي أن صافي الدخل للمنشأة في نهاية الفترة بلغ ١٥٠٠٠٠ ريال، وصافي حقوق الملكية أول الفترة بلغ ١٥٠٠٠٠ ريال والمدينون أول الفترة بلغت٣٠٠٠٠ ريال وتبلغ المبيعات خلال العام ١٢٠٠٠٠ريال منها ٢٠٠٠٠ ريال مبيعات نقدية **المطلوب استخرجي:**

أ) راس المال العامل

ب) النسبة السريعة

ج) نسبة العائد على حقوق الملاك

د) نسبة صافي الدخل إلى المبيعات

هـ) معدل دوران المدينين

و) عائد السهم الواحد

الفصل السابع
الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية
ودورها في الحد من آثار

ولتحقيق أهداف البحث تم إجراء دراسة ميدانية على عينة من شركات الوساطة العاملة في سوق عمان المالي، وذلك من خلال تصميم استبانة لهذا الغرض. حيث تم توزيع (٩٠) استبانة اعتمد منها لأغراض التحليل والدراسة (٧٦) استبانة إي ما نسبته (٨٥%) تقريبا من الاستبانات الموزعة.

وقد تبين من نتائج الدراسة أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تلعب دورا في التخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية على السوق المالي وإعادة ثقة المستثمرين فيه، إذ تساهم بدرجة مرتفعة في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية، وزيادة حجم الاستثمار، وتخفيض مخاطر الاستثمار. وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، تم وضع بعض التوصيات ذات الصلة.

he Transparency in Disclosure of Future Information and Its Role in Reducing the Impacts of Global Financial Crisis upon Amman Financial Market

Abstract

This study aimed to reveal the contribution of transparency in the disclosure of futures information in a way to reduce the impacts of global financial crisis upon the Amman Financial Market, and to reveal the importance of providing such information to investors.

In a way to achieve the objectives of the research, field study was conducted on a sample of financial intermediary firms operating in the Amman Financial Market, and through the design of a questionnaire for this purpose. Ninety questionnaires were distributed out of which 76 (85%) questionnaires were approved for analysis and research purposes.

Results of the study showed that the transparency in disclosure of future information played a role in the reduction of the impact of global financial crisis upon financial market and regain investors' confidence in this market which is a direct result of its high level of contribution to increasing investors' satisfaction on the fairness of financial statements, increasing level of investment, and decreasing of investment risks. In the light of the findings, the study proposed some recommendations that are related.

يواجه العالم اليوم أزمة مالية كبيرة عصفت ولازالت تعصف بالاقتصاد العالمي، أطلق عليها البعض بالزلزال المالي الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي وانتقل منه إلى بقية أنحاء العالم، والذي ما زال يبحث عن سبل لمواجهة هذه الأزمة والخروج منها. وتشير العديد من المعلومات والتقارير الاقتصادية إلى أن الأزمة المالية العالمية الحالية هي من اعنف الأزمات بعد أزمة الكساد الكبير التي تعرض لها الاقتصاد العالمي للأعوام ١٩٩٢-١٩٣٣.

لقد تأثرت الصناعة المالية بالأزمة الراهنة وتداعياتها وانعكس ذلك على المؤسسات و الأسواق المالية واحدث حالة من الخوف وعدم التأكد وانهيار الثقة فيها، نتيجة للتغيرات المفاجئة و السريعة في أسعار الأسهم والسندات وقيم المبادلات بشكل عام. وللحد من الآثار السلبية لهذه الأزمة على الأسواق المالية لابد من إعادة ثقة المستثمرين بهذه الأسواق وإزالة مخاوفهم منها، و ذلك بتوفير المعلومات المالية للمستثمرين والمتعاملين معها وبما يعزز صنع قراراتهم الاستثمارية. ولتحقيق ذلك لابد للإدارة من إتباع مسارات الشفافية في تعاملها مع أصحاب المصالح وتبني افتراضات قائمة على أساس منطقي وموضوعي لتصوراتها لواقعها المالي المستقبلي بوساطة الإفصاح عن المعلومات المستقبلية وبالشكل الذي ينعكس ايجابيا على التعاملات في تلك الأسواق.

من هنا جاءت فكرة هذا البحث للتعرف على مدى مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على احد مراكز الاستثمار الرئيسة في الاقتصاد الأردني ألا وهو سوق عمان المالي في محاولة لإيجاد معالجة للتخفيف من انعكاسات هذه الأزمة على السوق المذكور.

مشكلة الدراسة:

تعرضت الأسواق المالية إلى الارتباك و التأزم بسبب الأزمة المالية العالمية، وأصبح الاعتماد على المعلومات المالية التاريخية أو الحالية غير كافياً لاتخاذ قرار الاستثمار في هذه الأسواق. أن ابتعاد إدارات المنظمات الاقتصادية عن مسارات الشفافية وعدم قيامها بالإفصاح عن توقعاتها وأفعالها المستقبلية لا يُمكَن المستثمرين من معرفة مدى مواءمة ما تخطط له هذه المنظمات مع بيئة المستقبل، ولا يوفر المعلومات الكافية لمساعدتهم في ترشيد واتخاذ قراراتهم مما يؤدي إلى تقليل الثقة بالسوق المالي والعزوف عن الاستثمار فيه. وعلى هذا الأساس يمكن حصر مشكلة الدراسة في محاولة **البحث عن إجابة للأسئلة الآتية:**

١. هل تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي؟
٢. هل تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في زيادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي؟
٣. هل تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي؟

٤. هل تختلف آراء أفراد عينة الدراسة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي تبعا لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة)؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تزايد قيمة المعلومات المستقبلية باعتبارها مصدراً هاماً لاتخاذ القرارات خاصة مع الأوضاع السائدة في ظل الأزمة المالية الراهنة. إذ لم تعد حاجة المستثمرين و المتعاملين مع السوق المالي تقتصر على المعلومات التاريخية أو الحالية فقط بل تتعداها إلى المعلومات المستقبلية، مما يحتم على إدارات المنظمات الاقتصادية القيام بدراسة وفهم التوقعات المستقبلية من اجل التكهن والتفكير في عواقب القرارات والأفعال في المستقبل.

كما تبرز أهمية الدراسة من خلال تنامي الحاجة إلى الإفصاح عن المعلومات المستقبلية و تبني مسارات الشفافية في هذا الإفصاح، وذلك للتخفيف من الآثار السلبية لهذه الأزمة على الأسواق المالية وإعادة ثقة المستثمرين فيها وإزالة مخاوفهم منها، حيث يساهم هذا الإفصاح في تعزيز قدرة المستثمرين على التعامل مع التغيرات السريعة في تلك الأسواق وتأثيراتها المتزايدة، فضلاً عن مساعدتهم في عملية اتخاذ القرارات وترشيدها. ومما يضفي مزيدا من الأهمية على هذه الدراسة أنها تسعى إلى إيجاد آليات معالجة للحد من آثار الأزمة المذكورة وانعكاساتها على سوق عمان المالي.

أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تحديد مفهوم الإفصاح عن المعلومات المستقبلية.

٢. بيان أهمية توفير المعلومات المستقبلية للمستثمرين في السوق المالي.

٣. الكشف عن مدى مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي.

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأسئلتها تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

HO1: لا تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي.

الفرضية الثانية:

HO2: لا تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في زيادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي.

الفرضية الثالثة:

HO3: لا تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي.

الفرضية الرابعة:

HO4: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

وتشتق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

H04:1: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

الفرضية الفرعية الثانية:

H04:2: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في زيادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

الفرضية الفرعية الثالثة:

H04:3: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

الإطار النظري والدراسات السابقة

تزايدت الحاجة إلى الإفصاح عن الشفافية نتيجة الأزمات التي مر بها العالم والانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات العالمية العملاقة، فعلى سبيل المثال أشار تقرير اللجنة المنبثقة عن الكونجرس الأمريكي للتحقيق في أسباب انهيار شركة Enron أن احد أهم أسباب هذا الانهيار يعود إلى قصور الإفصاح عن العمليات المتبادلة بين هذه الشركة وشركات الاستثمار من جهة وتواطؤ شركة التدقيق Anderson من جهة أخرى (Alkhafaji, 2003). كما اكتسب

موضوع الشفافية و الإفصاح المزيد من الاهتمام بعد تزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال لجعل التعامل في هذه الأسواق أكثر عدالة لتوفيره فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخا استثماريا ملائما ويزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق المالي (الشيرازي، ١٩٩٠، ٣٢٢)، إذ تعد التقارير المالية المنشورة مصدرا هاما للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات (مطر، ٢٠٠٣).

ومن زاوية الدراسات المالية تعني الشفافية توفير المعلومات لغرض حماية مستقبل المساهمين ولجعل المجتمع يعترف بأن المنظمة قادرة على الإيفاء بالتزاماتها (Japan Committee, 2001, 8). وتعد الشفافية دعامة هامة لضمان العدالة والنزاهة والثقة في إجراءات إدارة المنظمات وإدارة أفرادها واتخاذ القرارات الرشيدة، حيث تؤمن توصيل معلومات واضحة و صحيحة ووافية إلى كل الأطراف المستفيدة (خوري، ٢٠٠٣).

وتنظر الأسواق المالية إلى الشفافية على أنها الاتجاه السائد لتنظيم الإفصاح المحاسبي بقدر تعلق الأمر بالمستثمرين والأطراف المستفيدة كافة (Riley, 2006)، فالشفافية إذن هي النظام و الإجراءات العملية لتوفير مستلزمات الإفصاح عن النشاطات والإجراءات والأهداف والنتائج، كما أن هناك ترابط وثيق بين الشفافية والإفصاح إلى درجة قد يصعب التمييز بينهما (عواد، ٢٠٠٩).

ويؤكد Gregory & Linen (2003, 205) على انه كلما زادت درجة الشفافية كلما زادت درجة إحساس المستثمرين بوجود المساواة والعدالة في الأسواق المالية، وكلما ازدادت أيضا درجة ترحيب أولئك المستثمرين بتقديم رؤوس الأموال.

والشفافية بمعنى وضوح سياسات الإدارة تساعد على تحسين القابلية للتنبؤ بواقع الحال المالي مستقبلا، مما يؤدي إلى كفاءة القرارات المستقبلية خاصة إذا تمكنت الإدارة من تبرير وجهات نظرها وافتراضاتها المستقبلية. ويرى Glenn (1999, 240) انه لتعزيز الشفافية يتطلب أن يتم فحص الأفعال والقرارات من قبل جهات مختلفة لمساءلة الإدارة، إذ يعد ذلك بمثابة المنبه عند إتباع الإدارة سياسة الاختباء وعدم الوضوح والتضليل بدلا من الإفصاح والشفافية والوضوح.

وكشفت دراسة Ferguson, Lam & Lee (2002) عن أن الشفافية في الإفصاح لا تؤثر بشكل ايجابي على ثقة المستثمرين في السوق المالي فحسب، بل تشجع الشركات أيضا على إصدار أوراق مالية جديدة.

ويعني الإفصاح بشكل عام بيان الشيء من اجل أن يكون معروفا وواضحا، ومن هنا يشكل إفصاح المنظمة عن المعلومات حماية للمستثمر العادي والأطراف الأخرى من التضليل، إضافة إلى تقليل مخاطر الاستثمار (خلفاوي، ٢٠٠٨). ويتحدد مستوى الإفصاح المناسب برأي (2001, 55) Walk & Dodd حسب مجموعة من العوامل منها الشخص الذي يستخدم المعلومة والغرض من استخدامها، وأن مفهوم الإفصاح المثالي أو الكامل أصبح شيئا من الماضي ليحل محله في عصرنا الحاضر مفهوم الإفصاح الواقعي أو المناسب.

وأثبتت دراسة Castellano (2002) أن حرص المنظمة على توفير إفصاح طوعي أو اختياري بالإضافة إلى الإفصاح الإلزامي أو الإجباري يعزز ثقة الجمهور بالمنظمة وعدالة قوائمها المالية وينعكس على سمعتها وقيمتها

السوقية وبالتالي على أسعار سهمها في السوق المالي. كما بيَن Prowse (1997) في دراسته أن الإفصاح الاختياري الموفر في البيانات المالية للشركات المساهمة يعمل على توفير عنصر الكفاءة للسوق المالي، ويساعد على تخفيض درجة المخاطر المحيطة بالاستثمارات.

ويشير الفضل (٢٠٠١، ٥٧) إلى انه من خلال الإفصاح يتم إعداد وتعميم التقارير المالية لأجل إشباع حاجة مستخدميها من المعلومات المحاسبية التي تصف بشكل موضوعي الأحداث الاقتصادية التي أثرت على المنظمة في فترة زمنية معينة، كما تعرض المعلومات خطط وتوقعات الإدارة في المستقبل.

وبنفس السياق تؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (,2001) 12 على ضرورة الإفصاح عن خطط وأهداف الإدارة المستقبلية، والأحداث المحتملة الوقوع، والقرارات الإدارية المتوقع اتخاذها مستقبلا. أن هذه الآراء المؤيدة للإفصاح عن المعلومات المستقبلية جاءت مناقضة للاتجاه التقليدي في الإفصاح عن هذه المعلومات والذي يتسم بالحيطة والحذر ولا يرى ضرورة للإفصاح عن المعلومات المستقبلية، وذلك لان الإفصاح عن هذه المعلومات قد يضر بعملية المنافسة، فضلا عن انه ليس فيها الدقة اللازمة. فعدم تحقق هذه التنبؤات قد يعرض الإدارة إلى المساءلة القانونية، لذا فالأفضل حسب هذا الاتجاه ترك الموضوع إلى المحلل المالي في ضوء إمكانياته من خلال قراءته للمعلومات المالية. وبالمقابل نجد أن الاتجاه الحديث ينادي بضرورة الالتزام بالإفصاح عن المعلومات المستقبلية لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، حيث أن الإفصاح عن هذه المعلومات يجعلها متاحة لجميع الأطراف وغير مقتصرة على المحلل المالي. كما أن معرفة الإدارة الكاملة بأنشطتها الداخلية يجعلها قادرة على تحديد هذه التنبؤات بشكل أفضل من المحلل المالي، وأن

الإدارة سوف تبذل قصارى جهدها لتحقيق التنبؤات التي يتم الإفصاح عنها كنوع من الالتزام الأدبي عليها، إضافة إلى انه لا يمكن مساءلة الإدارة في حالة عدم تحقق هذه التنبؤات طالما أن معلوماتها قد استندت إلى افتراضات منطقية معقولة وأنها قامت بتقديم التحليل الوافي للأسباب التي حالت دون تحقيقها (Ticker, 2004, 211).

ومن الزاوية القانونية يرى Sidebothain (1970, 44) أن التشريعات الحديثة ينبغي أن تحدد كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية وذلك بعرض كل المعلومات الهامة لتقييم وضع المنظمة وان عدم الالتزام بذلك يجعل التقارير المالية مضللة.

أن عدم وجود الإفصاح الإلزامي عن التنبؤات المستقبلية يخلق سوق للمعلومات يستفاد منه القادرين على تحمل تكاليفه فقط، وأن الإفصاح الاختياري عن التنبؤات قد يؤدي إلى التحيز من خلال قيام الإدارة بالإفصاح عن المعلومات الايجابية فقط (Swanson, 1994, 175). ويرى Adhikari (2000) في دراسته أن الإفصاح عن التوقعات السيئة يجب أن يتم بالسرعة والنزاهة التي يتم بها الإفصاح عن التوقعات الجيدة، وأن غياب الإفصاح عن التوقعات السيئة للأوضاع المالية المستقبلية للمنظمة قد يعرض سمعة ونزاهة الإدارة للتشكيك. ومن جانب آخر بيَن Bailes (2002, 181) ضرورة أن تتبع الإدارة سياسة ثابتة ومنظمة للإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بالواقع المالي المستقبلي وما يتعلق بالافتراضات الموضوعة بخصوص المعلومات المالية المستقبلية، وأن يتم تجنب التفاؤل الزائد أو التنبؤات المبالغ بها إذ ينبغي أن تبنى الافتراضات على أسس موضوعية سليمة ويتم شرحها وتوضيحها بشكل جيد.

كما استقطب موضوع المعلومات المالية المستقبلية اهتمام العديد من الجهات كالجمعيات المتخصصة بوضع معايير المحاسبة والتدقيق وهيئة الأوراق المالية الأمريكية والمعاهد المهنية الأخرى. فقد وضع معيار التدقيق الدولي رقم ٨١٠ (تدقيق المعلومات المالية المستقبلية) مجموعة من القواعد والإرشادات ذات العلاقة بمهام المدقق عند قيامه بتدقيق المعلومات المالية المستقبلية. أما بالنسبة للإفصاح عن هذه المعلومات فبيَن المعيار المذكور أن على المدقق أن يتأكد من أن عرض تلك المعلومات ليس مضللا، وأن السياسات المحاسبية ذات العلاقة قد تم الإفصاح عنها بوضوح وكذلك التغييرات التي طرأت عليها مع بيان أسباب التغيير وتأثيره، وأن الافتراضات قد تم الإفصاح عنها بشكل ملائم في الملاحظات المرفقة بالمعلومات المالية المستقبلية (IASC, 2000). وورد في معيار التدقيق الأمريكي ٣٠١ أن المعلومات المالية المستقبلية أما أن تكون تصورات مالية أو تنبؤات مالية في ضوء أفضل المعلومات المتاحة واعتقاد الإدارة، وهذا يعني أن أساس التنبؤ هو افتراضات الإدارة التي تعكس الظروف المتوقع وجودها والتصرفات المتوقع اتخاذها، كما تقع مسؤولية هذه التوقعات على الإدارة وعلية ينبغي أن يكون لديها الأساس الموضوعي المعقول لوضع هذا التوقع أو التصور المالي (AICPA, 2002).

ووجه قانون Sarbanes- Oxley الصادر عام ٢٠٠٢ في الجزء ٤٠١ b ، الذي تطرق إلى المعلومات المستقبلية، هيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC لتبني قواعد جديدة للإفصاح وأن يكون هناك إفصاح عام (يتضمن المعلومات المالية المستقبلية) من قبل الشركات المسجلة فيها، مما حدا بالهيئة إلى تعديل بعض النماذج، مثل Regulation G and Item 10 of Regulation S-B and S-K، التي تنظم عملية التسجيل والتي يتطلب تقديمها

من قبل الشركات المسجلة لديها وذلك لتلبية المتطلبات الواردة في القانون المذكور (Sarbanes & Oxley, 2002)، وبعد هذا الإجراء أصبح التقرير عن المعلومات المستقبلية إلزاميا للشركات المسجلة في هيئة الأوراق المالية الأمريكية. كما قام معهد الماليين التنفيذيين العالمي Financial Executives International Institute والمعهد القومي لعلاقات المستثمرين National Investor Relations Institute بتوفير دليل خاص بالتقرير المالي المستقبلي (Phillips, Jr., Drake & Luehlfing, 2010).

ويتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (١) الإفصاح ضمن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عن المعلومات ذات العلاقة بالافتراضات المستقبلية الهامة (Alfredson, Leo, Picker, loftus, Clark & Wise, 2009, 689). كما يعمل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB منذ عدة سنوات على مشروع حول التقرير عن الأداء المالي بهدف وضع مقاييس لهذا الأداء، ويتناول هذا المشروع في سياق عمله بعض القضايا المتعلقة بالمعلومات المالية المستقبلية (FASB, 2001). وأظهرت أحد النتائج الرئيسة للبحث الأولي لهذا المشروع أن مستخدمي القوائم المالية يهتمون بشكل كبير بالإفصاح عن المعلومات التي لها قيمة تنبؤية (Phillips, Jr. et al., 2010).

منهجية الدراسة

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات الوساطة العاملة في بورصة عمان والبالغ عددها (٢٢) شركة. وقد تم اختيار (١٥) شركة عشوائيا لتمثل عينة الدراسة، وتشكل حوالي (٦٨%) من مجتمع الدراسة. و تم توزيع (٩٠) استبانة على أفراد عينة الدراسة وهم مدراء الشركات المذكورة والوسطاء الماليين

العاملين فيها، وبلغ عدد الاستبانات المستردة والمعتمدة لغايات البحث والتحليل (٧٦) استبانة أي ما نسبته (٨٥%) تقريبا من الاستبانات الموزعة.

أساليب جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة ضمن الإطار النظري على مجموعة من المراجع المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث. وللحصول على البيانات في الجانب الميداني تم تصميم استبانة خاصة بالدراسة استنادا إلى الأدبيات ذات العلاقة. وتكونت الاستبانة من قسمين، هدف الأول منها إلى جمع بيانات ديمغرافية عن أفراد عينة البحث. أما القسم الثاني فهدف إلى قياس مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي، وتمثلت مؤشرات قياس هذه الآثار بـ: قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي، وحجم الاستثمار في سوق عمان المالي، ومخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي. و يمكن تلخيص أقسام الاستبانة والأسئلة التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

أقسام الاستبانة و الأسئلة التي تقيس متغيرات الدراسة

أقسام الاستبانة	المتغيرات	الأسئلة
القسم الأول	المؤهل العلمي	أ
	التخصص العلمي	ب
	عدد سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية	ج
القسم الثاني	مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية	١-١٠
	مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في زيادة حجم الاستثمار	١١-٢٠
	مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تخفيض مخاطر الاستثمار	٢١-٣٠

وقد صممت أسئلة الاستبانة باستخدام الأسئلة الموضوعية المتصلة، وقسمت خيارات الإجابة إلى خمسة بدائل واستخدم مقياس ليكرت الخماسي لتحويل الآراء الوصفية إلى صيغة كمية. كما تم التحقق من صدق الاستبانة حيث عرضت على مجموعة من المتخصصين لتحكيمها وإبداء الرأي بخصوص سلامة صياغتها وترابط فقراتها، إضافة إلى إجراء اختبار الثبات إذ تم حساب ثبات المقياس بتطبيق معادلة الفا كرونباخ حيث بلغ (٩٦%)، مما يدل على أن المقياس ذا ثبات عال.

أساليب تحليل البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها استخدم الإحصاء الوصفي حيث تم إيجاد النسب و التكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية،

كما تم استخدام اختبار t لعينة واحدة لاختبار فرضيات الدراسة، فضلا عن تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA بهدف التعرف إلى وجود فروق في الأثر تبعا للعوامل ذات العلاقة بخصائص أفراد العينة.

هذا وقد تم اعتبار مدى المتوسط الحسابي للإجابات عن كل فقرة من (١-٢.٤) دالاً على درجة تأييد متدنية، ومن (٢.٥-٣.٤) دالاً على درجة تأييد متوسطة، ومن (٣.٥-٥) دالاً على درجة تأييد مرتفعة.

حدود الدراسة:

تمثل المؤشرات التي شملتها مقاييس آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي قدرا مناسبا لجوانب هامة، وبالتالي قد تكون هناك مؤشرات وجوانب أخرى تم تسكينها ضمن إطار هذه الدراسة.

تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

خصائص أفراد عينة الدراسة:

يتضح من تحليل إجابات القسم الأول من الاستبانة والمعروضة في الجدول رقم (٢) أن ما نسبته حوالي (٨٢%) من أفراد العينة يحملون شهادة جامعية، وأن غالبيتهم من تخصص العلوم المالية والمصرفية وتخصص المحاسبة، حيث شكل هؤلاء نسبة (٤٤.٧%) و (٤٠.٨%) على التوالي، كما أن ما يقارب (٣٠%) منهم تتراوح مدة خبرتهم المهنية بين (٥-١٠) سنوات، في حين أن حوالي (٥٤%) منهم خبرتهم ١٠ سنوات وأكثر.

وتشير المعلومات السابقة إلى أن عينة الدراسة لديها من المعارف والخبرة العملية ما يجعلها قادرة على فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها وبما يضمن توفر سمة الموضوعية للنتائج التي ستتوصل إليها الدراسة.

جدول رقم (٢)خصائص أفراد عينة الدراسة

الخصائص	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دكتوراه	٤	%٥.٣
	ماجستير	١٨	%٢٣.٧
	بكالوريوس	٤٠	%٥٢.٦
	دبلوم كليات مجتمع	١٤	%١٨.٤
	المجموع	٧٦	%١٠٠
التخصص العلمي	محاسبة	٣١	%٤٠.٨
	علوم مالية و مصرفية	٣٤	%٤٤.٧
	إدارة أعمال	٩	%١١.٩
	اقتصاد	٢	%٢.٦
	المجموع	٧٦	%١٠٠
عدد سنوات الخبرة في الوظيفة الحالية	اقل من ٥ سنوات	١٢	%١٥.٨
	من ٥ سنوات- اقل من ١٠ سنوات	٢٣	%٣٠.٣
	من ١٠ سنوات- اقل من ١٥ سنة	٣٢	%٤٢
	من ١٥ سنة- اقل من ٢٠ سنة	٦	%٧.٩
	أكثر من ٢٠ سنة	٣	%٤
	المجموع	٧٦	%١٠٠

اختبار الفرضية الأولى:

HO1: لا تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي.

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) يتضح أن أفراد العينة يجدون أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تساهم بدرجة مرتفعة في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية، حيث بلغ الوسط الحسابي الإجمالي للإجابات على الفقرات ذات العلاقة بهذا الجانب (٤.٨٠) أي بنسبة (%٩٦)، في حين كان الانحراف المعياري (٠.٣٨).

جدول رقم (٣)مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية

العبارة	الوسط الحسابي (على مقياس خماسي)	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التأييد
يساعد الإفصاح عن الغرض من إعداد المعلومات المالية المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	٤.٨٣	٠.٣٢	%٩٦.٦	مرتفعة
يُمكّن الإفصاح عن التغيرات المستقبلية المتوقعة في السياسات المحاسبية من تعزيز قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	٤.٨٨	٠.٤٥	%٩٧.٦	مرتفعة
يعزز تحديد تاريخ إعداد المعلومات المستقبلية عند الإفصاح عنها قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	٤.٧٧	٠.٣٥	%٩٥.٤	مرتفعة
يؤدي تثبيت مسؤولية الإدارة عن إعداد المعلومات المستقبلية إلى زيادة قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	٤.٨١	٠.٤٣	%٩٦.٢	مرتفعة
ينعكس الإفصاح عن الافتراضات التي تستند إليها التنبؤات المالية المستقبلية بشكل ايجابي على إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	٤.٨٤	٠.٢٢	%٩٦.٨	مرتفعة
يزيد الإفصاح عن المعلومات الحساسة ذات العلاقة بالأداء التشغيلي فرصة إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	٤.٨٣	٠.٢٣	%٩٦.٦	مرتفعة
يعزز الإفصاح عن العمليات ذات التأثير على الموقف التنافسي من قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	٤.٨٨	٠.٣٦	%٩٧.٦	مرتفعة
يؤدي الإفصاح عن التنبؤات المتعلقة بربحية المنظمة في السنة القادمة إلى تعزيز قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	٤.٧٤	٠.٢٤	%٩٤.٨	مرتفعة
يقلل الإفصاح عن سياسات الإدارة واستراتيجياتها وأهدافها المستقبلية من شكوك المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	٤.٨٠	٠.٣٤	%٩٦	مرتفعة
يقوي الإفصاح عن أي تعارض في المصالح داخل المنظمة قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية.	٤.٧٠	٠.٤١	%٩٤	مرتفعة
جميع العبارات معا	٤.٨٠	٠.٣٨	%٩٦	مرتفعة

وبهدف اختبار الفرضية الأولى والتحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج السابقة تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، ويبين الجدول رقم (٤) نتائج اختبار

الفرضية المذكورة، حيث بلغت قيمة (t) مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى ثقة (٩٥%)، لذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تساهم في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي.

جدول رقم (٤)نتائج الاختبار الإحصائي للفرضية الأولى

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائية Sig.
٤.٨٠	٠.٣٨	٣٦.١٢	٠.٠٠٠

الوسط الفرضي=٣

اختبار الفرضية الثانية:

HO2: لا تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في زيادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي.

تبين النتائج الموضحة في الجدول رقم (٥) أن أفراد العينة يعتقدون أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تساهم بدرجة مرتفعة في زيادة حجم الاستثمار، فقد بلغ الوسط الحسابي العام للإجابات ذات العلاقة بهذا الجانب (٤.٥٠) أو بنسبة (٩٠%)، كما بلغ الانحراف المعياري (٠.٦٦).

جدول رقم (٥)مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في زيادة حجم الاستثمار

العبارة	الوسط الحسابي (على مقياس خماسي)	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التأييد
يشجع الإفصاح عن الغرض من إعداد المعلومات المالية المستقبلية على القيام بالاستثمار.	٣.٩٥	٠.٣٣	%٧٩	مرتفعة
يعزز الإفصاح عن التغيرات المستقبلية المتوقعة في السياسات المحاسبية من عمليات الاستثمار.	٤.٠٩	٠.٤٨	%٨١.٨	مرتفعة

أن تحديد تاريخ إعداد المعلومات المستقبلية عند الإفصاح عنها يوسع عمليات الاستثمار.	٤.٧٩	٠.٤٥	%٩٥.٨	مرتفعة
يؤدي تثبيت مسؤولية الإدارة عن إعداد المعلومات المستقبلية إلى ارتفاع حجم الاستثمار.	٤.٨٦	٠.٣٦	%٩٧.٢	مرتفعة
يُمكّن الإفصاح عن الافتراضات التي تستند إليها التنبؤات المالية المستقبلية من زيادة حجم الاستثمار.	٤.٨٢	٠.٥١	%٩٦.٤	مرتفعة
ينعكس الإفصاح عن المعلومات الحساسة ذات العلاقة بالأداء التشغيلي بشكل ايجابي على حجم الاستثمار.	٤.٨٧	٠.٦٨	%٩٧.٤	مرتفعة
يعزز الإفصاح عن العمليات ذات التأثير على الموقف التنافسي من حجم الاستثمار.	٤.٤٥	٠.٦١	%٨٩	مرتفعة
يُمكّن الإفصاح عن سياسات الإدارة و استراتيجياتها و أهدافها المستقبلية من استقطاب مستثمرين جدد.	٤.٨٦	٠.٣٢	%٩٧.٢	مرتفعة
يؤدي الإفصاح عن التنبؤات المتعلقة بربحية المنظمة في السنة القادمة إلى تعزيز حجم الاستثمار.	٣.٩٢	٠.٥٥	%٧٨.٤	مرتفعة
يشجع الإفصاح عن التغيرات في حقوق الملكية داخل المنظمة على زيادة حجم الاستثمار.	٤.٤١	٠.٤٠	%٨٨.٢	مرتفعة
جميع العبارات معا	٤.٥٠	٠.٦٦	%٩٠	مرتفعة

ولاختبار الفرضية الثانية والتحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج السابقة تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، ويبين الجدول رقم (٦) نتائج اختبار هذه الفرضية، إذ بلغت قيمة (t) مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى ثقة (٩٥%)، لذا يتم رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة، أي أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تساهم في زيادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي.

جدول رقم (٦) نتائج الاختبار الإحصائي للفرضية الثانية

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائية .Sig
٤.٥٠	٠.٦٦	٢٨.٣٩	٠.٠٠١

الوسط الفرضي=٣

اختبار الفرضية الثالثة:

HO3: لا تساهم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي.

تشير إجابات أفراد العينة المدرجة في الجدول رقم (٧) إلى مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بدرجة مرتفعة في تخفيض مخاطر الاستثمار، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي الكلي للإجابات بهذا الخصوص (٤.٦٠) أي بنسبة (٩٢%). أما الانحراف المعياري فقد بلغ (٠.٤٧).

جدول رقم (٧)

مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تخفيض مخاطر الاستثمار

العبارة	الوسط الحسابي (على مقياس خماسي)	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة التأييد
يساعد تحديد تاريخ إعداد المعلومات المستقبلية عند الإفصاح عنها على التخفيف من تعرض المستثمر إلى تقلب عوائد الاستثمار.	٤.٧٥	٠.٦١	%٩٥	مرتفعة
يعزز الإفصاح عن التغيرات المستقبلية المتوقعة في السياسات المحاسبية من إمكانية تفادي مخاطر الاستثمار.	٤.٨٢	٠.٤٩	%٩٦.٤	مرتفعة
يحد تثبيت مسؤولية الإدارة عن إعداد المعلومات المستقبلية من مخاطر الفرص الاستثمارية.	٤.٦٨	٠.٣٥	%٩٣.٦	مرتفعة

يزيد الإفصاح عن الافتراضات التي تستند إليها التنبؤات المالية المستقبلية من إمكانية تعظيم المنفعة من الفرص الاستثمارية.	٤.٧٦	٠.٥٢	٩٥.٢%	مرتفعة
يساعد الإفصاح عن الغرض من إعداد المعلومات المالية المستقبلية على توزيع مخاطر الاستثمار.	٤.٨٩	٠.٢٢	٩٧.٨%	مرتفعة
يشجع الإفصاح عن المعلومات الحساسة ذات العلاقة بالأداء التشغيلي على تنويع الاستثمار.	٣.٩٣	٠.٣١	٧٨.٦%	مرتفعة
يُمكّن الإفصاح عن العمليات ذات التأثير على الموقف التنافسي من توزيع مخاطر الاستثمار بشكل أفضل.	٤.٨٨	٠.٤٣	٩٧.٦%	مرتفعة
ينعكس الإفصاح عن سياسات الإدارة و استراتيجياتها وأهدافها المستقبلية ايجابياً على القدرة على تنويع الاستثمار.	٤.٣٦	٠.٣٢	٨٧.٢%	مرتفعة
يؤدي الإفصاح عن التنبؤات المتعلقة بربحية المنظمة في السنة القادمة إلى تعزيز إمكانية التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية للمنظمة.	٤.٣٩	٠.٤٤	٨٧.٨%	مرتفعة
يساعد الإفصاح عن أي تعارض في المصالح داخل المنظمة على سرعة تجنب اثر التقلبات المالية المفاجئة.	٤.٥٨	٠.٥٧	٩١.٦%	مرتفعة
جميع العبارات معا	٤.٦٠	٠.٤٧	٩٢%	مرتفعة

ومن اجل اختبار الفرضية الثالثة والتحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج السابقة تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة، ويبين الجدول رقم (٨) نتائج اختبار هذه الفرضية، فقد بلغت قيمة (t) مستوى الدلالة الإحصائية عند مستوى ثقة (٩٥%)، لذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تساهم في تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي.

جدول رقم (٨)

نتائج الاختبار الإحصائي للفرضية الثالثة حسب اختبار T-test لعينة واحدة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائية Sig.
٤.٦٠	٠.٤٧	٤١.٠٦	٠.٠٠٠

الوسط الفرضي=٣

اختبار الفرضية الرابعة:

HO4: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية، والتي تم اختبارها باستخدام تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H04:1: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

تبين نتائج التحليل المعروضة في الجدول رقم (٩) إلى أن قيمة F المحسوبة لكل متغير من المتغيرات المتعلقة بخصائص أفراد العينة (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة) اقل من قيمة F الجدولية عند

مستوى دلالة (٠.٠٥)، مما يعني قبول الفرضية العدمية بمستوى ثقة (٩٥%)، أي عدم وجود تأثير للمتغيرات المذكورة على آراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي.

جدول رقم (٩) نتائج تحليل التباين الأحادي لتأثير المتغيرات (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة) على آراء المبحوثين تجاه مساهمة الشفافية في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	٠.٧٤١	٣	٠.١٨٥	٠.٧٢٠	٠.٥٧٩
	داخل المجموعات	٣٣.٦٨٢	٧٢	٠.٢٥٧		
	المجموع	٣٤.٤٢٣	٧٥			
التخصص العلمي	بين المجموعات	٠.٨٧٩	٣	٠.٤٤٠	١.٠٥٨	٠.٣٨٠
	داخل المجموعات	٢٤.٢٩٧	٧٢	٠.١٨٣		
	المجموع	٢٥.١٧٦	٧٥			
سنوات الخبرة	بين المجموعات	٠.٦٢٢	٤	٠.٣١١	١.١٢٥	٠.٣٢٨
	داخل المجموعات	٣٦.٧٣١	٧١	٠.٢٧٦		
	المجموع	٣٧.٣٥٢	٧٥			

قيمة F الجدولية (٢.٧٣١٨) عند درجتي حرية (٣،٧٢) ومستوى دلالة (٠.٠٥).

قيمة F الجدولية (٢.٥٠٠٧) عند درجتي حرية (٤،٧١) ومستوى دلالة (٠.٠٥).

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H04:2: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في زيادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

تشير نتائج التحليل المعروضة في الجدول رقم (١٠) إلى أن قيمة F المحسوبة لكل متغير من المتغيرات المتعلقة بخصائص أفراد العينة (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة) اقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، مما يفيد بقبول الفرضية العدمية بمستوى ثقة (٩٥%)، أي ليس هناك تأثير للمتغيرات المذكورة آنفا على أراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في زيادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي.

جدول رقم (١٠)نتائج تحليل التباين الأحادي لتأثير المتغيرات (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة) على آراء المبحوثين تجاه مساهمة الشفافية في زيادة حجم الاستثمار

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	٠.١٤٢	٣	٠.٠٧١	٠.٢٧٥	٠.٧٦٠
	داخل المجموعات	٣٤.٢٨١	٧٢	٠.٢٥٨		
	المجموع	٣٤.٤٢٣	٧٥			
التخصص العلمي	بين المجموعات	٠.٣٣٣	٣	٠.١٦٧	٠.٨٩٢	٠.٤١٢
	داخل المجموعات	٢٤.٨٤٣	٧٢	٠.١٨٧		
	المجموع	٢٥.١٧٦	٧٥			
سنوات الخبرة	بين المجموعات	٠.٥٩٥	٤	٠.٢٩٨	١.٠٧٧	٠.٣٤٤
	داخل المجموعات	٣٦.٧٥٧	٧١	٠.٢٧٦		
	المجموع	٣٧.٣٥٢	٧٥			

قيمة F الجدولية (٢.٧٣١٨) عند درجتي حرية (٣،٧٢) ومستوى دلالة (٠.٠٥).

قيمة F الجدولية (٢.٥٠٠٧) عند درجتي حرية (٤،٧١) ومستوى دلالة (٠.٠٥).

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

H04:3: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

تُظهر نتائج التحليل الواردة في الجدول رقم (١١) أن قيمة F المحسوبة لكل متغير من المتغيرات المتعلقة بخصائص أفراد العينة (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة) اقل من قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، مما يعني قبول الفرضية العدمية بمستوى ثقة (٩٥%)، أي لا تختلف آراء أفراد العينة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي تبعا للمتغيرات السابقة.

جدول رقم (١١) نتائج تحليل التباين الأحادي لتأثير المتغيرات (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة) على آراء المبحوثين تجاه مساهمة الشفافية في تخفيض مخاطر الاستثمار

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمةF المحسوبة	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي	بين المجموعات	٢.٥٤٢	٣	٠.٢٧١	٠.٧٧٠	٠.٤٦٥
	داخل المجموعات	٣١.٨٨١	٧٢	٠.٢٤٠		
	المجموع	٣٤.٤٢٣	٧٥			
التخصص العلمي	بين المجموعات	٠.٤٧٨	٣	٠.١٢٠	٠.٦٣٤	٠.٦٣٩
	داخل المجموعات	٢٤.٦٩٨	٧٢	٠.١٨٩		
	المجموع	٢٥.١٧٦	٧٥			

سنوات الخبرة	بين المجموعات	٢.٤٢٧	٤	٠.٦٠٧	١.٤٨٠	٠.٢١٢
	داخل المجموعات	٣٤.٩٢٥	٧١	٠.٢٦٧		
	المجموع	٣٧.٣٥٢	٧٥			

قيمة F الجدولية (٢.٧٣١٨) عند درجتي حرية (٣،٧٢) ومستوى دلالة (٠.٠٥).

قيمة F الجدولية (٢.٥٠٠٧) عند درجتي حرية (٤،٧١) ومستوى دلالة (٠.٠٥).

يستخلص من نتائج اختبار الفرضيات الفرعية السابقة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي، وهذا يعني قبول الفرضية العدمية الرابعة للدراسة، أي أن جميع المبحوثين يؤكدون وجود مساهمة للشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي بغض النظر عن المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة.

النتائج و التوصيات

النتائج: أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها بالآتي:

١. تشير نتائج الدراسة إلى وجود دور للشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في التخفيف من الآثار السلبية للازمة المالية العالمية على السوق المالي، وذلك من خلال المساهمة بإعادة ثقة المستثمرين وإزالة مخاوفهم وتوفير مناخاً استثمارياً ملائماً، مما يزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق المالي.

٢. تقع مسؤولية الإفصاح عن المعلومات المستقبلية على عاتق الإدارة بالدرجة الأولى، من خلال رسم مسارات منهجيتها ووضع الافتراضات والتنبؤات على أساس منطقي وموضوعي لما يكون عليه واقع حال المنظمة المالي مستقبلا.

٣. كشفت الدراسة الميدانية أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تساهم بدرجة مرتفعة في إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارات التي تقيس هذا الجانب (٤.٨٠) أي بنسبة (٩٦%). وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Castellano, 2002)، ودراسة (Gregory & Linen, .2003)

٤. بيَنت الدراسة أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تساهم بدرجة مرتفعة في زيادة حجم الاستثمار في سوق عمان المالي، فقد بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن العبارات التي تقيس هذا المحور (٤.٥٠) أو بنسبة (٩٠%). وهذا يتفق مع نتائج دراسة (Ferguson, Lam & Lee, 2002)، ودراسة (Gregory & Linen, 2003).

٥. توصلت الدراسة إلى أن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية تساهم بدرجة مرتفعة في تخفيض مخاطر الاستثمار في سوق عمان المالي، إذ بلغت قيمة المتوسط الحسابي للإجابات بهذا الخصوص (٤.٦٠) أي بنسبة (٩٢%). وهذا يتفق مع النتائج التي توصلت لها دراسة Prowse, (1997)، ودراسة (خلفاوي، ٢٠٠٨).

٦. أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تجاه مساهمة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الحد من آثار الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي تعزى لكل من (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، وسنوات الخبرة).

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

١. قيام هيئة الأوراق المالية بجعل الإفصاح عن المعلومات المستقبلية احد متطلبات إدراج الشركات في السوق المالي.

٢. حث الشركات المساهمة العامة الأردنية على إعداد ونشر بيانات مالية مستقبلية على درجة عالية من الإفصاح والشفافية.

٣. أهمية ممارسة بعض جهات الرقابة والإشراف على الشركات المساهمة العامة مثل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين وهيئة الأوراق المالية دورا نشطا في تطوير معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، لزيادة الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية، وتحديد متطلبات الإفصاح عنها بوضوح وأبعاد مسؤولية الإدارة عن ذلك.

٤. محاولة إعادة الثقة في السوق المالي الأردني، وذلك من خلال توعية المستثمرين بأهمية المعلومات المستقبلية ومساعدتها في تحقيق الشفافية من اجل صنع القرارات الاستثمارية الناجعة.

٥. العمل على مواصلة الجهود المبذولة حاليا وإجراء المزيد من البحوث لإيجاد السبل لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية على سوق عمان المالي وإعادة ثقة المستثمرين فيه.

المراجــع

١. الببلاوي ، حازم ، الأزمة المالية الحالية,محاولة للفهم، مجمع الفقه الأسلامي ، جدة ، ٢٠٠٩.
٢. البراوري ، شعبان محمد ، ٢٠٠٥، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا .
٣. الحسني ، عرفان ، الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، في مجلة المال والصناعة، الصادرة عن بنك الكويت الصناعي، العدد 25 سنة 2007 .
٤. الهيتي عبدالرزاق رحيم ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق ، دار أسامة للنشر ، عمان ، الأردن ،1998 .
٥. الرفاعي ، حسن محمد ، ٢٠٠٩ ، دور الفكر الأقتصادي الأسلامي في إدارة الأزمة المالية العالمية الراهنة ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الأقتصاد الغربي والأسلامي ، جامعة الجنان ، لبنان .
٦. العويشق، عبد العزيز حمد، ٢٠٠٩، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأقتصاد في دول التعاون الخليجي وطرق مواجهتها، مجلس التعاون الخليجي.
٧. الجوزي ، جميلة ، أسباب الأزمة المالية العالمية وجذورها ، ٢٠٠٩ ، ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الأقتصاد الغربي والأسلامي ، جامعة الجنان ، لبنان .
٨. ، جحنيط ، مريم ، ٢٠٠٩ ، الأزمة المالية العالمية ومعالم البديل الأسلامي ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الأقتصاد الغربي والأسلامي ، جامعة الجنان ، لبنان .
٩. حمدي ، عبد الرحيم ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي، مجمع الفقه الأسلامي ، جدة ، ٢٠٠٩ .
١٠. شحاتة ، عبد الله ، الأزمة المالية :المفهوم والأسباب، جدة ، ٢٠٠٩
١١. شفيع ، فلاح ، النشاط الربوي والأزمات المالية ، جدة ٢٠٠٩ .
١٢. صوان، محمود حسن ، ٢٠٠٨، أساسيات العمل المصرفي الأردني ، دار وائل للنشر .
١٣. عبدالمقصود ، داليا ، ٢٠٠٨ ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي ، مصر ، ج م

١٤. عمر ، محمد عبد الحليم ، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة في ندوةجامعة الأزهر، الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية 11 .أكتوبر2008
١٥. عبد الفتاح أحمد حجاج ، «رؤي مستقبلية لإعداد المعلم العربي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرون» ، مجلة كلية التربية ، جامعة الإمارات ، عدد خاص ببحوث مؤتمر (تربية الغد في العالم العربي : رؤي وتطلعات)، في الفترة من ٢٤ – ٢٧ ديسمبر ١٩٩٥، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، المجلد الأول ، ١٩٩٧، ص ١٧٩.
١٦. عبد الخالق عبد الله، «العولمة : جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها »، مجلة عالم الفكر، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، المجلد ٢٨، العدد ٢، أكتوبر /ديسمبر ١٩٩٩، ص ٨٥.
١٧. إسماعيل صبري عبد الله ، « توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة» ، القاهرة ، أوراق مصر ٢٠٢٠، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط ، العدد ٢٣، يناير ١٩٩٩ ، ص ٣.
١٨. ابن منظور ، لسان العرب (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩)، الطبعة الثالثة ، ص٥٨٩.
١٩. إبراهيم عبد الله غلوم ، « الثقافة في مجتمعات الخليج العربي : تحديات الشراكة والثقافة المصغرة» ، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت ، المجلد ٢٧، العدد ٣، يناير /مارس ١٩٩٩، ص ٧١.
٢٠. محمد المصيلحي سالم ، «وعي الطالب الجامعي ببعض التحديات التي تواجه المجتمع المصري في الآونة الراهنة» ، مجلة التربية ، كلية التربية ، جامعة الأزهر، العدد ٧٥ ، نوفمبر ١٩٩٨ ، ص ١٧٧.
٢١. محمد نبيل نوفل،«رؤي المستقبل:المجتمع والتعليم في القرن الحادي والعشرين، المنظور العالمي والمنظور العربي » ، المجلة العربية للتربية ، المجلد ١٧، العدد ١، يونيو ١٩٩٧، ص ١٨٢.
٢٢. نبيل علي ، « العقل العربي وسط إعصار المعلومات »، مجلة العربي، تصدرها وزارة الإعلام بدولة الكويت ، العدد ٤٩٤ ، يناير ٢٠٠٠، ص ٢٩.

٢٣. محمد علي نصر ، « إعداد عضو هيئة التدريس للتعليم والبحث العلمي لمواجهة بعض تحديات عصر المعلوماتية » ، مؤتمر (التنمية المهنية لأستاذ الجامعة في عصر المعلوماتية)، في الفترة من ٢٣ – ٢٤ نوفمبر ١٩٩٩، مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس، ص٩٢.
٢٤. محمود عباس عابدين ، «رؤية لتطوير التعليم الجامعي المصري» ، مجلة التربية والتنمية ، العدد ١٦ ، مارس ١٩٩٩، ص ص ٣٠٧ ، ٣٠٨.
٢٥. عبد الفتاح أحمد حجاج ، مرجع سبق ذكره ، ص١٨٨.
٢٦. محمود عباس عابدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٠ .
٢٧. فؤاد أبو حطب ، « إدارة التعليم الجامعي في مصر : رؤية مستقبلية »، مؤتمر (الإدارة الجامعية في الوطن العربي)، في الفترة من ٢٣ – ٢٥ يناير ١٩٩٩، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ص ١٨٠ – ١٨١.
٢٨. حسن حسين البيلاوي ، « التعليم واحتياجات المجتمع المصري في القرن الحادي والعشرين» ، مجلة التربية المعاصرة ، رابطة التربية الحديثة، العدد ٤٦، أبريل ٢/١٩٩٧، ص ص ٨١-٨٢.
٢٩. حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٩٧)، ص٨٩.
30. UNESCO, Worldwide Action in Education (Paris:UNESCO, 1993), 2nd Edition , P, 8.
٣١. عبد الفتاح جلال ، «تجديد العملية التعليمية في جامعة المستقبل»، مجلة العلوم التربوية ، العدد ١، يوليو ١٩٩٣ ، ص ٢٩.
٣٢. فتحي درويش محمد ، «الجامعة المنتجة أحد البدائل لخصخصة التعليم الجامعي في مصر : دراسة تحليلية» ، مجلة التربية والتنمية ، السنة التاسعة ، العدد٢٢ ، إبريل ٢٠٠١ ، ص ٢٠٥.
٣٣. محمود عباس عابدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٧.
٣٤. عبد الفتاح جلال ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩.
٣٥. محمود عباس عابدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٤.
٣٦. محمود عباس عابدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢٠.
٣٧. محمد فوزي عبد المقصود ، «جامعة المستقبل في مصر : تصور مقترح»، مجلة دراسات تربوية، المجلد ٨، الجزء ٤٩، ١٩٩٣، ص ٧٥.

٣٨. محمود عباس عابدين ، مرجع سبق ذكره ، ص٣١٦.
٣٩. المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا، مرجع سبق ذكره ،

40. Amir, D., & Sonderpandian, J., 2002, Complete Business Statistics, 5th Edition, McGraw-Hill, New York, USA.
41. Bouverman, B. L., & O'Connell, R. T., 2001, Business Statistics in Practice, 2nd Edition, McGraw-Hill, New York, USA.
42. Conover, W. J., 1980, Practical Nonparametric Statistics, John Wiley & Sons, New York.
43. Deboer, H.,«Higher Education Management Responses to Changing Student Expectations » , Queens Land University of Technology , Brisbane , Australia , 1999, PP., 1-13, in : www.qut.edu.au/chan/ odvc / imh edoc . Pdf.
44. Deem , R., «The Management of Performances and Cultures in Universities in The United Kingdom », International Studies in Sociology of Education, Vol .8, No. 1, 1998, PP., 56-67.
45. Schaumann, F.,«Recent Development in German Higher Education », PP., 37- 46 , in : www. abo.fi / norden / nuas / Pubtik / dirsem / Sthlm 98 / Schaum . Pdf.
46. Svarc, J., «The Need for a New University Paradigm in an Innovative Society», European Journal of Education, Op. cit., P., 377.
47. Harrey , L. & Knight , P., Transforming Higher Education (USA : SRHE and Open University Press , 1996) , P., 38.
48. See for example ;

49. Thomas , H.G.,"Management by Results in Higher Education", Higher Education Management,July 2001,Vol. 10 , No .2, PP., 95-106.
50. Michael , S.Q., «The Management of Higher Education : Challenges before Higher Education Leaders in the Twenty - First Century », Presented at The First International Conference On Moldavan, December 18-19, 2001, PP,1-48.
51. Johanstone, B., «The Financing and Management of Higher Education : A status Report on Worldwide Reforms », Presented at UNESCO World Conference on Higher Education , Held in Paris , France in October 5-9, 1998, PP., 1 - 32, in : www.ibe.unesco.org/ international/ publications /prospects/proshome.htm.
52. Trinczek , R. & West, A.,«Using Statistics and Indicators to Evaluate Universities in Europe: Aims, Fields , Problems and Recommendations», European Journal of Education , Vol. 34, No.3, 1999 , PP., 343-355.
53. Hoff, K.S., «Leaders and Managers : Essential Skills Required within Higher Education», Higher Education, Vol. 34, No. 3, October 1999, PP., 315 – 319.
54. Prichard, C., Making Managers in Universities and Colleges (London : Society for Research into Higher Education, Ltd., 2000), PP., 156 – 161.

55. Bowen, W. & Shapiro, H., Universities and Their Leadership (New Jersey : Princeton University Press, 1998), PP., 39 – 43.
56. or More Information on This Model See :
57. Svarc, J., Op. Cit., PP., 397 – 381.
58. Walter, H. M. et. al., «A Comparison of Department Chair Tasks in Australia and the United States», Higher Education, Vol. 38, No. 3, October 1999, PP., 346 , 347.